www.bustanekotab.com

بوستان کتاب

معنی حدیث

آیة الله السید مرتضی الخسروشاهی
تقدیم و تحقیق: السید هادی الخسروشاهی

بسم الله الرحمن الرحيم

معنى حديث الغدير

حدیث ۱۰۵ (حدیث و رجال: ۱۳۱)

- تخصصی (طلاب، دانشجویان، پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

۱۵۹۰

۳۵۵۷

خسروشاهی، مرتضی.

معنی حدیث الغدیر / السید مرتضی الخسروشاهی؛ تقدیم و تحقیق السید هادی الخسروشاهی . ـ قم: مؤسسة بوستان کتاب (مرکز الطباعة والنشر التابع لمکتب الإعلام الإسلامي)، ۱۳۸۶ ش.

[۱۸۰] . ـ(مؤسسة بوستان کتاب؛ ۱۵۹۰) (حدیث؛ ۱۰۵ . حدیث و رجال؛ ۱۳۱)

ISBN 978 - 964 - 548 - 910 - 4: ۲٤۰۰۰ ریال

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیپا.

ص . ع . به انگلیسی:

Ayatollah Morteza al-Khosroshahi

The Meaning of the Hadith of al-Ghadir

کتابنامه به صورت زیرنویس.

نمایه.

۱. احادیث خاص (غدیر) ـ نقد و تفسیر. ۲. علی بن ابی طالب علیه السلام، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت ـ ٤۰ق. ـ اثبات خلافت ـ احادیث. ۳. غدیر خم ـ احادیث. الف. خسروشاهی، هادی، ۱۳۱۷ ـ محقق. ب. دفتر تبلیغات اسلامی حوزهٔ علمیهٔ قم. مؤسسه بوستان کتاب. ج. عنوان.

۵ خ ٤۰۲ غ / ۱٤۵ BP

۲۹۷/۲۱۸

۱۳۸۶

معنى حديث الغدير

آية الله السيد مرتضى الخسروشاهي

تقديم و تحقيق: السيد هادي الخسروشاهي

بوستان كتاب

١٣٨٦

معنى حديث الغدير

● المؤلف: آية الله السيد مرتضى الخسروشاهي ● تقديم وتحقيق: السيد هادي الخسروشاهي
● الناشر: مؤسسة بوستان كتاب (مركز الطباعة والنشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)
● المطبعة: مطبعة مؤسسة بوستان كتاب ● الطبعة: الاولى / ١٤٢٩ ق ، ١٣٨٦ ش
● الكمية: ١٥٠٠ ● السعر: ٢٤٠٠ تومان

جميع الحقوق © محفوظة

printed in the Islamic Republic of Iran

✔ العنوان: قم، شارع شهداء (صفائيه)، ص ب ٩١٧، الهاتف: ٧ ـ ٧٧٤٢١٥٥، الفاكس: ٧٧٤٢١٥٤، الهاتف: ٧٧٤٣٤٢٦
✔ المعرض المركزي (١): قم، شارع شهداء (بتعاون أكثر من ١٧٠ ناشر يعرض اثني عشر ألف عنواناً من الكتب)
✔ المعرض الفرعي (٢): طهران، شارع فلسطين الجنوبي، الزقاق الثاني (پشن)، الهاتف: ٦٦٤٦٠٧٣٥
✔ المعرض الفرعي (٣): مشهد المقدّسة، تقاطع رضوي، مجمّع ياس، الهاتف: ٢٢٣٣٦٧٢
✔ المعرض الفرعي (٤): أصفهان، تقاطع كرمان، بُستان كتاب، الهاتف: ٢٢٢٠٣٧٠
✔ المعرض الفرعي (٥): أصفهان، ساحة انقلاب، قرب سينا ساحل، الهاتف: ٢٢٢١٧١٢
✔ التوزيع: بكتا (توزيع الكتب الإسلامية والإنسانية) طهران، شارع حافظ، قرب تقاطع كالج، بداية زقاق باشاد، الهاتف: ٨٨٩٤٠٣٠٣
✔ وكالات بيع كتب المؤسّسة في البلد وخارجه (المنضمّ إلى ورقة الاستطلاع للآثار في نهاية الكتاب)

البريد الالكتروني: E-mail:bustan@bustaneketab.com
استلام الرسالة (SMS): ١٠٠٠٢١٥٥

الآثار الحديثة في المؤسّسة والتعرّف إليها في «وب سايت»:

http://www.bustaneketab.com

مع جزيل الشكر والتقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في استخراج هذا العمل منهم:
● أعضاء لجنة دراسة الإصدارات ● أمين لجنة الكتاب: جواد آهنگر ● المنقّح: ولي قربانی ● الملخص العربي: سهيله خائو ● الملخص الإنجليزي: مريم خائو ● فيبا: مصطفى محفوظي ● التصحيح والتنضيد: احمد رمضاني ● استخراج الفهارس و تنظيم صفحات الكتاب: احمد مؤذني ● التطبيق: بيون سهرابي ● مراقبة التطبيق: محمد جواد مصطفوي ● المراقبة الفنّية لتنظيم صفحات الكتاب: سيد رضا موسوي منش ● الإشراف والمراقبة: عبدالهادي اشرف ● تصميم الغلاف: مسعود نجابتي ● الاعداد: مهدي مظفري ● طلبات الطبع: علي عليزاده وبقية الزملاء ● شؤون الطباعة: مجيد مهدوي وبقية الزملاء في قسم اللیتوغرافيا، الطباعة والتجليد ● السيد محمود الخسروشاهي وبقية مساعديه في مركز البحوث الإسلامية.

● رئيس المؤسسة
السيد محمد كاظم الشمس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ۞
قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۞
قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ
وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾

سبأ: ٢٤ ـ ٢٦

مقدّمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

لو اتّفق أن جرت المقارنة بين ما تضمّه المكتبة الشيعية في طيّ رفوفها من كتب جادّة وموضوعيّة وهادفة وبين مثيلاتها ضمن المكتبة الإسلاميّة الكبرىٰ، لأدهشتنا النتيجة من تفوّق هذه المكتبة بدرجات كثيرة، وعلىٰ أكثر من صعيد.

ففضلاً عن اشتمالها على اللغة الصادقة، والجودة في المحتوىٰ، ورعاية الأخلاق السامية في التعبير، والمتانة في الاستدلال، فإنّها تتّسم بالعمق والموضوعيّة على نحوٍ فائق قد أثار إعجاب المحقّقين من باقي المذاهب الأخرىٰ؛ إذ لايخلو مؤلَّف على المستوى الشيعيّ من عمق في التصدّي لمبحثٍ ما، وإفاضة في الحديث حول المسائل المتعلّقة به، بل والخوض في كلّ ما من شأنه أن يثير مناقشةً في إطاره، اعتماداً على الأسلوب العلميّ والتحليليّ القائم على الاستدلال بالأصول المعتمدة، والروايات المسندة والموثّقة، سواء كان هذا المولَّف يعدّ من المطوّلات أم من غيرها.

وهذه السمة ـ ولاشكّ ـ جديرة بأن تحظى التقدير من النقّاد، وتنال الحظوة من التثمين من قبل العلماء والمحقّقين.

وليس هذا بعجيب، فإنّ أغلب كتّابنا ومصنّفينا من الفقهاء والعلماء، ما فتأوا يكتبون وينشرون من العلوم والمعارف المستمدّة من وحي الفكر الإسلاميّ القويم، والمستلهمة من تعاليم النبيّ الأكرمﷺ وأهل بيته الطيّبين الطاهرينﷺ منذ صدر الإسلام وحتّىٰ

وقتنا الحاضر.

وكلّ ذلك ساهم مساهمةً بالغة في ضخّ التراث الشيعي خاصةً، والإسلاميّ عامّةً، بمواد علميّة وفكريّة وثقافيّة من شأنها أن تثري الذهنيّة الإسلاميّة وتغنيها عن سواها.

وهذا الكتاب ـ الذي هو بين يديك عزيزنا القارئ ـ رغم صغر حجمه يعدّ إحدى المحاولات الجادّة في هذا الاتّجاه، ويمثّل النموذج العمليّ الذي سعىٰ إلى أن يقدّمه آيةالله الحجّة السيّد مرتضى الخسروشاهي ﷾ إلىٰ جميع المسلمين من غير فرق بين كونه مخالفاً أو موافقاً منهم لمذهبه، مذهب أهل البيت ﷺ، الغرض منه البحث والمناقشة في عدّة نقاط ارتأىٰ أحد أعلام السنّة إثارتها، والطعن فيها بما لديه من ملكة كتابيّة دوّنها في كتابه.

فنهض السيّد للردّ عليها بموضوعيّة علميّة، وبنَفَس محايد، ومناقشة ما جاء فيها من أمور يمكن أن تتّخذ ثغوراً للطعن والتشويش في قضيّة تعدّ إحدى أهمّ القضايا التي واجهت المسلمين، وهي قضيّة الغدير بكلّ تداعياتها وآثارها التي كادت تجرّ الأمّة إلىٰ منعطف خطير لولا اللطف الإلهيّ ووجود العقلاء من هذه الأمّة، وعلىٰ رأسهم سيّدهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ.

وقضيّة الغدير لم تكتسب أهمّيّتها من كونها متعلّقة بشخصيّة ومنزلة أمير المؤمنين عليّ ﷺ فحسب، وإنّما كونها تشكّل جانباً حيويّاً من جوانب الفكر الإسلاميّ، وهو جانب الإمامة والقيادة والولاية لأُمّةٍ كانت، ومازالت تمثّل شريحة عظيمة من مجموع البشريّة التي تقطن سطح الأرض.

وعلى ضوء ذلك يتبيّن لنا السرّ الكامن وراء اندفاع السيّد المؤلّف إلى البحث والاستقصاء، والردّ والمناقشة بهذه الصورة المعمّقة من الطرح والاستدلال، وبذل ما في وسعه لتقديم الجواب الشافي للأسئلة التي يمكن أن تُطرح في هذا المجال.

لقد وجد المؤلّف ﷾ الحاجة ملحّة إلى دراسة معمّقة وعلميّة محضة لتلك النقاط التي أثارها الفخر الرازي حول قضيّة الغدير الشهيرة، واستقصاء مضامينها بأسلوب علميّ

وتحليليّ بحت من خلال استقراء الوقائع والأفكار، وما يمكن أن يدور في خلد الطرف الآخر من أسئلة وردود، ومحاولة مناقشة ما يثيره ذلك الطرف في هذا السبيل.

وبذلك فقد ساهم السيّد المؤلّف كأقرانه من العلماء المخلصين في إنشاء تيار من الوعي الفكري للأجيال المتلاحقة من أجل مواصلة الدرب في تعريف المذهب، والدفاع عنه من عبث العابثين، وفضول المتطفّلين.

وحينما يطالع القارئ هذا الكتاب يجده قد توافر على وعي وإدراك مؤلّفه، واشتماله علىٰ ثقافةٍ وفقهٍ رفيعٍ يمكن أن يعدّ من الطبعات الأولى وهو ما يلمسه القارئ حينما يتابع سيرة حياته التي أوجزها ولده الأستاذ العلامة السيّد هادي (حفظه الله) في تقديمه لهذا الكتاب.

يضاف إلى ذلك ما اتّسم به الكتاب من براعة في صياغة المادّة التأريخية في قالب علميّ وفقهيّ استدلاليّ ينطق روعةً، فيجذب قلوب قارئيه. وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ علىٰ سلامة ذهنه، وقوّة طرحه، ومتانة أسلوبه وبيانه، وسعة علمه، وروعة مناقشته، قد أرسلها السيّد الحجّة الآية، واضحة المعالم، سافرة الأركان.

إنّنا في حاجةٍ إلى دراسة التأريخ دراسةً علميةً وموضوعيةً دقيقة، وفي حاجةٍ أشدّ إلىٰ دراسة مذهبنا الحقّ، مذهب أهل بيت النبوّة والطهارة في صورةٍ أعمق ممّا وصل إلينا، لنعرف الحقّ من الباطل، بعيداً عن عمليّات الرتوش التي يقوم بها البعض، ويُراد منها تجميل الوجوه، وتحسين صورتها أمام الناس.

وهذا البحث قبل كلّ شيء يتوخّىٰ تقديم منهج علميّ لنمطٍ من المناقشات والحوارات التي قد تنعقد في أيّ مكان من عالمنا، وفي أيّ زمان، في أكثر مشاهد التأريخ الإسلاميّ حسّاسيّة وأهمّيّة في حياة المسلمين كافّة.

ولذلك فقد وجد مركزنا (مركز البحوث الإسلامية) هذا البحث بحثاً ممتعاً، وذا طابع منهجيّ لايخلو من فائدة وانعكاس لخطّ التشيّع بصفة عامّة، وذلك من جهتين:

الأولى: كونه يبرز ملامح تلك المدرسة التي أسّس بنيانها أهل بيت العصمة

والطهارة ﷺ على صعيد المنهج، وطريقة الحوار والمناقشة العلميّة مع المخالفين.

والثانية: كونه يدور في إطار الهدف العامّ الذي ينشده مركزنا الأغرّ، ويتمثّل في حفظ الفكر الشيعيّ الأصيل، وحمايته من صدمات الانحراف التي يقوم بها البعض بين فترة وأخرىٰ، وتأسيس تيار مهمّته توفير الحماية لهذا المذهب الأصيل، ومعالجة القضايا التي تتعلّق محاورها بالدين والتأريخ والعقيدة الشيعيّة الصحيحة.

ومن هنا نهض مركزنا بما يمتلك من إمكانيّة لتحقيق هذا الكتاب، والاهتمام بطباعته ونشره بحلّته الجديدة التي امتازت عن السابقتين بالإخراج الحديث الذي يتناسب ومكانته، وبما يوائم الذوق المعاصر، إضافة إلى امتيازه بالتنقيح والتوثيق بالمصادرة المعتمدة في طيّ البحث، والفهارس الفنّية الحديثة، لتعين الباحث والمحقّق والقارئ الكريم إذا ما أراد الاستفادة منه في بحثه ودراسته على هذا الصعيد.

ونحن إذ نثمّن جهود العاملين الذين لم يتوانوا في تقديم ما هو أفضل لإخراجه بالشكل الجميل، فإنّنا نتقدّم بالشكر الجزيل إلى سماحة الأستاذ العلامة السيّد هادي الخسروشاهي (حفظه الله ورعاه) نجل المؤلّف (قدّس‌الله روحه الزكية) لتعاونه في تنسيق و تحقيق ونشر هذا الأثر الخالد، وتقديم ما بوسعه من أمور أعانتنا في جميع مراحل العمل، فجزاه الله جزاء المحسنين.

نسأل الله التوفيق لما هو أفضل، والعمل الدؤوب لخدمة أهل بيت النبوّة والطهارة ﷺ، والسير علىٰ خُطاهم، وأن يرزقنا شفاعتهم وشفاعة أبنائهم، وبالخصوص ولدهم الصالح آية الله الحجّة السيد مرتضى الخسروشاهي طيب الله ثراه.

والحمد لله أوّلاً وأخيراً.

مركز البحوث الإسلامية، قمّ
محرم الحرام ١٤٢٩هـ
ـ دى ١٣٨٦ ش ـ

المقدّمة

حول المؤلّف والكتاب

إنّه أبيّ... ووشيجة النسب بيني وبينه تمنعني من التوسّع في ترجمته، والإفاضة في الإشارة بفضائله وفواضله، وبثّ ما أعرف عنه من سجاياه وخصائصه، لئلّا يحمل ذلك على المبالغة والتسرّع في التقييم، فأكتفي هنا بما ذكره المترجمون له أو ما لابدّ منه؛ مرجئاً أداء ماله عليَّ من الحقّ إلىٰ فرصةٍ أخرىٰ مؤاتية، إن شاء الله تعالى.

نسبه ونسبته وأُسرته

سماحة العلّامة الكبير آية الله السيّد مرتضىٰ بن أحمد بن محمّد بن عليّ بن أبي الحسن الحسيني الخسروشاهي[1] التبريزي. من كبار علماء الشيعة المعاصرين، ومن بيت العلم والدين، عُرف أسلافه بالتقوىٰ وطهارة الجيب، والسعي في الدعوة إلى الله، والإرشاد إلى التعاليم الإسلاميّة المقدّسة.

كيف وهو من سلالة أهل بيت النبوّة؟! حيث ينتهي نسبه مع ستٍّ وعشرين واسطة[2] إلى الإمام الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

فأبوه وأجداده كانوا من أعاظم علماء الشيعة، وكبار الفقهاء في النجف (العراق)

---

١. خُسرَوْشاه: بلدة تقع قرب مدينة تبريز، عاصمة آذربايجان بإيران.

٢. انظر: آثار الحجّة، ج ٢، ص ٢٣٣.

وتبريز (إيران) منذ ثلاثة قرون، بل أكثر كما كان يبدو من تأريخ الأُسرة الحافلة بالعلم والدين والورع والتقوىٰ.

يقول العلّامة الكبير الشيخ محمد محسن، الشهير بـ«آغا بزرگ الطهراني» في تأريخ حياة والده:

... هو السيد أحمد ابن السيد محمد الخسروشاهي التبريزي، عالم فقيه، وورع تقيّ. كان في النجف الأشرف يحضر بحث العلّامة الميرزا حبيب الله الرشتي، وبعده حضر على العلّامة الشيخ محمد حسن المامقاني، وكان في غاية الورع والتقوىٰ... حجّ البيت مراراً، وكان أوصىٰ بدفنه عند أبيه لعلّةٍ نذكرها في ترجمة والده، إلّا أنّه عدل في سفرته الأخيرة إلى الحجّ، ولمّا رجع إلى المدينة لم يكن في نفسه شيء إلّا الدفن في جوار جدّته فاطمة الزهراء ﷺ... وكان يذكر أُمنيّته لأصحابه، وبعد وروده المدينة بأيّام حُمَّ يوماً واحداً، وتوفّي في عشيّته، ودُفن هناك... .[1]

ويقول الأُستاذ الحاج ملّا عليّ الخيابانی التبريزي في كتابه في كلام طويل حول تأريخ حياته:

... إنّه من أجلّاء العلماء، ومشاهير الفقهاء في تبريز في أوائل هذا القرن... السيّد أحمد الخسروشاهي، كان هو العالم المحقّق النحرير، والفاضل المضطلع الخبير، أُستاذ أساطين العصر، وأُستاذ فضلاء الدهر، مصباح الشريعة، حامي الدّين والملّة، قامع بدع الملحدين... ولد سنة ١٢٦٦هـ ق. في النجف، وتوفّي سنة ١٣٢٧هـ ق. بالمدينة المنوّرة، ودُفن في البقيع، وله مؤلّفات في الفقه والأُصول: منها: توضيحات هامّة لرسائل الشيخ مرتضى الأنصاري برز منها: حجّيّة القطع والظنّ وتعاليق مفيدة لكتاب والده: مشكاة المصابيح في الأُصول، وإيضاحات فقهيّة للرسالة الباقرية، قد طُبع كلّها في هوامش الكتاب... .[2]

---

١. طبقات أعلام الشيعة، ج ١، ص ١١٩.

٢. علماء معاصرين، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

وجدّه السيد محمد، كان معروفاً بالعلم والزهد، وهو من مشاهير تلامذة أُستاذ العلماء الشيخ مرتضى الأنصاري. ولد المغفور له في كربلاء، حدود سنة ١٢٢٩هـ ق، وانتقل إلى النجف مع والده العلّامة السيّد عليّ ـ حيث كان من أجلّاء العلماء آنذاك ـ وأكمل دراسته العليا هناك، وكان يعدّ من مراجع الدين في النجف بعد أُستاذه الشيخ مرتضى الأنصاريّ، كما كان يحضر مجلس درسه جمّ غفير من الطلّاب والفضلاء.

ومن آثاره العلميّة المطبوعة كتابه القيّم مشكاة المصابيح في الأُصول، طُبع سنة ١٣١٠هـ ق، ويقع في ٣٦٤ صفحة من القطع الكبير، و الرسالة الباقرية في المسائل الفقهيّة طُبعت ملحقة بكتاب المشكاة، وتقع في ٦٠ صفحة... ولكنّه من الأسف أنّ مؤلّفاته القيّمة الأخرىٰ بقيت مخطوطةً، وضاعت بعد وفاته.

توفّي سنة ١٣١٢هق، ودفن قرب مرقد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، داخل الصحن الشريف، وقد نقل العلّامة الشيخ آغا بزرگ الطهراني لكاتب هذه السطور: أنّه قد كتب تأريخ حياته بالتفصيل في كتاب طبقات أعلام الشيعة ولم يطبع المجلّد الذي فيه هذه الترجمة حتى اليوم.

ويصف سيّدنا الراحل نفسه، ويعرّف والده ومكانته العلميّة في أواخر كتابه المشكاة في سطور، ويقول:

... هذا غاية ما قصدنا بيانه، وأنا الحقير محمّد بن عليّ بن أبيّ الحسن الحسينيّ الحائري مولداً، والغرويّ مسكناً، التبريزي أباً، الشهير بالخسروشاهي جدّاً... وقد وقع الفراغ من تأليف هذا الكتاب الذي عنيت بجمعه وتهذيبه، وتأليفه وترصيفه... أعني مشكاة المصابيح في التعادل والتراجيح في سنة ١٢٦٩هـ ق؛ لقرّتي عيني أحمد وأبي الحسن، وذلك بعد أن أتممت من العمر الثلاثين، ودخلت في عشر الأربعين...

ثمّ إنّ المرجوّ من أعزّ الناس عليَّ وأكرمهم لديّ، أعني جناب الوالد الماجد، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأُصول، مشيّد مباني مسائل الحلال والحرام، ممهّد قواعد الشرائع والأحكام، معلّم معالم أُصول الحقائق، مفسّر مقاصد رموز الدقائق، زبدة العلماء والمحقّقين،

عمدة الفقهاء والمدقّقين، السيّد المعزّى إليه الأعظم، السيّد عليّ الحسينيّ التبريزيّ الخسروشاهي أن يصلح ما يجد فيها من الخلل والنقصان، والخطأ والنسيان...[١].

نشأته العلميّة

في هذا البيت الثري بالعلم والدين ولد الوالد المؤلّف ونشأ وترعرع، وفي هذه البيئة الصالحة تربّىٰ تربيةً أهلته لأن يكون قبساً مضيئاً لروّاد المعرفة، وعلماً شامخاً لطلّاب العلوم والكمالات.

ولد ﷺ في ١٤ شوّال سنة ١٢٩٩هـق. في النجف الأشرف، ونشأ في أحضان أبوين كريمين نشأته الأُولىٰ، فأخذ عنهما الملكات الفاضلة والأخلاق الحميدة التي تجلّت فيما بعد في أفعاله وأقواله، وتدرّج في مسيرته العلميّة الأوّليّة بنجاحٍ وتفوّق، وظهرت عليه منذ أيام الصبا وشرخ الشباب آثار النجابة ونور العلم، فكان مبرّزاً بين أقرانه بما ناله من الفضائل النفسيّة والمراتب العلميّة.

تتلمذ علىٰ أساتذة كثيرين كان لهم الأثر في تنشئته وتربيته، فمنهم من درس عليه العلوم المقدّماتيّة، ومنهم من تعلّم عنده المعارف العالية، وأهم هؤلاء هم:

١. العلّامة الحجّة الميرزا أبو القاسم الجواهريّ.

٢. العلّامة الحجّة الميرزا رضا، المعروف ببالا آقا.

كما أنّه أُجيز بالاجتهاد من قبل أصحاب السماحة، الآيات العظام في العراق وإيران، فهم:

أ) الحاج ميرزا محمد حسين النائينيّ.

ب) الحاج الشيخ عبدالكريم الحائريّ اليزديّ.

ج) الحاج ميرزا أبو الحسن الأنگجي.

---

١. مشكاة المصابيح، ص٣٦١ ـ ٣٦٢.

صفحة من حياته

عاد والدي المغفور له إلى تبريز بعد إكمال دراسته في النجف، والنيل بشرف الاجتهاد، واشتغل بالتدريس والتأليف، وإلقاء المحاضرات أسبوعيّاً في مسجده الكبير بالسوق، وكان يدافع دوماً عن الحقّ والدين، ويعارض باستمرارٍ كلَّ بدعةٍ وضلالةٍ، فاعتُقِل سنة ١٣٥٣هـ ق. مع جملةٍ من علماء تبريز، ونُفي إلى سمنان، فسُجن هناك زمناً غيرَ قصير، ثمّ أُطلق سراحه مع رفاقه في الجهاد شريطة أن لايرجعوا إلى تبريز، فبقي في منفاه «مشهد» الرضا عليه السلام مدّةً طويلة.

وكافح ضدّ الحكم العسكري الشيوعيّ القائم في آذربايجان، سنة ١٣٦٠هـ ق، فصُدِر الحُكم بإعدامه مع جماعةٍ من العلماء الكبار، وقرِّر تنفيذُ الحكم في يومٍ سمّوه «عيد الدم»! ولكنّ الشيوعيّين هربوا إلى مأواهم (الإتحاد السوفياتي) قبل تنفيذ القرار؛ لثورةٍ مضادّة قام بها الشعب المسلم في آذربايجان ضدّ البغي والطغيان.

وكان موقفه بعد هذا كلّه نفس الموقف، أي بيان الحقّ، تعليم الطلّاب، تثقيف الشعب، والكفاح ضدّ كلِّ طاغوت... حتّى قضىٰ نحبه.

فعاش والدي ثلاثاً وسبعين سنة كانت مليئة بالجدّ في الطلب والبثّ والعمل، فهو لم‌يَدَع ساعةً واحدةً من عمره تذهب سُدىً من غير فائدةٍ يجنيها، أو عائدةٍ علميّةٍ يضيفها على تلامذته والمشتغلين عنده، أو عبادةٍ يمارسها في حالاتٍ يخلو بها مع ربّه عزّ شأنه في آناء الليل وأوساط النهار.

إنّ حياته حياة مباركة اتّصل فيها الليل بالنهار في العمل الدائب، لايطرق إليها الكسل والملل، وسنين مباركة كلّها خير على نفسه، وعلى المؤمنين، وتلامذته، وأهله. ولهذه الخصائل الحميدة نجد تلامذته وعارفيه يُكبّرونه، ويجلّونه ويذكرونه بكلّ احترام وتعظيم.

فيقول العلّامة الحاج ملّا عليّ الخياباني، بعد سرد تأريخ حياته:

...إنّه قام بواجبه الدينيّ في تبريز أكثر من خمسين سنة، من تدريس وتأليف، وإقامة الجماعة في مسجد والده الكبير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأجوبة الاستفتاءات. وكان من كبار العلماء، ومن أجلّاء الفقهاء، عالم تقيّ ونقيّ، فقيه بارع جامع، متصلّب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خشن في ذات الله، لا يخاف لومة لائم، حافظ لقوانين الدين ونواميس الشرع، واستفاد من مجلس درسه جمّ غفير من الطلّاب طوال سنين عديدة، وكان عديم النظير في صيانة النفس والتعفّف...

ولم يخرج عن طريق الحقّ القويم ولو خطوةً واحدةً، ولم يداهن أحداً في الحقّ، ولم يسكت في بثّ حكمٍ من أحكام الإسلام، وكان يحارب البِدَع، ويكشف الظُّلَم، ويوضّح الحقَّ والعدلَ، رافقته في سفر الحجّ عام ١٣٣١هـ ق، وكان يقيم الجماعة في السفينة ـ عند رجوعنا من الحجّ ـ وقد تجلّى مقامه العلميّ العظيم، وتقواه للعموم في هذا السفر....[١]

ويقول العلّامة المفضال الشيخ وليّ الله السرابيّ[٢]:

...كان مواظباً طول عمره بالعمل والصلاح، بل كان حليف التقىٰ، وكان مع كبر السنّ مشتغلاً بالتدريس، وكان تدريسه علىٰ وجهٍ يرغب فيه طلّاب العلم والفقه، ولذا انقاد الكلّ له، وانخضع أهل العلم طرّاً طول عمره، وأقرّوا له بالفقه والفقاهة، وكان قدوةً وإماماً، وقد استفاد من علمه جمّ غفير من سوالف الدهر حتّىٰ كان يحضر بيته أهل العلم كلَّ يومٍ ليستضيئوا بنور علمه، ويهتدوا في ظلمات الجهل بشمس هدايته. ومع كبر السنّ، وكثرة الشواغل، وصروف الدهر، كان عابداً مجتهداً، مشتغلاً بإقامة عمود العلم، ويكفي للتدليل علىٰ غزارة علمه وجلالة شأنه مصنّفاتُه الكثيرةُ، عاش سعيداً وعزيزاً، وقضىٰ نحبه وترك أولاداً صلحاء[٣].

---

١. علماء معاصرين، ص٢٥١ ـ ٢٥٣.

٢. من علماء تبريز، ومن مشاهير تلامذته السيّد الوالد، وله «ولّفات كثيرة في شتّى المجالات: القرآنيّة والفقهيّة والأُصوليّة. راجع كتاب آثار الحجّة، ج٢، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧ تجد فيه تأريخ حياته، وأسماء مؤلّفاته، المخطوطة منها والمطبوعة.

٣. المصدر، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

منهم: العلم الحجّة، آية الله السيّد أبو الفضل الخسروشاهي، العالم الزاهد الذي لايزال يعمل بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإرشاد الناس إلى طريق الحقّ.

ومنهم: العلم الحجّة، آية الله الفقيه المحقّق الحاج السيّد أحمد الخسروشاهي، الذي أكمل دراسته في قمّ وعاد إلى تبريز، واشتغل بالتدريس والتأليف، وإرشاد الناس، والإفتاء كوالده الماجد. وأُعتقل سنة ١٣٨٠هـ ق؛ لمواقفه الدنيّة، وسُجن في طهران العاصمة عدّة شهور، ثمّ بقي هناك تحت الرقابة عدّة أشهر أُخر... وكان يعدّ من أكبر فقهاء الشيعة في هذا العصر، وله مؤلّفات قيّمة مخطوطة، منها:

١. رسالة في حرمة التشبّه بالكفّار.

٢. جواز النافلة لمن عليه الفريضة.

٣. الحواشي على كتاب التبصرة للعلّامة الحلّي.

٤. المواعظ.

٥. الحواشي على العروة مع الإشارة إلى المدارك.

٦. الرسالة العمليّة ـ مطبوعة ـ وغيرها... .[1]

وقد توفّي ﷺ في شهر رجب ٩٧هـ ق، وأُعلن الحداد في آذربايجان، وشُيّع جثمانه من بيته على أكتاف عشرات الآلاف من الناس، ثمّ انتقل إلى المشهد الرضويّ، فدفن في الصحن الشريف.

ومنهم: الوجيهان: السيّد محمّد الخسروشاهي، والسيّد جعفر الخسروشاهي، اللذين يعدّان من أهل الخير والعمل، ومعروفان بالورع والتقوىٰ في تبريز.

ومنهم: كاتب هذه السطور، السيّد هادي الخسروشاهي[2].

---

١. المصدر، ص٣٣٣.

٢. جاء في كتاب گنجينهٔ دانشمندان، ج٢، ص٣٥٧ وما بعده، ج٣، ص٣٠٩ (ط طهران) للعلّامة الشيخ محمد الرازي الخاصّ بتراجم العلماء والرجال المعاصرين حول ترجمة الأُستاذ حجّة الإسلام والمسلمين السيّد هادي ←

آثاره العلمية

تمتاز آثار سيّدنا المترجم بالأصالة في البحث، والصبر على التنقيب، والتروّي في الحكم فهو حينما يتناول موضوعاً علمياً يسير معه حتّى إشباعه بوجوه الاستدلال، وصنوف الأخذ والردّ، ولايقنع بالسطحية في الفكر، والتسرّع في إعطاء النتيجة، بل يحاول سبر أغوار الموضع، وكشف ما فيه من مختلف الآراء وإثباتها أو الردّ عليها.

وإليك فيما يلي أسماء مصنّفاته ومؤلّفاته:

١. إهداء الحقير في معنى حديث الغدير، **وهو هذا الكتاب.**

٢. كشف الأستار في الردّ على الوهّابيّة، طُبع.

٣. الموائد في شرح القواعد. كتاب فقهيّ استدلاليّ في ثلاث مائة صفحة من القطع الكبير.

← الخسروشاهي ونشاطاته في شتّى المجالات مالفظه بعد تعريبه: «الأُستاذ العلّامة حجّة الإسلام الحاج السيّد هادي الخسروشاهي. وهو عالم كامل، وأُستاذ كاتب، له مقام خاصّ في العلم والأدب. ولد في تبريز وانتقل إلى قمّ بعد وفاة والده وهو صغير السنّ. وقد فاق على أقرانه وأترابه بما آتاه الله تعالى من الاستعداد الذاتي الموروث من آبائه الكرام بسرعة هائلة، ثم أنهى دراساته العليا في الفقه والأُصول والتفسير والفلسفة عند علماء كبار، وآيات عظام، منهم: البروجردي، والشريعتمداري، والخميني، والطباطبائي وغيرهم، وارتقى المدارج العالية، ونال بإجازات خاصّة عن المراجع الدينية في النجف، وقمّ، ومشهد. منهم: الشيخ آغا بزرگ الطهراني، والسيّد أبو القاسم الخوئي، والسيّد أحمد الزنجاني، والسيّد كاظم الشريعتمداري، والسيّد محمد صادق الروحاني، والشيخ مرتضى الحائري، والسيّد محمد هادي الميلاني، وغيرهم.

ولمواقفه الإسلامية الصلبة أُعتقل عدّة مرّات؛ كوالده وأخيه في قمّ وتبريز وطهران... وله مؤلّفات قيّمة باللغتين العربية والفارسية تبلغ زهاء أربعين مجلّداً وقد طُبع بعضها أكثر من عشرين مرّة... واشترك في مؤتمرات إسلامية كثيرة في البلاد الإسلامية والأوربية، كالعربية السعودية، والجزائر، وانگلترا، وألمانيا، وغيرها، ستلأ الحوزة العلمية، كما استلم دعوات من جمعيات إسلامية في الهند، وليبيا، واليابان، وإمريكا، والاتّحاد السوفياتي للاشتراك في مؤتمراتهم.

هذا وقام الأُستاذ بتأسيس مركز البحوث الإسلامية، ويشرف على إدارتها ونشاطاتها من إصدار الكتب الإسلاميّة باللغات العالمية المختلفة، والإشراف على لجان متعدّدة تشتغل بالدراسات الإسلاميّة في شتّى المجالات.

٤. قمع الشكوك عن لبس المشكوك.
٥. ذروة السعادة في نيّة العبادة.
٦. أمطار الدرّ في مقدار الكرّ.
٧. نثارات الكواكب على خيارات المكاسب، طُبع.
٨. تعليقة على مباحث الاجتهاد والتقليد من كتاب العروة الوثقى استدلاليّة.
٩. مختصر الكلام في بحث السلام.
١٠. أحكام الطرق المستحدثة.
١١. حاشية العروة الوثقى، طُبع.
١٢. حاشية على رسالة آية الله الإصبهانيّ، طُبع.
١٣. المواعظ (أربع مجلّدات).
١٤. رسالة في الوضوء والغسل وغيرها من الرسائل العلميّة في الفقه والأُصول.

هذا الكتاب

إهداء الحقير معنى حديث الغدير إلى أخيه البارع البصير كتبه المؤلّف جواباً عن إشكال أورده الشيخ محمّد صدّيق أحد علماء السنّة في كردستان على لفظ «المولى» الوارد في حديث الغدير حينما نصب النبيّ ﷺ علياً عليه السلام للإمامة والخلافة بعده، فتحدّث بإسهاب عن أنّ هذا اللفظ هل يدلّ على ما يعتقده الشيعة من كونه بمعنى «الأَولى بالتصرّف» أم هو دالّ على المعاني اللغويّة الأخرى التي ذكرها اللغويّون في معاجمهم اللغويّة غير المعنى المذكور؟

ألّف هذا الكتاب بمناسبة قرب عيد الغدير من سنة ١٣٥٢هـ ق، وهو يشتمل على خمسة عشر وجهاً، أكثرها تدور حول ما أورده الفخر الرازيّ في تفسيره الكبير في معنى اللفظ المذكور، ويستدرج في الوجوه المعنونة إلى كثيرٍ من المباحث التفسيريّة والحديثيّة واللغويّة والتأريخيّة وغيرها، ويحاول بجدٍّ أن لايدع مجالاً للقول بغير ما

ذهب إليه الشيعة في معنى «المولىٰ».

وهو في مسيرته الموفّقة يرجع إلى مصادر السنّة وكتبهم دون الرجوع إلى كتب الشيعة؛ لتكون الحجّة ألزم والحجاج أبلغ، وهذه طريقة محمودة تعطي البحث صبغة التجرّد والابتعاد عن التعصّبات غير اللائقة، ولايقدر الخصم من الهروب من الحُجج الملزمة إيّاه؛ لأنّه ممّا يعترف هو بصحّته لديه.

وقد ألحق المؤلّف بآخر الكتاب كرّاسةً أسماها بكشف الستر والأستار عن وجه زيارة الزوّار، وقدّمها هديّةً إلى ملك الحجاز عبدالعزيز آل سعود، واستعرض فيها زيارة قبور النبيّ والأئمّة (عليه وعليهم الصلاة والسلام)، وأثبت أنّها جائزة بل مستحبّة، وليست كما تذهب الوهابيّة إلى حرمتها، وأنّها شرك وبدعة!!

والكتاب ـ بعد هذا كلّه ـ يمتاز بمانجد خلال سطوره من الهدوء والأصالة، وعدم التعرّض إلى ما لاينبغي الدخول فيه من الأبحاث الجانبيّة، وخلوّه ممّا يشين العلم ولايليق بالعلماء من الألفاظ النابية والتنابز بالألقاب، فهو عرض علميّ خالص، يهدف الوصول إلى الحقّ ودرك الحقيقة.

وقد قالوا حول هذا الكتاب ما يشير إلى مكانته العلميّة الكبيرة وأهمّيّته عندهم، وفيما يلي ننقل بعض تلك الأقوال:

قال العلّامة الكبير الشيخ آغا بزرگ الطهراني في تأليفه المنيف مانصّه:

إهداء الحقير معنىٰ حديث الغدير إلىٰ أخيه البارع البصير الشيخ محمّد صدّيق من علماء العامّة، للسيّد مرتضىٰ بن أحمد ابن السيّد محمد الحسينيّ الخروشاهي التبريزي. ألّفه سنة ١٣٥٢ هق، وطُبع في النجف الأشرف، سنة ١٣٥٣هق، وهو كتاب جليل في بابه، ممتاز بقوّة الحجّة وجودة البيان بدأ بتحقيق معنى «المولىٰ» ونقّد كلام الفخر الرازيّ في المقام وفي مقامات أُخر من تفسيره، وتعرّض لإثبات أولويّة طريقة الإماميّة، ودفع بعض أوهام الوهّابيّين.

وهو من المبرّزين، ومن بيت علم رفيع، جدّه السيّد محمّد بن عليّ بن أبي الحسن من تلاميذ

العلّامة الأنصاري ومؤلّف مشكاة المصابيح في سنة ١٢٦٩هـ ق، كما يأتي، ووالده السيّد أحمد أيضاً كان من أجلّاء العلماء، ودفن بالبقيع سنة ١٣٢٦ ق.[1]

وقال العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني[2] ـ وهو من أجلّاء تلامذة السيّد الوالد المترجم ـ في كتابه القيّم الخالد الغدير:

المؤلّفون في حديث الغدير... بلغ اهتمام العلماء بهذا الحديث إلى غاية غير قريبة، فلم يقنعهم إخراجه بأسانيد مبثوثة خلال الكتب حتّى أفرده جماعة بالتأليف، فدوّنوا ماانتهى إليهم من أسانيده، وضبطوا ما صحّ لديهم من طريقة. كلّ ذلك على كلأة متنه من الدثور، وعن تطرّق يد التحريف إليه... فمنهم: السيّد مرتضى الخسروشاهيّ التبريزيّ، أفرد كتابه في دلالة الحديث، وأسماء: إهداء الحقير في معنىٰ حديث الغدير، طُبع في العراق، أغرق نزعاً في التحقيق، ولم يبق في القوس منزلاً... .[3]

وقال العلّامة الشيخ محمّد عليّ الأردوباديّ، من كبار علماء النجف، مشيراً إلى الكتاب واسم المؤلّف بما يلي:

كتاب إذ أتىٰ (لاريب فيه) هدى للمتّقين) غدا مجيدا

---

١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، ص ٤٨٢.

٢. كتب الشيخ محمّد خليل الزين العامليّ في ترجمة العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني: «... ولد في تبريز سنة ١٣٢٠هـ ق، ونشأ وتربّى تحت رعاية والده العلّامة، وفي مدارس تبريز تعلّم ما يحتاجه من المبادئ الأوّليّة، وكان من صغره يظهر نبوغاً واستعداداً... ثم تخرّج على الأعلام الحجج الثلاث: الحاج السيّد محمد الشهير بـ«مولانا» مؤلّف مصباح السالكين المطبوع في تبريز، والحاج السيّد مرتضى الخسروشاهيّ صاحب كتاب معنىٰ حديث الغدير، المطبوع في النجف، والشيخ حسين مؤلّف هداية الأنام المطبوعة. فنال من العلم نصيباً أوفىٰ...» راجع: شهداء الفضيلة طبع النجف، مطبعة الغريّ عام ١٣٥٥ هـ ق، مقدّمة الشيخ الزين العامليّ.

ويقول العلّامة الشيخ رضا عبدالحسين الأميني في مقدّمة كتاب والده: أنهىٰ سطوح الفقه والأُصول على عدد من أجلّة علماء تبريز أمثال آية الله السيّد مرتضى الخسروشاهيّ من أساطين العلم وجهابذة الفقه وكبار علماء تبريز... له آثار علميّة ومآثر فكريّة تنمّ على طول باعه وسعة اطّلاعه. الغدير، ص ٥٦ الطبعة الرابعة.

٣. المصدر، ج ١، ص ١٥٧.

فقل (علّامة) العلماء هذا الإ مام (المرتضى) وافى (مفيدا)[1]

إلى الخلود

وأخيراً... جرت سنّة الله تعالىٰ في السيّد الوالد الراحل، وانتقل إلى دار الخلود بنفسٍ مطمئنّةٍ راضيةٍ بما عند ربّها، متلقّية إيّاه ملائكة الرحمة والرضوان تبشّر بما أعدّ الله له من الدرجات الرفيعة والمقام المحمود. توفّي ـ أُمطرت تربته الزكيّة بشآبيب الرحمة ـ في الليلة السادسة من شهر رجب سنة ١٣٧٢هـ ق. وشُيّع جثمانه الشريف بتشييع حافل، حضره كبار العلماء ووجوه البلد وعامّة الناس، ثمّ انتقل إلى النجف حيث مولده ومدفن جدّه، فدُفن هناك، رحمة الله عليه رحمة واسعة.

شكر وثناء

ممّا لايزال عالقاً به ضميري منذ مدّةٍ طويلةٍ ـ وأنا تلميذ في المدرسة الحجّتيّة بقم ـ نشر هذا الكتاب وجعله بين يدي الإخوة الأعزّاء حيث نفدت نسخه منذ الطبعة الأُولىٰ وحتّى اليوم مع كثرة رغبة العلماء باقتنائه، فأحمد الله على أن وفّقني لنشره منقّحاً ومزيداً بمقدّمةٍ[2] وتعليقات، وأرىٰ من واجبي تقديم الشكر والثناء إلى الإخوة الذين

---

١. ورد البيتان في آخر كتاب معنىٰ حديث الغدير الطبعة الأولىٰ، حيث أشرف العلّامة الأردوبادي في النجف على طبعه ونشره سنة ١٣٥٣هـ ق.

٢. والمقدّمة لسماحة الإمام السيّد موسى الصدر المعظَّم... والإمام موسى الصدر من عائلةٍ لبنانيّةٍ من قرية «معركة» قضاء صور، وأبوه كان من المراجع الكبار للشيعة، وكان يسكن في قم بطبيعة عمله. والإمام موسى الصدر قد أكمل دراساته الإسلاميّة في قم والنجف ـ العراق ـ وأنهى دراساته الجامعيّة في جامعة طهران، وعاد إلى جنوب لبنان واستقرّ في مدينة صور، ثمّ انتقل إلى بيروت وأسّس المجلس الإسلاميّ الشيعي الأعلى. ويعدّ الزعيم الديني والاجتماعي الوحيد للشيعة في لبنان وسوريا، وله مواقف حاسمة ضدّ الرجعيّة وأعداء الثورة الفلسطينيّة، ويدافع بكلّ إمكانيّاته عن المستضعفين في الأرض، ويعتبره الركن الأصيل والحجر الأوّل بين واجبات العالم الديني اليوم...

←

عاضدوني في إصدار هذا الكتاب القيّم، فلهم الأجر والثواب عند ربهم في يوم الحساب، ونرجو الله تبارك وتعالىٰ أن يوفّقنا لما فيه رضاه، إنّه سميع مجيب.

السيّد هادي الخسروشاهيّ

← أيّده الله بتوفيقه ونصره وظلّت مواقفه ثابتة، قد سجّلها له التأريخ بفخر واعتزاز، مداوماً عليها، حتّىٰ نالت منه أيادي الغدر الليبيّ والخيانة، واقتادته عناصر الإجرام القذّافي إلى مصير مجهول، ومازال محبّوه وأنصاره يتطلّعون إلى اليوم الذي تظهر فيه الحقيقة ناصعة، وينال الظالمون جزاءهم، وتنكشف الغمة عن هذه الأمّة، آمين.

سابقات الغدير

بقلم
الإمام السيّد موسى الصدر

سابقات الغدير

الحادثة

في السنة العاشرة من الهجرة رجع النبيﷺ من حجّة الوداع، فلمّا وصل إلى الجحفة ـ حيث مفترق الطرق ـ وقف هناك قريباً من غديرٍ يقال له: «غدير خُمّ»، ودعا الحجّاج بأمر الله، فاجتمعوا من مختلف طرقهم تحت منبرٍ صُنع له من أحداج الإبل في ظلّ دوحة، وكان ذلك يوم الخميس الثامن عشر من ذي الحجّة.

وقال في الجمع خطيباً ـ فقال ـ: «... إنّي أوشكُ أن أدعوَ فأُجيبَ، وإنّي مسؤول وأنتم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟».

قالوا: نشهد أنّك بلّغتَ ونصحتَ وجهدتَ، فجزاك الله خيراً.

قال: «ألستم تشهدون أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً عبدهُ ورسولهُ، وأنّ جنّته حقّ، وأنّ نارَه حقٌّ، وأنّ الموتَ حقّ، وأنّ الساعَة آتيةٌ لاريب فيها، وأنّ اللهَ يبعث من في القبور؟».

قالوا: بلىٰ.

قال: «اللّهم! اشهد». ثمّ قال: «فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين».

فنادى منادٍ: وما الثقلان يا رسول الله؟

قال: «الثقل الأكبر: كتاب الله طرف بيد الله وطرف بأيديكم، فتمسّكوا به لاتضلّوا،

والآخر الأصغر: عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يَفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوَض، فلاتقدّموهما فتهلكوا، ولاتَقصروا عنهما فتهلكوا».

ثم أخذ بيدي علي فرفعهما حتى رؤي بياض ابطيهما وعرفه القوم أجمعون، فقال: «أيّها الناس! من أولَى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟».

قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: «إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولىٰ بهم من أنفسهم، فمن كنتُ مولاه فعليّ مولاه، اللّهم! والِ مَن والاه، وعاد مَن عاداه، وأحِبَّ من أحبَّه وأبغِض من أبغضَه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحقّ معه حيثما دار... ألا فليبلّغ الشاهدُ الغائبَ».

ونزلت الآية الكريمة ﴿اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ اَلإِسْلامَ دِيناً﴾[1] فقال رسول الله: «الله أكبر، والحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضى الربّ برسالتي، والولاية لعليّ من بعدي».

تواترها

هذه واقعة الغدير وقد حفظها المسلمون، وذكرها علماؤهم في مراجع التأريخ والأدب والتفسير والحديث والكلام واللغة، ونحن ناقلون بعض مصادرها عن كتب: عبقات الأنوار للسيّد حامد حسين، والمراجعات لسيّدنا المقدّس الإمام شرف الدين، والغدير للحجّة الأميني، ودلائل الصدق للعلّامة المظفّر.

المؤرّخون

ذكر حادثة الغدير من المؤرّخين: البلاذري في أنساب الأشراف (٢٧٩هـ) و

---

١. المائدة: ٣.

ابن قتيبة في كتابيه: المعارف والإمامة والسياسة (٢٧٦هـ) والطبري في كتاب مفرد (٣١٠هـ)، وابن زولاق الليثيّ المصريّ في كتابه (٣٨٧هـ)، والخطيب البغدادي في تأريخه (٤٦٣هـ)، وابن عبدالبّر في الاستيعاب، (٤٦٣هـ)، والشهرستاني في الملل والنحل، (٥٤٨هـ)، وابن عساكر في تأريخه (٥٧١هـ)، و ياقوت الحمويّ في معجم الأدباء، وابن الأثير في أسد الغابة (٦٣٠هـ)، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٦٥٦هـ)، وابن خلّكان في تأريخه (٦٨١هـ)، والشافعي في مرآة الجنان (٧٦٨هـ)، وابن الشيخ البلويّ في ألف باء، وابن كثير الشاميّ في البداية والنهاية (٧٧٤هـ)، وابن خلدون في مقدّمة تأريخه (٨٠٨هـ)، وشمس الدين الذهبيّ في تذكرة الحفّاظ، والنويري في نهاية الإرب في فنون الأدب (٨٣٢هـ)، وابن حجر العسقلانيّ في كتابيه: الإصابة وتهذيب التهذيب (٨٥٢هـ)، وابن الصبّاغ المالكيّ في الفصول المهمة (٧٥٥هـ)، والمقريزي في الخطط، (٨٤٥هـ)، وجلال الدين السيوطيّ في غير واحد من كتبه (٩١٠هـ)، والقرماني الدمشقيّ في أخبار الدول (١٠١٩هـ)، ونور الدين الحلبيّ في السيرة (١٠٤٤هـ) وغيرهم.

المحدّثون

وذكرها من أئمّة الحديث أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعيّ (٢٠٤هـ)، وأحمد بن حنبل في مسنده ومناقبه (٢٤١هـ)، وابن ماجة في السنن (٢٧٣هـ)، والترمذي في الصحيح (٢٧٩هـ)، والنسائي في الخصائص (٣٠٣هـ)، وأبو يعلى الموصليّ في مسنده (٣٠٧هـ)، والبغوي في السنن (٣١٧هـ)، والدولابي في الكنى والأسماء (٣٢٠هـ)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢١هـ)، والحاكم في المستدرك (٤٠٥هـ)، وابن المغازلي في المناقب (٤٨٣هـ)، وابن مسندة الأصفهاني في تأليفه (٥١٢هـ)، والخطيب الخوارزمي في المناقب والمقتل (٥٦٨هـ)، والگنجيّ الشافعيّ في كفاية الطالب (٦٥٨هـ)، ومحبّ الدين الطبريّ في الرياض النضرة و ذخائر العقبى (٦٤٩هـ)،

والحموينى في فرائد السبطين (٧٢٢هـ)، والهيثميّ في مجمع الزوائد (٨٠٧هـ)، والذهبيّ في التلخيص (٧٤٨هـ)، والجزريّ في أسنى المطالب (٨٣٠هـ)، والقسطلاني في المواهب اللدنيّة (٩٢٣هـ)، والمتّقي الهندي في كنز العمّال (٩٧٥هـ)، والهرويّ القاري في شرح المشكاة (١٠١٤هـ)، وتاج الدين المناوي في كنوز الحقائق و فيض القدير (١٠١٣هـ)، والشيخاويّ القادريّ في الصراط السويّ وباكثير المكيّ في وسيلة الآمال (١٠٠٧هـ)، وأبو عبدالله الزرقاني في شرح المواهب (١١٢٢هـ)، وابن حمزة الدمشقيّ في البيان والتعريف.

المفسّرون

وذكرها من أئمّة التفسير الطبري في تفسيره (٣١٠هـ)، والثعلبيّ في تفسيره (٤٣٧هـ)، والواحدي في أسباب النزول (٤٨٦هـ)، والقرطبيّ في تفسيره (٥٦٧هـ)، والفخر الرازي في تفسيره الكبير (٦٠٦هـ)، وابن كثير الشاميّ في تفسيره (٧٧٤هـ) والنيشابوري في تفسيره، والسيوطي في تفسيره (٩١٠هـ)، والخطيب الشربيني في تفسيره (٩٧٧هـ)، وأبوالسعود في تفسيره (٩٨٢هـ)، والآلوسي في تفسيره (١٢٧٠هـ).

المتكلّمون

وذكرها من المتكلّمين القاضي أبو بكر الباقلانيّ في التمهيد (٤٠٣هـ)، والقاضي عبدالرحمان الإيجيّ الشافعيّ في المواقف (٧٥٦هـ)، والسيّد الشريف الجرجاني في شرح المواقف (٨١٦هـ)، والبيضاويّ في طوالع الأنوار (٦٨٥هـ)، وشمس الدين الأصفهانيّ في مطالع الأنظار والتفتازانيّ في شرح المقاصد (٧٩٢هـ)، والقوشجيّ في شرح التجريد (٨٧٩هـ)، والقاضي النجم محمّد الشافعيّ في بديع المعاني (٨٧٦هـ)، والسيوطيّ في الأربعين وحامد بن عليّ المعماريّ في الصلاة الفاخرة، والآلوسي في نثر اللآلي (١٣٢٤هـ).

اللغويون

ومن أئمّة اللغة ذكرها ابن دريد محمّد بن الحسن في الجمهرة (٣٢١هـ)، وابن الأثير في النهاية، والحمويّ في معجم البلدان، والزبيديّ في تاج العروس، والنبهانيّ في المجموعة النبهانيّة.

الحديث عبر العصور

رواه من الصحابة «١٠٦».[صحابيّ]

ومن التابعين «٨٤».[تابعيّاً]

ومن علماء القرن الثاني «٨٤» رجلاً، ومن القرن الثالث «٩٢» عالماً، ومن القرن الرابع «٤٣» عالماً، ومن القرن الخامس «٢٣» عالماً، ومن القرن السادس «٢٠» عالماً، ومن القرن السابع «٢٠» عالماً، ومن القرن الثامن «١٨» عالماً، ومن القرن التاسع «١٥» عالماً، ومن القرن العاشر «١٤» عالماً، ومن القرن الحادي عشر «١١» عالماً، ومن القرن الثاني عشر «١٢» عالماً، ومن القرن الثالث عشر «١١» عالماً، ومن القرن الرابع عشر «١٨» عالماً.

نقل الحجّة الأميني في كتاب الغدير كلّ هذا نقلاً عن كتبهم، أو عن الكتب المعتبرة مع أسمائهم، فراجع.

كتب الغدير

وألّف جماعة من الأعلام كتباً في هذا الحديث وأسانيده ودلالته، فمنهم:

الطبري في كتاب الولاية في طرق حديث الغدير ذكره الحمويّ في معجم الأدباء، وابن عقدة الهمدانيّ في كتاب الغدير، وأبو بكر محمّد بن عمر الجعابيّ المتوفّىٰ (٣٥٥هـ) في كتاب من روىٰ حديث غدير خم، وأبو طالب عبيدالله بن أحمد بن زيد

الأنباريّ الواسطيّ (٣٥٦هـ) في كتاب طرق حد... وأبو غالب أحمد بن محمّد بن محمّد الرازيّ (٣٦٨هـ)، وأبو الفضل محمّد بن ...طّلب الشيباني (٣٧٢هـ)، في كتاب من روى حديث غدير خمّ، والدارقطني (٥... ...يخ محسن بن الحسين النيشابوريّ الخزاعي في كتاب بيان حديث الغدير و ...دالرحمان بن عيسى الجرّاح القتانيّ (٤١٣هـ) في كتاب طرق خبر الولاية، وا... ...لحسين بن عبيدالله الغفائري (٤١١هـ) في كتاب يوم الغدير، والحافظ أبو سعـ... ...انيّ (٤٧٧هـ) في كتاب الدراية في حديث الولاية رواه عن مائة وعشرين صـ... ...فتح الكراجكيّ (٤٩٩هـ) في كتاب عدّة البعير في حجّ يوم الغدير، وعليّ بن با... ...فـي كـتاب حديث الغدير، والشيخ منصور اللائيّ الرازيّ في كتاب حديث ا... ...يخ عليّ بن حسن الطاهريّ في كتاب الولاية، وأبو القاسم عبيدالله بن عبدالله ا... ...يّ في كتاب دعاة الهداة إلى أداء حقّ الموالاة، وشمس الدين محمّد بن محمّد ...شقيّ المقريّ (٨٨٣هـ) له كتاب أسنى الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب، والمولىٰ عبدالله بن شاه منصور القزوينيّ، والسيّد الحسن اللكنهوري في كتاب حديث الغدير، والسيّد مير حامد حسين (١٣٠٦هـ) في مجلّدين ضخمين في ألف وثمان مائة صفحة من مجلّدات كتابه الجليل عبقات الأنوار، والسيّد مهدي الغريفيّ (١٣٤٣هـ) له كتاب حديث الولاية في حديث الغدير، والحاج شيخ عبّاس القمّيّ (١٣٥٩هـ) له كتاب فيض الغدير في حديث الغدير، والسيّد مرتضى حسين الخطيب الفتحيوريّ، والشيخ محمد رضا طاهر آل فرج الله النجفي، له كتاب الغدير في الإسلام، والحجّة السيد مرتضى الخسروشاهيّ التبريزي، له كتاب إهداء الحقير في معنى حديث الغدير، وأخيراً العلّامة الحجّة الأميني، له كتاب الغدير في الكتاب والسنّة والأدب في عشرين مجلّداً، صدر منه أحدى عشر مجلّداً يذكر فيه جميع ما نظّم في الغدير طوال القرون، وهو كتاب جليل يحلّلُ أكثر المواضع المهمّة في تأريخنا الإسلاميّ.

هذه الكتب المؤلّفة في خصوص الغدير، وأمّا الكتب المؤلّفة في البحث عن إمامة

عليّ ﷺ، والمشتملة على «حديث الغدير»، فيبلغ عددها مئات مئات، فراجع كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ العلّامة الطهرانيّ.

طرفة

يعدّ صاحب عبقات الأنوار جماعة من أكابر العلماء أجمعوا على تواتر الحديث المبارك: منهم: الرازيّ في تفسيره الكبير، فراجع. ثمّ ينقل عن كتاب ينابيع المودّة للشيخ سليمان الحنفيّ أنّه حكىٰ عن أبي المعالي إمام الحرمين، أُستاذ أبي حامد الغزالي قوله متعجّباً:

«رأيت مجلّداً في بغداد بيد صحّافٍ، فيه روايات خبر غدير خمّ، مكتوباً عليه: المجلّد الثامن والعشرون من طرق قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، ويتلوه المجلّد التاسع والعشرون!».

سابقة «الغدير»

ما تقدّم يبيّن أنّ يوم الغدير رسّخ يوماً خالداً في تاريخ الإسلام، ويظهر من العناية به ما يعكس له اهمّيّته الكبرىٰ.

فما هي أهمّيّته هذه؟

أهمّيّته تنبع من تعيين رئيسٍ يحيل مبادئ العدل والحرّيّة والمساواة، وقيم العلم والعمل، حركةً حيّةً في تركيب المجتمع، وفق نظام الإسلام، ويمدّ هذا الدين المحرّر كما شاءه الله والرسول فردوساً على الأرض، ولم يكن لشخص الرئيس المنصوب في يوم الغدير اعتبار بنظر النبيّ وراء مناقبه الروحيّة والجسديّة، وطاقاته العلميّة والعمليّة التي جعلت منه ضمانةً لتطبيق الإسلام حقّ التطبيق، وبهذا اعتبر هذا اليوم العظيم أساساً لما نهض بعده من حركات تقدّميّة وتطوّرات حضاريّة في أُصول الحكم وحقوق الإنسان لايمكن أن نشير إليها في هذه المقدّمة، فللباحث أن يراجع ويدرس

السفر القيّم الخالد للإمام عليّ بن أبي طالب: نهج البلاغة.

ولانزيد على ما قلناه إلّا قول صاحبه الخليفة عمر بن الخطّاب حيث يخاطبه ويقول: «لو أنّ البحر مداد، والرياض أقلام، والإنس كتّاب والجنّ حسّاب، ما أحصوا فضائلك يا أبا الحسن».

فماذا أقول بعد قوله؟ لقد استوحاها أبو حفص من معلّمهما الأعظم، وحسب عظيم أن يشهد بعظمته محمد ﷺ.

هذا الكتاب

قد أشرنا فيما تقدّم أنّ كثيراً من الأعلام ألّفوا كتباً حول الغدير وحديثه وأسانيده ودلالته... وهذا الكتاب من جملة تلك المؤلّفات القيّمة، حيث يبحث بدقّة معمّقة في دلالة الحديث ويوضّح معناه، والمؤلّف الراحل كان من أكابر علماء الشيعة في آذربايجان بإيران، وطُبع الكتاب مرّةً في العراق، واليوم يصدره مركز البحوث الإسلاميّة من جامعة قمّ الإسلاميّة، باشراف خلف المؤلّف، المجاهد الأُستاذ العلّامة الأخ السيّد هادي الخسروشاهي، مزيداً ومنقّحاً؛ لتعمّ الفائدة.

نسأل الله تعالى أن يوفّقه دوماً للقيام بواجبه في الدعوة إلى الحقّ، وأداء وظيفته تجاه الرسالة الإسلاميّة العالميّة، والله الموفّق والمعين.

موسى الصدر

المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى، بيروت

معنىٰ حديث الغدير

آية الله السيّد مرتضى الخسروشاهيّ

كلمة المؤلّف

أقدّم الشكر لمن يمعن النظر في هذا المختصر من البدء إلى النهاية، فنتعاون معه على إحقاق الحقّ إن وافق ما فيه نظره الكريم، وإلّا فنتبادل بيننا الأفكار والآراء حتّى نقف على الحقيقة، ونكون على بصيرةٍ من أمر ديننا. والله من وراء القصد، وهو العليم بذات الصدور.

مرتضى بن أحمد الحسينيّ

١٣٥٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله، والصلاة علىٰ محمد وآله وصحبه.

وبعد، فيقول المحتاج إلى رحمة ربّه الغنيّ، مرتضىٰ بن أحمد الحسينيّ، ـ غفر الله له ولوالديه وإخوانه، وأسكنهم برحمته في جنانه ـ: لمّا قرب عيد الغدير من هذه السنّة، وهي سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة بعد الألف من الهجرة النبويّة، وهو اليوم الذي نصب فيه رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب ﷺ للخلافة والإمامة، وبيّن فرض طاعته علىٰ جميع أمّته بقوله في الحديث المتواتر من طرق الفريقين[1]:

«من كنت مولاه فعلي مولاه».

وكنت قد سمعت من بعض ثقات علمائنا أنّه سمع شفاهاً من بعض علماء العامّة، وهو الشيخ محمّد صدّيق، نزيل حماميان من توابع كردستان، (وفّقنا الله وإيّاه للعمل

---

١. حديث الثقلين من أوثق الأحاديث النبويّة، وأكثرها ذيوعاً، حيث رواه أئمّة الحديث والسيرة والتفسير والتأريخ واللغة وبألفاظ متقاربة ممّا يدعو إلى استظهار أنّ رسول الله ﷺ كان قد تحدّث به في أكثر من موضع، ويؤكّده أنّ العلّامة السيّد مير حامد حسين الهنديّ في كتابه عبقات الأنوار قد رواه عن جماعة تقرب من المائتين من أكابر علماء ومحدّثي المذاهب، من المائة الثانية حتّىٰ المائة الثالثة عشر. وعن الصحابة والصحابيات أكثر من ثلاثين شخصاً. وكذا صنع الحافظ أبو سعيد السجستاني في كتابه الدراية في حديث الولاية حيث رواه عن مائة وعشرين صحابياً بأسانيد صحيحة.

هذا وقد أخرج الحديث ابن مردويه عن «٨٩» طريقاً راجع: مناقب عليّ، ص٢٢٨، الرقم ٣٢٣ والصراط المستقيم، ج٢، ص١٠٢. وما اهتمام العلماء به هذا الاهتمام البالغ إلّا لأنّه يحمل جانباً من جوانب العقيدة الإسلامية.

والإيمان) الإشكال في دلالة لفظ «المولىٰ» في الحديث على الأولويّة بالنفس، وأنّه لفظ عربيّ بعيد عنّا معاشر العجم، فلابدّ علينا في فهم معناه من مراجعة كتب اللغة.

وقد رأيت أنّ هذا الكلام يشبه كلام منصفٍ غير جاحد، مشتبهٍ في أمر دينه غير معاند، فلايغدر القادر على إرشاده بوجهٍ حسن عن ترك جوابه وجداله بالتي هي أحسن، فرأيت أن أراجع المصادر اللغويّة السنّيّة، فلاحظت المصباح للفيومي[1]، فإذا يذكر له ستّة معان: ابن العم، والعصبة، والناصر، والحليف، والمعتق، والعتيق. ولم يذكر «الأولىٰ» من معانيه أصلاً! فتعجّبت وضقت بذلك ذرعاً، وقلت في نفسي: كيف يترك اللغويّ ذكراً لمعنىً أو يتغافل عنه؟

فبينا أنا متفكّر خطر ببالي قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْواكُمُ النّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[2] وقلت في نفسي: لابدّ أن يكون «المولى» هاهنا بمعنى «الأولىٰ»، إذ لايناسب شيء من المعاني المذكورة في المصباح. ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلىٰ بِها صِلِيّاً﴾[3] ضرورة أنّهم إذا كانوا أولىٰ بها كانت هي أيضاً أولىٰ بهم.

ثم راجعت تفسير الآية الشريفة في سورة «الحديد» في تفاسير أهل السنّة، كالبيضاوي، والجلالين وغيرهما، فإذا يذكر معنىٰ لفظ «المولىٰ» كما فهمته، قالوا: «هي مولاكم يعني: أولى بكم» ثم راجعت تفسير الفخر الرازي[4] فإذا فيه شيء عجيب! ثم راجعت بعض كتب الإماميّة، كتاسع البحار للعلّامة المجلسي وكغاية الموحّدين للسيّد الطبرسي، فلم أر إشارةً إليه وإلى دفعه، فأردت ذلك مع تشتّت البال وضيق المجال ابتغاء وجه ربّي، وسمّيت هذا المختصر: إهداء الحقير معنىٰ حديث

---

١. المصباح المنير، ص٦٧٢ مادّة «ولي».

٢. الحديد: ١٥.

٣. مريم: ٧٠.

٤. التفسير الكبير، ج٢٩، ص٢٢٧ وما بعده.

الغدير إلى أخيه الجليل الشيخ محمد صدّيق، جعل الله التوفّيق لنا وله خير رفيق، إنّه بالإجابة جدير حقيق، وأرجو من الناظرين فيه أن يقرأوه من أوّله إلى آخره، فإنّها أوراق يسيرة لاتستدعي بذل وقت كثير، ليتبيّن له غرضي ومقصودي، وبأنّي منصف أو معاند، فإنّي وايم الله! إن أُريد إلّا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب. فنقول:

كلام الفخر الرازي وجوابه

قال في التفسير الكبير، في تفسير الآية الشريفة[1]، في لفظ «المولى» هاهنا أقوال:

الأول: قال ابن عباس: ﴿مَوْلاكُمْ﴾، أي: مصيركم. وتحقيقه أنّ «المولى» موضع الوليّ وهو القرب، فالمعنى أنّ النار هي موضعكم الذي تقربون منه، وتصلون إليه.

والثاني: قال الكلبي: يعني أولى بكم، وهو قول الزجّاج والفرّاء وأبي عبيدة.

واعلم أنّ هذا الذي قالوه معنىً، وليس بتفسير اللفظ؛ لأنّه لو كان «مولى» و«أولى» بمعنىً واحدٍ في اللغة لصحّ استعمال كلّ واحد منهما مكان الآخر، فكان يجب أن يصحّ أن يقال: هذا مولىً من فلان، كما يقال: هذا أولى من فلان، ويصحّ أن يقال: هذا أولى فلان، كما يقال: هذا مولى فلان، ولمّا بطل ذلك علمنا أنّ الذي قالوه معنىً وليس بتفسير. وإنّما نبهّنا على هذه الدقيقة؛ لأنّ الشريف المرتضى لمّا تمسّك في إمامة عليّ عليه السلام بقوله صلى الله عليه وآله: «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**» قال: أحد معاني «مولى» أولى، واحتجّ في ذلك بأقوال أئمّة اللغة في تفسير هذه الآية الشريفة بأنّ «مولى» معناه أولى.

و إذا ثبت أنّ اللفظ محتمل له وجب حمله عليه؛ لأنّ ما عداه إمّا بيّن الثبوت، ككونه ابن العمّ والناصر، أو بيّن الانتفاء، كالمعتِق والمعتَق، فيكون على التقدير الأوّل عبثاً، وعلى التقدير الثاني كِذباً. وأمّا نحن، فقد بيّنّا بالدليل أنّ قول هؤلاء في هذه المواضع معنىً لا تفسير،

---

١. الحديد: ١٥.

وحينئذٍ يسقط الاستدال به.

انتهىٰ كلامه بألفاظه[1].

أقول: مراده من تفسير اللفظ ترجمته وبيان معناه بمقتضىٰ هيئته ومبدأ اشتقاقه، وهو بزعمه اسم مكان من «الوليّ»، فيكون معناه: موضع الوليّ، ويحتمل أن يكون مراده مطلق المعنى الحقيقي ـ وإن لم يكن ترجمته ـ بقرينة تمسّكه في نفي كون «المولىٰ» بمعنىٰ «الأولىٰ» بعدم الاطّراد بقوله: «لأنّه لو كان «مولى» و«أولىٰ» بمعنىً واحد... إلخ» ضرورة وجود الاطّراد في المعنى الحقيقي مطلقاً وإن لم يكن ترجمة للّفظ، مثلاً: إذا فرضنا أنّ لفظ «المسجد» الذي ترجمته مكان السجود (أعني ما يسجد عليه) وضع بوضع علىٰ حدة لآلة السجود، أعني ما يسجد به كالجبهة مثلاً أيضاً، كما يطّرد في ترجمته وبقرينة قوله: «وحينئذٍ يسقط الاستدلال به» ضرورة أنّ مجرّد خروج المعنىٰ عن ترجمة اللفظ لايسقط الاستدلال؛ إذا فرض أنّه أيضاً معنىً حقيقي ـ كالترجمة ـ وضع اللفظ له بوضع على حدة.

نعم، يحتاج حمله عليه حينئذٍ إلى قرينة، كما يحتاج حمله على الترجمة أيضاً إلى القرينة؛ لفرض الاشتراك، وتعدّد المعنى الحقيقي؛ ولأنّ عدم كون «الأولىٰ» ترجمةً للفظ الذي هو بزعمه اسم مكان من «الوليّ»، وكون ترجمته موضع الوليّ بديهي لاينكره حتّى الصبيّ، فلا حاجة فيه إلى الاستدلال وإثباته بالدليل، فينبغي القطع بأنّ مراده من تفسير اللفظ المعنى الحقيقي، لا خصوص الترجمة، كما هو ظاهره.

ومراده بالمعنىٰ، المعنى المجازيّ، بقرينة المقابلة بتفسير اللفظ الذي عرفت أنّ مراده منه المعنى الحقيقي؛ ولظهور لفظ المعنىٰ، فإنّ المعنىٰ إمّا حقيقيّ وإمّا مجازيّ، وليس مراده الأوّلَ قطعاً، فيتعيّن الثاني، وليس مراده من المعنى الغلط، ضرورة أنّ أئمّة اللغة لايفسّرون القرآن بالغلط.

---

١. التفسير الكبير، ج٢٩، ص٢٢٧ ـ ٢٢٨.

نعم، يحتمل ـ بعيداً ـ أن يكون مراده من المعنى ما هو من قبيل لوازم المطلوب، غيرالمستعمل فيه اللفظ لا حقيقةً ولا مجازاً، وإنّما يؤتىٰ به في مقام توضيح المطلوب، كما يفسّر قولنا: «إنّك إن فعلت كذا تُسجن» بقولنا أي تُعذَّب وتشقىٰ، فإنّه تفسير بلازم السجن توضيحاً وتأكيداً للردع عن الفعل من دون أن يستعمل السجن في العذاب حقيقةً أو مجازاً، كما هو واضح.

وكما فسّر في الجلالين قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾[1] بقوله: أحيا الله له من مات من أولاده و رزقه مثلهم[2]، فإنّ من الهبة هو العطية، وتفسيره بالإحياء تفسير بلازم المطلوب غير المستعمل فيه اللفظ لا حقيقةً ولا مجازاً، توضيحاً وإفهاماً؛ لكون الهبة بالنسبة إلى من مات بطريق الإحياء، لا أنّ الهبة استعملت في الإحياء، كما هو واضح أيضاً.

ووجه البُعد أمران:

أحدهما: أنّ كون النار موضع الوليّ أوضح في المطلوب، وأقوىٰ في الردع والزجر من كون النار أولىٰ بهم، وضرورة أنّه قد يكون النار أولىٰ برجل ومع ذلك يعفو تعالىٰ عنه بكرمه وفضله، فلايدخلها ولاتكون موضع وليّه، فكيف يكون تفسيراً باللازم توضيحاً وتأكيداً؟! بل تفسير ابن عباس[3] أولىٰ بكونه معنىً بأن يقال: إنّ «مولىٰ» معناه الحقيقي «أولىٰ» كما هو ظاهر كلام أهل اللغة، وإنّما فسّره ابن عباس بلازمه توضيحاً وتأكيداً؛ دفعاً لاحتمال شمول العفو للكافر والمنافق.

وثانيهما: أنّه كان حقّ العبارة حينئذ أن يقول: واعلم، أنّ هذا الذي ذكروه تفسير وليس بمعنى؛ لما عرفت من أنّ ظاهر لفظ المعنى هو المستعمل فيه اللفظ حقيقةً أو مجازاً.

---

١. ص: ٤٣.

٢. الجلالين، ص٦٠٣.

٣. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ص٤٥٧ و ٤٥٨.

هذا كلّه بناءً علىٰ أن يكون مقصوده من حمل كلام أئمّة اللغة علىٰ بيان اللازم أنّ لفظ «المولىٰ» في خصوص هذه الآية الشريفة لم يستعمل في الأولىٰ مع تسليم استعماله فيه في سائر كلمات العرب ولو مجازاً، أمّا لو كان مقصوده نفي الاستعمال مطلقاً، كما هو المناسب لقوله: «وحينئذٍ يسقط الاستدلال به»، ضرورة أنّ مجرّد منع الاستعمال في خصوص هذه الآية ـ مع تسليمه في غيرها من كلمات العرب ـ لايسقط الاستدلال بالحديث، فيكون أبعد وأفحش؛ لأنّه ـ مضافاً إلى ما ذكره ـ مصادمة للضرورة والبداهة، ضرورة وقوعه في الاستعمالات، كم سيتّضح إن شاء الله تعالىٰ، وإنكار لوقوعه فيها ولو مجازاً لايليق بساحة من هو دونه بمراتب، فكيف به!؟

وبالجملة، فالظاهر أنّ مراده بالمعنى هو المعنى المجازيّ؛ لما عرفت، والاحتمال المذكور بعيد أو أبعد. وكيف كان، فمراده إمّا نفي كون «الأولىٰ» معنىً حقيقيّاً للمولى، بل معنىً مجازيّاً، كما استظهرناه، أو نفي استعماله فيه ولو مجازاً في خصوص الآية الشريفة أو مطلقاً.

إذا عرفت ذلك، ففي كلامه على أيّ تقدير ـ مع اختلاله، و اضطرابه، واشتماله علىٰ سوء التأدية الموجب لتوضيح مراده بما فصّلناه ـ نظر من وجوه:

[المولى: هو المطاع ووليّ الأمر]

الوجه الأوّل: أنّه لاشكّ في كون «المولىٰ» عرفاً بمعنى السيّد والمطاع وملك الطاعة، بل هو أظهر معانيه عرفاً بحيث يتبادر منه عند الإطلاق؛ لشيوع استعماله فيه، يقال: فلان مولاي، يعني سيّدي ومطاعي ومالك طاعتي ومقدّم أمره في أموري علىٰ أمري، كما هو معنى «الأولىٰ بالنفس» أيضاً علىٰ ما يظهر من تفاسير الفريقين، كالصافي والبيضاوي في قوله تعالى: ﴿اَلنَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[1]، فلاشكّ في كون

---

١. الأحزاب: ٦.

«المولىٰ» حقيقة فيه عرفاً، بل في كونه أظهر معانيه أيضاً بحيث يتبادر منه عند الإطلاق، فيثبت كونه حقيقة فيه لغةً أيضاً بضميمة أصالة عدم النقل. كما قرّر في محلّه، ومع الغضّ عن ذلك كلّه يجب أيضاً حمل اللفظ في حديث الغدير عليه؛ لما تقرّر في الأُصول من وجوب حمل كلام الشارع على المعنى العرفيّ عند تعارض العرف واللغة.

فإن قلت: إنّ أصالة عدم النقل إنّما يجري إذا شكّ في وحدة المعنى وتعدّده، وأمّا إذا علم التعدّد وشكّ في مبدأ حدوث الوضع المعلوم في زماننا، فأصالة عدم النقل إلى زمان اليقين بحصوله محكمٌ، ولذا اتّفقوا في مسألة الحقيقة الشرعيّة على أنّ الأصل فيها عدم الثبوت.

قلت: أولاً: الشكّ في المقام أيضاً في وحدة المعنى وتعدّده؛ لاحتمال كونه حقيقةً في «الأولىٰ» فقط، وسائر المعاني راجعة إليه، كما يظهر من بعض الإماميّة، كما سنشير إليه.

وثانياً: أنّه على فرض التعدّد أيضاً النقل غير معلوم، ومن المحتمل كون كلٍّ منهما موضوعاً له بوضع علىٰ حدة، لا أن يكون أحدهما منقولاً عن الآخر، فيجري أصالة عدم النقل أيضاً؛ بناءً علىٰ تشابه الأزمان.

وثالثاً: على فرض تسليم النقل فلا يتصوّر الخلاف العرفيّ في زماننا و زمان الشارع؛ للقطع بعدم مغايرة عرف هذا الزمان مع عرف زمان النبيّ ﷺ، ووحدة المتبادر العرفيّ في الزمانين، أترىٰ أنّه لو قال رجل لرجل في زمانه ﷺ: أنت مولاي، كان المنساق إلى الذهن، والمتبادر منه غير ما يتبادر بأذهاننا في هذا الزمان؟ حاشا من أنصافك ثمّ حاشا.

فإن قلت: نعم، ولكنّ الظاهر أنّ هذا المعنى مأخوذ من «المولىٰ» بمعنى المعتق ومالك الرقّ، وتوسّع فيه حتّى أُطلق على من لم يكن معتقاً ومالكاً إذا كان فيه سيادة وعلوّ يقتضي مطاعيّته، كالمعتق، فهو مجاز منه.

قلت: أوّلاً: مجرّد الاستظهار لأجل وجدان العلاقة والمناسبة لايكفي في الحكم

بالمجازيّة، وإلّا فلنا أن نقول: الظاهر أنّ العين مجاز في الباصرة؛ لشباهتها بمنبع الماء، وتوسّع فيه حتّى أُطلق على الباصرة، وبطلانه واضح.

وثانياً: أنّ هذا ليس بأولى من العكس بأن يقال: الظاهر أنّه حقيقة في «الأولى بالنفس» و«مالك الطاعة في جميع الأمور» وإنّما أُطلق على «مالك الرقّ» توسّعاً؛ لكونه مالك الطاعة في الجملة شرعاً وعرفاً في جملةٍ من الأُمور، بل هذا أولى من الأول كما لايخفى.

وثالثاً: بعد تسليم التبارد العرفيّ وشيوع الاستعمال بحيث يتبادر ذلك منه بلا قرينة، ويحتاج صرف اللفظ إلى غيره إلى قرينة، وتسليم اتّحاد العرفين، لا حاجة لنا إلىٰ إثبات كونه حقيقةً لغةً، كما هو واضح وإن كان يمكننا ذلك بتصريح أئمة اللغة، وفساد تأويل الرازيّ لكلامهم، كما ستعرف، بل ومع الغضّ عن ذلك أيضاً بأصالة عدم النقل كما أشرنا إليه.

الوجة الثاني: أنّه يجب عدّ «الأولى» من معاني «المولى»؛ لدلالة القرآن عليه، قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمّا تَرَكَ الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ﴾[1]، والمراد الأولى بإرثه وميراثه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللّٰهِ﴾[2].

وتفسير الفخر الرازي «الموالي» بالعصبة؛ معلّلاً بأنّه المناسب من بين المعاني الستّة التي قدّمناه ـ ذكرها عن المصباح ـ، غلط، لا لأنّ العصبة لايرثون عندنا، فإنّهم يرثون عندهم، بل لأنّه تعالى يقول: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنا﴾ وكلّ الناس لا عصبة له؛ لأنّها لغةً كما في المصباح[3]: القرابة الذكور الذين يدنون بالذكور، فلاتشمل من تقرّب بالأُم مطلقاً، ولا من تقربّ بالأب إذا كان أُنثىٰ، مع أنّه قد لايُعطىٰ للعصبة شيء وإن كانت موجودة، كما إذا لم يزد عن السهام شيء، كما لو خالف أبوان لهما السدسان وبنتان لهما الثلثان،

---

١. النساء: ٣٣.

٢. الأنفال: ٧٥.

٣. المصباح المنير، ص٤١٢، مادّة «عصب».

فكيف يقول: ولكلٍّ جعلنا عصبةً يُعطون من المال ممّا ترك الوالدان والأقربون، كما هو أحد التفسيرين عندهم للآية الشريفة[١]، إلّا أن يقال: قد قيّد إطلاق ﴿مِمّا تَرَكَ﴾ بدليل منفصل، مع أنّه إذا أُعطي للعصبة ما زاد عن السهام لايُعطىٰ جميع العصبة، بل أولاهم، فيُعطىٰ العمّ ـ مثلاً ـ دون ابنه مع كونه من العصبة على ما هو مقتضى خبرهم الذي استندوا إليه في توريث العصبة من قوله ﷺ: «اقسموا هذا المال، فما أبقت السهام فلأولى عصبةٍ ذكر»[٢]، فلابدّ على تقدير إرادة العصبة أيضاً من إرادة أولاهم، وجعل الخبر مفسِّراً للآية.

هذا، ولو جعل ﴿الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ﴾ بياناً لـ﴿مَوالِيَ﴾ فكأنّه تعالىٰ قال: هم الوالدان والأقربون، كما هو التفسير الآخر عندهم، فأوضح، يعني كون تفسير الموالي بالعصبة غلطاً أوضح؛ ضرورة أنّ الوالدين ليسا من العصبة، وكذا جميع الأقربين، فكيف يفسِّر العصبة بالوالدين والأقربين؟!

ثمّ كيف يقول: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنا﴾ مع أنّه قد لايكون للميّت أحد منهما، فيتعدّى الإرث إلى ولاء العتق وضمان الجريرة، ثمّ إلى الإمام ﷺ؟! فتعيّن إرادة الأعمّ من القرب النسبيّ والسببيّ من الأقربين، وإرادة الأولى بميراثه من الموالي، ليستقيم قوله: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنا﴾، وإليه يرجع تفسير البيضاوي[٣] وغيره[٤] «الموالي» بالوَرَثة، وإلّا فليس «الوارث» من معاني «المولى»، فلاحظ المصباح و القاموس وغيرهما[٥]، بخلاف «الأولىٰ»، لما

---

١. النساء: ٣٣.

٢. أخرجه في كنز العمّال، ج ١١، ص ٤ الرقم ٣٠٣٧٣ بلفظ: «اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله تعالى، فما تركت الفرائض فلأولىٰ رجلٍ ذكرٍ» عن ابن عباس، وعزّاه إلى مسلم وأبي داود و ابن ماجة.
وفي نفس الباب الرقم ٣٠٣٧٤ عزّاه إلى أحمد والترمذي.

٣. تفسير البيضاوي، ج ١، ص ٣٤٢ ضمن تفسير الآية: ٣٣ من النساء.

٤. كالبغوي المسمّىٰ معالم التنزيل، ج ١، ص ٤٢١، والماوردي في تفسيره المسمّىٰ النكت والعيون، ج ١، ص ٤٧٩ عزّاه إلى السدّي.

٥. كالصحاح والعين، كلّها في مادّة «ولي».

تقدّم من تصريح أئمّة اللغة به.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَأُولُوا ٱلأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ﴾، وأيضاً قوله تعالىٰ: ﴿هُنالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللّٰهِ مَوْلاهُمُ الحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ ما كانُوا يَفْتَرُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿حَتّىٰ إِذا جاءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ * ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللّٰهِ مَوْلاهُمُ الحَقِّ أَلا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحاسِبِينَ﴾[2]، يعني إلى سيّدهم، والأولى بالتصرّف في أُمورهم في الدنيا والآخرة بالتعذيب أو المغفرة بقرينة قوله: ﴿أَلا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾، لعدم مناسبة شيء من المعاني الستّة المتقدّمة عن المصباح.

وتوهّم إمكان إرادة «الناصر» فاسد؛ لأنّه تعالى يومئذٍ ليس ناصر كلّ نفس، بل خاذل أكثرهم، فقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ مِنّا لا تُنْصَرُونَ﴾[3]، وكذا توهّم إمكان إرادة «المعتق» باعتبار أنّه يُعتق من النار؛ لأنّه ليس معتق كلّ نفسٍ، فتعيّن إرادة «السيّد» و«الأولىٰ بالتصرّف في الأمور والنفوس» وإليه يرجع تفسير البيضاوي لفظ ﴿مَوْلاهُمُ الحَقِّ﴾ بقوله: ربّهم ومتولّي أُمورهم على الحقيقة[4]؛ فإنّ المراد بمتولّي الأُمور هو الأولىٰ بالتصرّف في الأمور لا مطلق المباشر، كما هو واضح.

وأيضاً قال تعالىٰ: ﴿وَضَرَبَ اللّٰهُ مَثَلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُما أَبْكَمُ لايَقْدِرُ عَلىٰ شَيءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلىٰ مَوْلاهُ﴾[5]. والمراد وليّ أمره، كما فسّره به في الجلالين[6]، وبمن يلي أمره في تفسير أبي السعود[7]، والبيضاوي[8]؛ لعدم مناسبة شيء من المعاني الستّة المتقدّمة عن

---

١. يونس: ٣٠.

٢. الأنعام ٦١ و٦٢.

٣. المؤمنون: ٦٥.

٤. تفسير البيضاوي، ج٢، ص٢٢٩ ضمن تفسير الآية ٣٠ من سورة يونس.

٥. النحل: ٧٦.

٦. الجلالين، ص٣٦٢.

٧. تفسير أبي السعود، ج ٢، ص ٢١٧.

٨. تفسير البيضاوي، ج٢، ص٤١٦.

المصباح[1] كما هو واضح.

وبالجملة، فلاريب في أنّ المراد بالمولى في هذه الآيات الثلاث هو وليّ الأمر، والأولى بالتصرّف في الأُمور. فإذا ثبت بالدليل الذي قدّمناه والبيان الذي أوضحناه، استعمال «المولى» في «الأولى» وإطلاقه عليه، وإرادته منه في القرآن، وجب عدّه من معانيه.

ولو قيل: إنّ الاستعمال في القرآن أعمّ من الحقيقة.

قلنا: فكذا في قول الشاعر:

مهلاً بني عمّنا مهلاً موالينا

فكيف جعلوا ابن العمّ معنىً حقيقيّاً للمولى؟ والقرآن بالاتّباع أولى.

الوجه الثالث: أنّه يجب عليه أن يقول بصحّة استعمال «المولىٰ» في «الأولى بالنفس» وكونه حقيقةً فيه حتّى لو لم يجد مورداً استُعمل فيه، وفرض عدم تصريح أئمّة اللغة به وإن لم يجب على غيره ممّن لم يصرّح بما صرّح به.

وبعبارة أخرىٰ: أنّ ذلك لازم تحقيقه وكلماته في معنى «المولى»، فكيف غفل عنه؟!

توضيح ذلك أنّه قد صرّح في تفسير الآية الأُولى عند تحقيق تفسير ابن عباس بأنّ «المولىٰ» اسم مكان من «الوليّ»، ومعناه الحقيقيّ: موضع الوليّ، وذكر في تفسير الآية الثانية ـ أعني آية الموالي ـ ما لفظه:

المسألة الثانية: المولىٰ لفظ مشترك بين معانٍ: أحدها: المعتق؛ لأنّه وليّ نعمته في عتقه، ولذلك يسمّى المولى النعمة.

وثانيها: العبد المعتق؛ لاتّصال ولاية مولاه في إنعامه عليه، وهذا كما يسمّى الطالب غريماً، لأنّ له اللزوم والمطالبة بحقّه، ويسمّى المطلوب غريماً لكون الدين لازماً له.

وثالثها: الحليف؛ لأنّ المحالف يلي أمره بعقده اليمين.

---

١. المصباح المنير، ص ٦٧٢، مادّة «ولي».

ورابعها: ابن العمّ؛ لأنّه يليه بالنصرة للقرابة التي بينهما.

وخامسها: الوليّ؛ لأنّه يليه بالنصرة.

وسادسها: العصبة، وهو المراد به في هذه الآية؛ لأنّه لا يليق بهذه الآية إلّا هذا المعنىٰ... انتهىٰ.

وهو كما ترى ظاهر في كون مراده من الاشتراك الاشتراك المعنويّ، وأنّ استعماله في المعاني الستّة من باب كونها أفراد الكلّيّ الذي هو المعنى الحقيقيّ، أعني موضع الوليّ، ومن جهة كونها مصاديق له ورجوع الجميع إليه، نظير استعمال «الغريم» الذي معناه الملازم في الطالب؛ لأنّه ملازم المديون، وفي المديون لأنّه ملازم الديـن، لا الاشتراك اللفظي، ضرورة أنّه لا وجه حينئذٍ لذكر التعليلات والمناسبات، كما لايخفى.

نعم، يحتمل بعيداً أن يريد الاشتراك اللفظيّ في العرف العامّ، ويكون ذكر التعليلات والمناسبات إشارةً إلى أنّ لفظ «المولىٰ» استعمل في العرف في كلّ واحدٍ من المعاني الستّة إلى أن وصلت إلى حدّ الحقيقة؛ لمناسبةٍ بينها وبين المعنى اللغويّ ـ أعني موضع الوليّ مع قطع النظر عن ملاحظة العلاقة بين كلٍّ منها وبين الآخر، فلايكون مشتركاً معنوياً بينها في العرف، لا حقيقةً ولا مجازاً، بل هي كلّها منقولات عن المعنى اللغويّ بعلاقة الإطلاق والتقييد، كما وجّه بذلك شيخنا العلّامة الأنصاريّ قول الشهيد: من أنّ لفظ «الأرش» الذي هو لغةً «الدية» يطلق بالاشتراك اللفظيّ، يعني في اصطلاح الفقهاء علىٰ معانٍ: أرش العيب في المبيع، ونقص القيمة في جناية الإنسان علىٰ عبد غيره في غير المقدّر الشرعي، وثمن التالف المقدّر شرعاً بالجناية؛ كقطع يد العبد، وأكثر الأمرين من المقدّر الشرعيّ والأرش فيما إذا أتلف بجناية الغاصب، غاية الأمر الفرق بين المقام وبين ما ذكره الشهيد بأنّ النقل في المقام حاصل في العرف العامّ، وفيما ذكره في العرف الخاصّ.

وكيف كان، فإن أراد الأوّل قلنا: من المعلوم أنّ إطلاق المشترك المعنويّ على ما هو فرد ومصداق للقدر المشترك صحيح وحقيقة، ولايتوقف على وجدان استعماله فيه، وإلّا لزم أن لايصحّ مخاطبة زيد بـ«يا إنسان» إلّا بعد سماع إطلاق هذا اللفظ عليه من

أهل اللسان، وهذا بديهيّ البطلان.

إذا تقرّر هذا، فنقول: كون «الأولى بالنفس» من مصاديق موضع الوليّ ورجوعه إليه أظهر من رجوع المعاني الستّة إليه؛ لأنّه يليه بنعمةٍ أعظم من نعمة العتق الذي لأجله أُطلق على المعتق، وبنصرةٍ أعظم من نصرة ابن العمّ التي لأجلها أُطلق عليه، وبكفالة أيتامه إن مات ولم يخلف مالاً، كما روى في تفسيره بعد ذكر معاني «المولىٰ» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أولىٰ بالمؤمنين، من مات وترك مالاً فلموالي العصبة، ومن ترك كلّاً فأنا وليّه»[1].

وكذا يليه بغير ذلك ممّا لايحصى، بل قربه وولايته بالشخص أعظم من قرب جميع الأولياء، بل هو أقرب إليه من نفسه، ولذا كان مقدّماً أمره على أمره.

وبالجملة، فهذا الكلّي الذي هو القدر المشترك، أعني موضع الوليّ مشكّك لا متواط، لتفاوت أفراده بأوّليّة وأولويّة، وصدقه على «الأولى بالنفس» أظهر وأولى من غيره، فيجب عليه أن يقول بصحّة استعماله فيه على وجه الحقيقة، بل كان يجب عليه إن أنصف ولم يتعصّب أن يسبّع معاني «المولى»، ويجعل أوّلها: الأولى بالنفس، ثمّ يذكر الباقي. فضلاً عن أن يأوّل كلام أئمّة اللغة لدليلٍ يضحِكُ الثكلى، كما ستعرف.

وإن أراد الثاني فكذلك، يعني لزمه أيضاً أن يسبّع معاني «المولى»، ويجعل أوّلها: «الأولى» إن أنصف؛ لما عرفت في الوجه الأوّل من أنّ استعماله فيه أكثر وأظهر من المعاني الستّة.

مع أنّه على هذا التقدير نقول: إمّا أن تكون الحقيقة اللغويّة مهجورة أو لا. فعلى الأوّل كان اللازم عليه أن يحكم بكون تفسير ابن عباس «المولى» بالمصير في الآية «الأولى» غلطاً، لا أن يجعله تحقيقيّاً؛ لأنّ الحمل على المعنى المهجور غلط. وعلى

---

١. أخرج الحديث بألفاظ متقاربة النسائي في السنن، ج٤، ص٦٦، وأبو داود في السنن، ج٣، ص١٢٣، ح٢٩٠٠، وأحمد في المسند، ج٢، ص٤٦٤ و ج٣، ص٢٩٦ والبيهقي في السنن الكبرى، ج٣، ص٢٠٧ و ج٦، ص٧٣ و٢١٤ و ٢٤٣. و انظر كنز العمال، ج١١، ص١١ ـ ١٣ الرقم ٣٠٤٠٧ ـ ٣٠٤١٣.

الثاني يتوقّف الحمل عليه على القرينة، كالحمل علىٰ سائر المعاني، وقرينة المناسبة تقتضي الحمل على ما ذكره أئمّة اللغة، فإنّه أنسب بالمقام ممّا ذكره ابن عباس، كما لايخفى وجهه.

فإنّه على ذلك يكون تأسيساً، ويفيد معنىً جديداً يكون بمنزلة العلّة لما سبق، أعني قوله: ﴿مَأْوَاكُمُ ٱلنَّارُ﴾، فكأنّه علّل ذلك بأنّه مقتضى عدله وحكمته تعالى فإنّها أولى بكم، بخلافه على ما ذكره ابن عباس فإنّه يكون تأكيداً محضاً وتكراراً لما سبق، والحمل على التأسيس أولى.

وبالجملة، فعلى أيٍّ تقديرٍ كان الواجب عليه أن يستبّع معاني «المولى»، ويجعل أوّلها «الأولى» ثم يذكر الباقي، فضلاً عن أن يأوّل كلام أهل اللغة بما ستعرف ما فيه وفي دليله، والله الهادي إلى سبيله.

الوجه الرابع: أنّه يجب حمل «المولىٰ» في حديث الغدير على معنى «الأولىٰ بالنفس» وإن فرض كونه مجازاً صرفاً لغةً وعرفاً، وكون ما ذكره أئمّة اللغة معنىً لا تفسيراً بأيّ معنىً فسِّر المعنى.

توضيح ذلك أنّ مراده من كونه معنىً: إمّا أن يكون هو المعنى المجازيّ، كما استظهرنا فيما سبق، أو ما هو من قبيل لوازم المطلوب غير المستعمل فيه اللفظ لا حقيقةً ولا مجازاً. وعلى الثاني إمّا أن يسلّم استعماله في «الأولىٰ» في سائر استعمالات العرب ولو مجازاً وإن لم يستعمل في الآية الشريفة بزعمه، وإمّا أن ينكر وقوعه مطلقاً.

وعلى الثاني أيضاً لاشكّ في صحّة استعماله فيه مجازاً لو استعمله فيه مستعمل، ضرورة عدم توقّف المجاز على السماع، بل علىٰ وجود العلاقة المصحّحة، وإلّا لبطل المجازات المستحدثة، ووجود علاقة المشابهة التي هي من أقوىٰ علائق المجاز بين «الأولىٰ بالنفس» وبين «المعتق» و«مالك الرقّ» بديهي، كما مرّت الإشارة إليه في السؤال المتقدّم في طيّ الكلام على الوجه الأول.

وهذه الاحتمالات كلّها مبتنية علىٰ كون «المولىٰ» مشتركاً لفظيّاً في المعاني السّتّة المتقدّمة؛ إذ بناءً على الاشتراك المعنويّ، ورجوعها إلى «موضع الوليّ» لا مساغ لشيءٍ منها، ضرورة كون استعماله حينئذٍ في «الأَولىٰ» حقيقةً، كما عرفته في الوجه السابق، وحينئذٍ فنقول: بعد الغضّ عن منافاة ذلك ـ أي جعل ما ذكره أئمّة اللغة معنىً بكلامه السابق الظاهر في الاشتراك المعنويّ ـ لا إشكال لأحدٍ في وجوب الحمل على المعنى المجازيّ إذا قامت عليه قرينة، وهي في حديث الغدير قائمة من وجوه كثيرة، نذكر بعضها:

١. أنّ النبيّ ﷺ قال هذا الكلام بعد توطئةٍ ومقدّمة وهي قوله: «ألست أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم» فلمّا قالوا: بلى، قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه». وهذه التوطئة والمقدّمة موجودة في روايات متظافرة من طرق أهل السنّة أيضاً، قد ذكر منها في غاية المرام ما يقرب من عشرين حديثاً، فالمنصف لايرتاب في تواترها ولو بضميمة ورودها في روايات الخاصّة أيضاً.

ووجه كونها قرينة علىٰ إرادة «الأَولىٰ» من «المولىٰ» واضح، لأنّه إنّما يناسب تقديم قولنا: ألستُ سيّدكم ومطاعكم أو شريككم أو صديقكم أو صاحبكم؟ إذا قيل بعده: من كنتُ سيّده ومطاعه أو شريكه فزيد سيّده ومطاعه وشريكه، ويكون المقصود تنزيله منزلة نفسه فيما أثبت لنفسه في المقدّمة، وأخذ الإقرار به لنفسه، ولايناسب إذا قيل بعده كلام آخر لا ربط له به، مثل أن يقول: ألست مطاعكم؟ ثم يقول: من كنت شريكه في التجارة فزيد شريكه، أو من كنت ناصره في الحروب فزيد ناصره، فإنّ مثل هذا التمهيد لمثل هذا الكلام مستهجن عند العرف والعقلاء، فيجب تنزيه كلام النبيّ ﷺ عنه.

وهذا أمر واضح لاينكره إلّا مكابر، ضرورة لزوم ارتباط المقدّمة بذيّها. نعم يصحّ تنزيل زيد بعد المقدّمة في بعض ما أثبت لنفسه في المقدّمة، كأن يقول: ألست مطاعكم؟ ثم يقول: من كنت مطاعه فزيد مطاعه في أمر كذا، أو يقول: ألست شريككم؟ ثم يقول: من كنت شريكه فزيد شريكه في تجارة مصر مثلاً. ولكن التقييد

يحتاج إلىٰ تصريح بالقيد، أمّا ذكر ما لايرتبط بالمقدّمة أصلاً فيوجب استهجان المقدّمة، وقبح ذكرها عرفاً وعقلاً، فهذه المقدّمة بضميمة وجوب تنزيه كلام النبيّ ﷺ عن الاستهجان، قرينة قطعيّة علىٰ ما رمناه.

وممّا بيّنّا ينقدح سقوط توهّم بعض المشكّكين من أنّ هذه التوطئة لعلّها كانت لإلزامهم مولويّة أمير المؤمنين الثقيلة على النفوس الشريرة، لا لإثبات نظير ما ثبت له ﷺ لعليّ بن أبي طالب عليه السلام.

توضيح السقوط

إنّك قد عرفت وجوب ارتباط المقدّمة بذيها عقلاً وعرفاً، فإن أراد بتقديمها إلزامهم بمولويّة عليّ عليه السلام، بمعنى الأولويّة والمطاعيّة ولو في بعض الأمور ـ وإن كان التقييد يحتاج إلىٰ دليل، ومع فقده يجب التمسّك بإطلاق اللفظ ـ فهو عين ما ذكرناه، وإن كان لإلزامهم بمولويّة عليّ عليه السلام بمعنىً آخر كالنصرة مثلاً لم يرتبط بالمقدّمة، وكان تقديمها مستهجناً، بل كان ينبغي حينئذٍ أن يذكر المقدّمة هكذا: ألست ناصر المؤمنين؟ ثمّ يقول: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» يعني: من كنت ناصره فعليّ ناصره، مع أنّ التنزيل في الناصريّة وجعلها غير معقول، كما ستعرف في القرينة الآتية.

هذا كلّه مضافاً إلىٰ أنّ الثقل على النفوس الشريرة إنّما هو في كون عليّ عليه السلام أولىٰ بهم من أنفسهم، وسيّدهم ومطاعهم، لا في كونه ناصراً لهم ودافعاً عنهم كيد الأعداء، وإلّا لمنعوه من التقدّم في الحروب في موطنٍ من المواطن، وأظهروا الكراهة من تقدّمه، ولم ينقل ذلك من أحد منهم.

وكذا لاتُنقل عليهم في غير «الناصر» من المعاني الستّة لو فرض صحّة إرادة شيءٍ منها.

فالمقدّمة المذكورة على فرض قبول التوهّم المذكور، والغضّ عن فساده أيضاً، تكون قرينةً وشاهداً على إرادة «الأولىٰ بالنفس» من «المولىٰ».

وممّا يوضّح ما ذكرناه من عدم نقل غير الأولويّة على النفوس الأبية: أنّ النبيّ ﷺ ذكر في حقّ عليّ عليه السلام فضائل كثيرةً و كلٌّ منها أعظم من كونه ناصر المؤمنين، وأثقل على النفوس الأبية من ذلك، مثل قوله ﷺ: «أقضاكم عليّ»[1].

وقوله: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ يدور معه حيثما دار»[2].

قوله: «إنّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبداً»[3].

وقوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»[4]. وغير ذلك ممّا ملأ الخافقين، وسُطِّر

---

١. أخرجه أبو نعيم في الحلية، ج١، ص٦٥، وابن عبدالبرّ القرطبي في الاستيعاب، المطبوع بهامش الإصابة، ج٣، ص٣٨، والهيثمي في مجمع الزوائد، ج٩، ص١١٤، والشبلنجي في نور الأبصار، ص١٦١، والعلّامة الحلّي في كشف اليقين، ص ١٥ ف٧٣ وابن البطريق في العمدة، ص٢٥٩ ـ ٢٦٠.

ويُذكر أنّ بعض الصحابة قد ردّد هذا الحديث وأكّده. فقد أخرج أبو المؤيّد الخوارزمي في المناقب، ص٤٧ عن ابن‌عباس قال: خطبنا عمر فقال: «عليّ أقضانا». والرواية أخرجها أيضاً أعلام الحديث والفقه والتراجم من أهل السنّة كالبخاري في صحيحه، ج٦، ص٢٣ باب قوله: ﴿ما ننسخ من آية﴾، وأحمد، في مسنده، ج٥: ص١١٣، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٠٥، وابن سعد في الطبقات الكبرى، ج٢، ص٣٣٩، وابن عساكر في تاريخه، ج٣، ص٣٦، ترجمة الإمام عليّ عليه السلام.

وأخرج ابن عساكر عن ابن مسعود قال: «أفرض أهل المدينة وأقضاها عليّ». نقله الشبلنجي في نور الأبصار، ص١٦٤.

٢. استفاضت الرواية عن النبيّ ﷺ عن طرق الفريقين في كونه عليه السلام مع الحقّ حيث كان، وفي أخرىٰ «حيث دار»، وأخرىٰ «حيث زال»، ورابعة زيادة «ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض يوم القيامة» بعد قوله ﷺ: «عليّ مع الحقّ، والحقّ مع عليّ».

انظر على سبيل المثال لا الحصر: مختصر زوائد مسند البزّار، ج٢، ص١٧٣ الرقم ١٦٣٧؛ مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٣٥؛ المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص ١٢٤ ـ ١٢٥؛ فرائد السمطين، ج١، ص١٧٦ الرقم ١٣٧؛ مناقب ابن‌المغازلي، ص١١٢ وما بعده، تأريخ بغداد، ج١٤، ص٣٢١، ترجمة إمام علي، الرقم ٧٦٤٣؛ تأريخ دمشق، ج٤٢، ص٤٤٩؛ المعجم الصغير، ج١، ص٢٥٥، وغيرها.

٣. تقدّم تخريج حديث الثقلين، والإشارة إلى كثرة طرقه، فراجع.

٤. للحديث طرق عديدة ذكرها أرباب الحديث والفقه والتراجم والسيرة، كالبخاري في صحيحه، ج٥، ص٢٤ و ج٦، ص٣ باب غزوة تبوك، و مسلم في صحيحه، ج٤، ص١٨٧٠، ح٢٤٠٤؛ والترمذي في سننه، ج٥، ص٦٣٨، ح٣٧٢٤، ←

في كتب الفريقين، ولم يمهِّد في شيءٍ منها هذه المقدّمة، فعلم أنّه ﷺ كان في يوم الغدير بصدد بيان فضيلةٍ كبيرةٍ، وإعطاء منصبٍ له ﷺ أعظم وأثقل على النفوس من الجميع، وليس إلّا أولويّته بالنفوس، كما كان نفسه ﷺ أَولىٰ بالنفوس، بل المنصف يجعل ذلك، أي عدم تمهيد مثل هذه في ذكر شيءٍ من فضائله، واختصاص التمهيد بهذه، قرينةً مستقلّةً على إرادة الأَولىٰ، ويضيفها إلى القرينة الأُولىٰ.

٢. فهم الحاضرون في يوم الغدير، مع كونهم من أهل اللسان، وفيهم الصديق والعدوّ، من كلامه ﷺ ذلك، كما يدلّ عليه كلماتهم بعد سماع كلام النبيّ ﷺ، وعدّ هذا قرينة وإن كان لايخلو عن توسّع وتسامح؛ لأنّ فهم المخاطب لايكون قرينة على إرادة المتكلّم وإن كان قد يورث الظنّ، إلّا أنّ الإنصاف عدّه في المقام دليلاً قطعيّاً على المراد بضميمة عدم ردع النبيّ ﷺ لهم عن فهمهم.

فمن ذلك أشعار حسّان بن ثابت، فإنّه استأذن رسول الله ﷺ أن يقول في ذلك أبياتاً[1]، فقال له: «قل ببركة الله...» علىٰ ما روي في كتب الفريقين، وسيأتي ذكرها

← والنسائي في الخصائص. ص٧٠، ح٤٩، وأحمد في مسنده، ج١، ص ١٧٥ و ١٨٢، والحاكم في مستدركه، ج٣، ص١٠٨، والبيهقي في سنه، ج٩، ص٤٠، والطبراني في المجامع الكبير، ج١٢، ص٩٩ وفي الجامع الصغير أيضاً، ج٢، ص٢٢، وابن سعد في طبقاته، ج٣، ص٢٤، وابن عبد ربّه في العقد الفريد، ج٥، ص٦١، وكذا في مناقب الخوارزمي. ص١٣٣، ح١٤٨، والگنجي في كفاية الطالب، ص٢٨٣ وقال: اتفق الجميع علىٰ صحّته حتّىٰ صار ذلك إجماعاً منهم.ثم ابن عبدالبرّ في الاستيعاب، ج٣، ص ٣٤ وقال: وهو من أثبت الآثار وأصحّها.

١. الأبيات هي:

يناديهم يوم الغدير نبيهم ... بخمٍّ وأسمع بالرسول مناديا

فقال: فمن مولاكم ونبيّكم ... فقالوا ولم يبدوا هناك التعاميا

إلهك مولانا وأنت نبيّنا ... ولم تلق منّا في الولاية عاصيا

فقال له: قم يا علي فإنّني ... رضيتك من بعدي إماماً وهاديا

فمن كنت مولاه فهذا وليّه ... فكونوا له أتباع صدق مواليا

هناك دعا: اللّهم والِ وليّهِ ... وكن للذي عادى عليّاً معاديا

←

إن شاء الله تعالىٰ.

ومن ذلك تهنئة عمر بن الخطّاب بقوله: «هنيئاً لك يـاابـن أبـي‌طالب، أصـبحت مولاي ومولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة» كما في أحاديث كثيرة من طرقهم، مذكورة فـي مسانيدهم المعتبرة[1]. أو: «بخٍّ بخٍّ لك يا عليّ، أصبحت مـولاي..» كـمـا فـي بـعـض أخبارهم الأُخر[2].

←وفي لفظ فيه زيادة بيت آخر:

فـيـا ربّ انـصـر نـاصـريه لـنـصـرهـم إمـام هـدىً كـالبدر يـجلو الدياجيا

روى الأبيات جمّ غفير، منهم: الشيخ المفيد في الفصول المختارة، ج ١، ص٨٧، وفي الارشاد، ص٣١ و٦٤، والگنجي في كفاية الطالب، ص١٧، والحموي في فرائد السمطين، الباب ١٢ نقلاً عن أخطب خوارزم، وأبو زكريا الحلّي في الاختصاص، ص٣٧ عن أبي بطريق رواه من طريق الحافظ أبي نعيم...وغيرهم.

١. رواية الغدير من الروايات التي بلغت حدّ التواتر عند الفريقين، فلايمكن لأحد إنكارها. وللمباحثة المعاصرة في علوم القرآن رئيسة عبدالزهرة حسن عليّ قسّام كتاب في فضائل الإمام عليّ عليه السلام عند الفريقين، أفردت فيه باباً خاصّاً في الغدير. ص١٨٠ ـ ٢٧٥ جمعت فيه طرق الحديث، ورواته من الصحابة والتابعين، وأغلب كتب الفريقين الذين تعرّضوا لهذا الموضوع، وهو جهد جبار يستحق التقدير ولاشكّ.

٢. أخرج حديث الغدير ومذيّلاً قول عمر لأمير المؤمنين عليه السلام جمع كبير من علماء القوم على سبيل المثال: السيّد عبدالوهّاب البخاري المتوفّىٰ سنة (٩٣٢هـ) في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ عن البراء بن عازب، والسيّد جمال الدين الشيرازي المتوفّى سنة (١٠٠٠هـ) في تفسيره عن ابن عباس، والحافظ أبوسعيد الخركوشي النيسابوري المتوفّىٰ سنة (٤٠٧هـ) في كتابه شرف المصطفى عن أبي سعيد الخدري، لكن بلفظ: «طوبىٰ لك يا أبا الحسن أصبحت...»، وابن المغازلي الفقيه المتوفّىٰ سنة (٤٨٣هـ)عن أنس بن مالك، وشمس الدين المناوي الشافعي المتوفّىٰ سنة (١٠٣١هـ) في كتابه فيض القدير، ج٦، ص٢١٨ وما بعده قال: «لمّا سمع أبو بكر وعمر ذلك ـ حديث الولاية ـ قالا: أمسيت يا ابن أبي طالب مولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة» من دون ذكر: بخٍّ بخٍّ، والخطيب البغدادي في تاريخه، ج١، ص٤١١ عن البراء.

كما ذكر حديث التهنئة جمع آخر من الحفّاظ والفقهاء:

* أبو حامد الغزالي المتوفّىٰ سنة (٥٠٥هـ) في سرّ العالمين.
* أبو الفرج ابن الجوزي المتوفّىٰ سنة (٥٩٧هـ) في المناقب.
* فخر الدين الرازي المتوفّىٰ سنة (٦٠٦هـ) في تفسيره الكبير، ج٣، ص٦٣٦.

←

ووجه الدلالة: أنّ معنىٰ «أصبحت» هو: صرت في هذا اليوم، فيدلّ علىٰ حدوث شيءٍ في عليّ عليه السلام بجعله صلى الله عليه وآله، وأنّه صلى الله عليه وآله قد جعل في حقّه بقوله: «هذا» شيئاً، وأنّ الجملة الخبرية إنشائيّة، وليس كونه ناصراً للمؤمنين قابلاً للجعل والحدوث، بل هو أمر واقعيّ ناشٍ من كمال الإيمان والتقوىٰ، وكان حاصلاً فيه عليه السلام قبل ذلك، قد شاهدوه وعاينوه بأعينهم في الحروب والشدائد، كما كان حاصلاً فيه صلى الله عليه وآله من أجل ذلك، أي من كمال الإيمان والتقوىٰ، فهو نظير تعظيم شعائر الله من تقوى القلوب لا من جعل جاعل، وإنّما القابل للجعل من معاني «المولى» هو الأولويّة بالنفوس، فإنّ ذلك المعنىٰ ذاتي في حقّه تعالىٰ خاصةً بالنسبة إلى عبيده، وجعليّ في حقّ غيره تعالى مطلقاً، حتّىٰ في حقّ النبيّ صلى الله عليه وآله حصل بجعله تعالىٰ، وهذا بديهي.

نعم، وجوب النصرة عليه عليه السلام للمؤمنين قابل للجعل، لكن من المعلوم أنّه صلى الله عليه وآله لم يكن في مقام تكليف وإيجاب شيء عليه بل على المؤمنين له، مع أنّ إيجاب نصرة المؤمنين عليه وعلى كلّ المؤمنين كان حاصلاً من قبل، بقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنْصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾[1] وقوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2].

← * أبو الفتح الشهرستاني المتوفّىٰ سنة (٥٤٨هـ) في الملل والنحل.

* الخطيب الخوارزمي المتوفّىٰ سنة (٥٦٨هـ) في المناقب.

* السبط ابن الجوزي المتوفّىٰ سنة (٦٥٤هـ) في التذكرة.

* تقي الدين المقريزي المتوفّىٰ سنة (٨٤٥هـ) في خططه.

* السيد أحمد زيني دحلان الشافعي المتوفّىٰ سنة (١٣٠٤هـ) في الفتوحات الاسلامية، ج ٢، ص ٣٠٦ وما بعده.

* أبو عبدالله الزرقاني المتوفّىٰ سنة (١١٢٢هـ) في شرح المذاهب، ج ٧، ص ١٣.

* أبوالعباس شهاب الدين القسطلاني المتوفّىٰ سنة (٩٢٣هـ) في المواهب اللدنية، ج ٢، ص ١٣... وغيرهم كثير جدّاً.

١. الأنفال: ٧٢.

٢. الحجرات: ٩.

فإن قلت: أليس يصحّ للسلطان أن يقول: جعلت هذا ناصركم، أو هذا ناصركم، مريداً به الجعل لا الإخبار؟

قلت: نعم، يصحّ ذلك مريداً به الجعل، لكن لا جعل صفة الناصريّة فيه، فإنّه ليس قابلاً للجعل كما عرفت، بل جعل وجوب النصر عليه لهم ووجوب الاستنصار به عليهم. والأوّل مع أنّه تكليف الجميع على ما عرفت ليس أمراً قابلاً للتهنئة؛ لأنّه تكليف محض كسائر التكاليف، مثل الحجّ والجهاد والصوم والصلاة ونحوها، والثاني قابل للتهنئة لكن لايعترفون بثبوته في حقّه، وأنّ رسول الله ﷺ أوجب علىٰ كلّ المؤمنين الاستنصار به في أمر الدنيا والدين علىٰ ما هو مقتضى الإطلاق، وعدم تقييد اللفظ بشيءٍ، والرجوع إليه في تدبير أمر الدنيا والدين، كما كانوا يرجعون إليه ﷺ ويستنصرون به في جميع ذلك، فيكون المعنىٰ: من كان يستنصر بي ويرجع إليَّ فليستنصر بـ«عليّ»، وليرجع إليه. كيف وإلّا لثبت خلافته ﷺ، ضرورة أنّ ذلك من لوازم الخلافة والرئاسة العامة، ولا معنى لوجوب استنصار كلّ المؤمنين في أمر الدنيا والدين بغير الخليفة مع وجوده، فإنّ ذلك يوجب هجر الخليفة ومحو خلافته، كما هو بديهيّ، بل ليس نصب الخليفة إلّا لذلك، أي لحفظ الدين والدنيا.

ثمّ كيف والصحابة لم يفعلوا كذلك، وما كانوا يخالفون قول رسول الله ﷺ بزعمهم! ألا ترىٰ أنّ أبا بكر قاتل بعد رسول الله الطوائف السبع المرتدّين ـ على ما ذكره الفخر في تفسير الآية الشريفة الآتية ـ بجنده من دون استنصار بـ«علي»؟!

كيف ولايعقل الاستنصار إلّا بمن له قوّة وشوكة وجنود، لابمستضعف وحيد قاعد في بيته، بل في حجرة الظنين لا ناصر له ولا معين! ولو أرادوا ذلك لاجتمعوا له وهيّأوا له أسبابه، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾[1].

ثمّ كيف ولم يبايع أبا بكر إلىٰ ستّة أشهر حتّى ماتت فاطمة ﷺ علىٰ ما رووه عن

---

١. التوبة: ٤٦.

عائشة، فراجع كتبهم وأخبارهم[١].

وأمّا احتمال جعل وجوب النصر له عليهم ـ يعني إيجاب نصرته عليهم ـ فهو وإن كان معقولاً لأنّه أمر قابل للجعل، لكن احتمال إرادته ساقط، لأنّه يوجب كون الكلام غلطاً؛ إذ لو أراد ذلك كان حقّ العبارة أن يقول: من كان مولاي يعني ناصري، فهو مولى عليّ يعني ناصره، أي فلينصره وهذا بديهيّ، والنبيّ لم يقل كذلك، بل قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، فلو حمل على معنىٰ «الناصر»، مريداً به الجعل لئلّا يلزم الكذب، فلا محيص عن حمله علىٰ وجوب الاستنصار، وحينئذٍ يفيد مطلب الإماميّة، أعني خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ كما عرفت، ويفيد فائدة حمل «المولىٰ» على معنىٰ «الأَولىٰ»، ولكن بعبارة أخرى، والتزام الخصم به مع كونه كرّاً علىٰ ما فرّ منه يشبه بالأكل من القفا!

فإن قلت: إنّ هذا إخبار محض عن وجود هذه الصفة الحسنة فيه ﷺ، أعني صفة النصرة لكلّ من كان رسول الله ناصره، وليس إنشاء شيءٍ أصلاً، ولكن لمّا دلّ على منقبةٍ وفضيلةٍ له ﷺ فالتهنئة لأجل ذلك.

قلت: مضافاً إلى ما عرفت من استهجان التوطئة والمقدّمة حينئذٍ، وإلىٰ ظهور الكلام في أمثال المقام في الإنشاء لا في الإخبار كما لايخفىٰ، وإلى لزوم الكذب لو حُمل علىٰ الإخبار، كما سنبيّنه في طيّ القرينة الثالثة، كان اللازم حينئذٍ أن يقول عمر: هنيئاً لك هذه المنقبة، لا أن يقول: صرت اليوم ناصري وناصر كلّ مسلم، كما لو أخبر النبي ﷺ في حقّ أحدٍ أنّه من أهل الجنّة فإنّه يهنّأ بقولنا: هنيئاً لك هذا، ولايقال له: صرت اليوم من أهل الجنّة، ولقد كان عمر عربيّاً لايغلط في الكلام.

وبالجملة، فلا إشكال في كلام عمر سنداً ودلالةً، إلّا أنّا أطلنا الكلام في ذلك حسماً لمادّة تشكيكات المشكّكين، وإلّا فهو أوضح من أن يحتاج إلى البيان، ولذا أرسله

---

١. راجع: الإمامة والسياسة لابن قتيبة، ج١، ص٣١ ـ ٣٢.

الغزالي ـ وهو من عمد علمائهم ـ إرسال المسلّمات وجعله إقراراً من عمر بخلافته عليه السلام من دون توضيح وبيان، وذكر ما يستظهر منه عدوله إلى التشيّع، قال في سرّ العالمين علىٰ ما حكاه عنه في مجمع البحرين في مادّة «ولي» ما لفظه:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ يوم الغدير: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فقال عمر بن الخطّاب: بخٍ بخٍ يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة، وهذا رضىً وتسليم وولاية تحكيم...[1]. وليراجع بقية كلامه فإنّها لاتخلو عن فائدة.

٣. ما حكاه عن الشريف المرتضىٰ[2] وقد سبقه إليه الصدوق في معاني الأخبار علىٰ ما حكاه عنه في مجمع البحرين قال:

المولىٰ في اللغة يحتمل أن يكون مالك الرقّ، كما يقال: ملك المولىٰ عبده وله أن يبيعه أو يهبه، ويحتمل أن يكون المعتق من الرقّ، وأن يكون المعتق. وهذه الثلاثة أوجه مشهورة عند الخاصّة والعامّة، فهي ساقطة في قول النبيّ صلى الله عليه وآله؛ لأنّه لايجوز أن يكون عنىٰ بمن كنت مولاه واحدة منهنّ، لأنّه لايملك بيع المسلمين ولا عتقهم من رقّ العبوديّة ولا أعتقوه عليه السلام[3].

قلت: وكذا احتمال إرادة الحليف، كما تقدّم عن المصباح أنّه من معانيه، فإنّه أيضاً ساقط، لأنّ الإمام عليّ عليه السلام لم يكن حليفاً مع أحد.

قال: ويحتمل أن يكون ابن العمّ، كما قال الشاعر:

مهلاً بني عمّنا مهلاً موالينا[4].

ويحتمل أن يكون «المولى» العاقبة، قال تعالىٰ: ﴿هِيَ مَوْلاكُمْ﴾، أي عاقبتكم، ويحتمل أن يكون لما يلي الشيء من خلفه وقدّامه، قال الشاعر:

---

١. مجمع البحرين، ج١، ص٤٦٤.

٢. رسائل الشريف المرتضىٰ، ج٣، ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.

٣. المصدر.

٤. وعجزه:

.... لِمَ تظهرون لنا ما كان مدفونا

البيت أورده في لسان العرب: مادة «ولي»، والطريحي في مجمع البحرين: مادّة «ولي».

فَغَدت كلا الفرخين تحسب أنّه مولى المخافة خَلفَها وأمامها[1]

ولم يجز أيضاً شيء من هذه الأوجه، لأنّه لايجوز أن يقول: من كنت ابن عمّه فعليّ ابن عمّه؛ لأنّ ذلك معروف ومعلوم، وتكريره على المسلمين عبث بلا فائدة، وليس يجوز عاقبة أمرهم ولا خلف وقدّام، لأنّه لا معنىً ولا فائدة فيه.

قلت: وكذا لايجوز إرادة العصبة ـ وهي قرابة الرجل من طرف أبيه ـ كما تقدّم عن المصباح أنّه من معانيه، لأنّ ذلك معروف ومعلوم وتكريره على المسلمين عبث. وكذلك إرادة الناصر: لأنّ ذلك بيّن الثبوت، كما تقدّم عن المرتضىٰ، قال: ووجدنا اللغة تجيز أن يقول الرجل: «فلان مولاي» إذا كان مالك طاعته، فكان هذا هو المعنى في قول النبيّ ﷺ، ومـمّا يـؤكّد ذلك أنّ النبيّ ﷺ قال: «ألست أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم؟» ثم قال: «**من كنت مولاه فـعليّ مولاه**»، انتهىٰ كلامه رفع مقامه[2].

أقول: بل يلزم الكذب أيضاً، مضافاً إلى العبث لو حمل على ابن العمّ، ضرورة أنّ رسول الله ﷺ كان ابن عمّ جعفر وعقيل ولم يكن عليّ ﷺ ابن عمّ لهما، بل كان أخاً لهما.

وكذا لو حمل على «الناصر»، بناءً على اعتقاد العامّة من كونه ﷺ محباً لعائشة وناصراً لها، ولطلحة وزبير اللذين هما عندهم من العشرة المبشّرة، فإنّ عليّاً ﷺ كان معادياً لهم، ومقاتلاً إيّاهم، وقتل أنصارهم يوم الجمل، وكذا مع معاوية يوم صفين باتّفاق الفريقين.

إلّا أن يقال: إنّ رسول الله ﷺ كان ناصراً لعائشة ولكلّ مسلمٍ ما لم يخرجوا علىٰ إمامهم، ضرورة أنّ رسول الله لاينصر من خرج على إمامه، فكذلك عليّ ﷺ، وهؤلاء خرجوا علىٰ إمامهم.

---

١. المصدر.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٣.

والحاصل: أنّ نصرة الرسول لكلّ مسلم كانت مشروطةً ومقيّدةً بقيد عدم الخروج. لكنّ فيه: أنّ هذه الدعوىٰ لاتصلح الأمر، ولايرفع الكذب؛ لأنّه ﷺ كان ناصراً لهؤلاء ولو لأجل وجود الشرط والقيد فيهم، وعليّ ﷺ لم يكن ناصرهم، بل كان خاذلهم ولو لأجل انسلاخ القيد والشرط عنهم، فلم يكن ﷺ ناصر من كان ناصره، فكيف يقول: من كنت ناصره فعليّ ناصره، وهو يعلم أنّه سيكون ما يكون، وأنّه ستنقلب طائفة من أمّته بعد وفاته ﷺ، كما أخبر عنه القرآن بقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[1]؟! أترىٰ أنّه يحسن لزيد أن يقول لجماعةٍ أضافهم وأطعمهم: من كنت مضيفه ومطعمه فعمرو مضيفه ومطعمه، وهو يعلم أنّه يحصل بين عمرو وبين بعض الجماعة عداوة يوجب عدم إضافتهم وإطعامهم؟! فلايضيفهم ولايطعمهم لأجل العداوة الحاصلة الموجبة لذلك، بل ولا يأكل من طعامهم فضلاً عن إطعامهم، أفلايكون ذلك كذباً وقبيحاً من النبيّ ﷺ؟!

ثمّ بعد الإغماض عن ذلك، وتسليم أنّه يرفع الكذب، فلايظنّ بالقوم الأعراف بكون محبّة رسول الله ونصرته لعائشة مقيّدةً بقيدٍ ومشروطةً بشرطٍ ولايليق بهم الإقرار بذلك؛ لكونها عندهم أمّ المؤمنين حتّىٰ في وجوب الإكرام والتعظيم كما تُكرم الأمّ، لا في خصوص حرمة التزويج كما يقوله الإماميّة وإن دلّت عليه قول نفس عائشة: «لسنا أمّهات النساء» علىٰ ما رواه البيضاوي[2] عنها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ فلاحظ، ضرورة أنّها لو كانت أُمّاً في الإكرام والتعظيم لكانت بأمومة النساء أولىٰ من الرجال، لأنّ النساء أولىٰ بإكرام المرأة وتعظيمها والقيام بخدماتها من الرجال، كما هو بديهيّ.

إلّا أنّهم مع ذلك لايعترفون باختصاص أُمومتها بحرمة التزويج وإن فهمت نفس

---

١. آل عمران: ١٤٤.

٢. تفسير «البيضاوي»، ج٣، ص٣٧٣ ضمن تفسير الآية ٦ من سورة الأحزاب المباركة.

عائشة من الآية الشريفة ذلك، أو سمعت من رسول الله ذلك، كيف وهم قد جعلوها أُمّالدين مضافاً إلى كونها أُم المؤمنين، فرجعوا إلىٰ أخبارها في دينهم أُصولاً وفروعاً، كما لايخفىٰ على السائر في كتبهم، ولو اعترفوا بزلّتها في وقعة الجمل لسقطت أخبارها عن الحجّية، إلّا ما علم صدورها قبل الزلّة أو بعد التوبة، بل ويلزمهم ذلك لو اعترفوا بكونها من صغائر الذنوب، ضرورة أنّ الكذب في الحديث أصغر من الخروج على الإمام، وإن فرض أنّه ذنب صغير ـ ومن لايبالي بالصغير لايبالي بالأصغر ـ فلايوثق بأخبارها إلّا ما علم زمان صدورها، لكنّهم لايلاحظون في أخبارها زمان الصدور، إلّا أن يعتذر بأنّها كانت ثقةً في الحديث، متحرّزة عن الكذب مطلقاً، حتّى في زمان تركت قرارها في بيتها وخرجت لقتال إمامها، والله العالم بحقائق الأمور وبحقيقة الأحوال.

وليس الغرض من ذلك الإزراء بأُمّ المؤمنين بما هو معلوم لكلّ المؤمنين، فإنّ وقعة الجمل لم ينكرها أحد من الفريقين، بل هو تنبيه لإخواننا المسلمين العاملين بأخبارها مطلقاً، المعترفين بزلّتها وتوبتها.

ثم ما ذكرناه من لزوم الكذب لو حمل على «الناصر»، بناءً على اعتقاد العامّة، يجري بناءً على اعتقاد الخاصّة أيضاً، ضرورة أنّهم معترفون بانقلاب جماعة بعد رسول الله ﷺ، ولقد كانوا على عهد رسول الله ﷺ غير مستقبلين في الظاهر، وكان ﷺ ناصراً لهم في الظاهر على حسب إيمانهم في الظاهر، ومجرياً عليهم جميع أحكام الإسلام في الظاهر، ولم يكن عليّ ﷺ ناصراً لهم، بل عاداهم وقاتلهم، بل الإماميّة متّفقون على أنّه ﷺ لم يكن ناصراً للخلفاء الثلاثة أيضاً، إلّا إذا اقتضته الحكمة من مصلحة إسلاميّة عامّة ونحوها، بل ولا راضياً بخلافتهم، بل كان كارهاً لها، مجبوراً عليها باتّفاق الإماميّة، كما ينادي بذلك كلماته ﷺ في الخطب المشهورة، والأخبار المأثورة عنه، مثل قوله: «أما والله؛ لقد تقمّصها فلان...»[1] وغير ذلك ممّا لايحصىٰ نداءً

---

١. وهي المعروفة بالشقشقية، الخطبة ٣ من نهج البلاغة القسم الأوّل منه (الخطب). وتشتمل على الشكوىٰ من أسر الخلافة، ثمّ ترجيح صبره عنها.

جهاراً، فنارة يعلن لهم،وأخرىٰ يسرّ لهم إسراراً[١].

وقد اعترف المنصفون من العامّة بدلالتها وصراحتها وصدورها عنه ﷺ، لكن أوّلها ابن أبي الحديد بتأويلاتٍ باردة، غير لائقة بشأنه ﷺ، معلّلاً بحسن ظنّه بالصحابة، وأنّهم لايغيّرون قول رسول الله ولايخالفونه، وقاسه بتأويل الإماميّة الآيات الظاهرة في معصية الأنبياء، مثل قوله تعالى: ﴿وَعَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ﴾[٢] وغفل أو تغافل عن وجه تأويل الإماميّة، وأنّه ليس حسن ظنّهم بالأنبياء، بل الدليل القطعيّ القائم عندهم علىٰ عصمة الأنبياء عقلاً ونقلاً.

أمّا النقل فواضح؛ لكثرة أخبارهم في ذلك، وأمّا العقل، فلوضوح أنّ بعث النبيّ إنّما هو لإرشاد الناس وهدايتهم باتّباع أقواله وأفعاله، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمـا أَرْسَـلْنا مِـنْ رَسُولٍ إِلّا لِيُطاعَ بِإِذْنِ اللّهِ﴾[٣] وقال حكايةً عن هارون: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾[٤] وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾[٥] وقال: ﴿لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[٦] ولايعقل من الله أن يجوّز اتّباع من يعصي الله في قوله أو فعله، فإنّه قبيح عقلاً ﴿قُلْ إِنَّ اللّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ﴾[٧]، ولأنّه حينئذٍ يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل، فيقول الرجل: يا ربِّ، إنّ نبيَّك الذي أمرتني باتّباعه في أقواله وأفعاله رأيته يزني فزنيت، ويشرب الخمر فشربت، ويكذب فكذبت... وهكـذا، فـلابدّ أن يكـون معصوماً لئلّا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل.

وهذا واضح جدّاً لاينكرها إلّا من يقول بإمامة من يعترف بذنوبه وزلّاتـه؛ دفـعاً

---

١. مثل الخطبة رقم ٩ و ١٦ و ١٧ وغيرها.

٢. طه: ١٢١.

٣. النساء: ٦٤.

٤. طه: ٩٠.

٥. آل عمران: ٣١.

٦. الأحزاب: ٢١ والممتحنة: ٦.

٧. الأعراف: ٢٨.

لقدح ذلك في إمامته وخلافته، وإلّا فالمنصف لايأبىٰ عن قبول ما ذكرناه، فلعمري أنّه بديهي كالدليل القطعيّ القائم عند الفريقين على استحالة كونه تعالىٰ جسماً يجيء ويذهب، الموجب لتأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[1] بما هو مذكور في كتب الفريقين، ومع ذلك لم يأوّلها الشيعة بآرائهم، بل اقتصروا في تأويلها بما صدر عن ائمتهم المعصومين عليهم السلام الذين هم الراسخون في العلم عندهم، وفي بيوتهم نزل الكتاب، وأودعهم رسول الله علمه وفصل الخطاب.

مع أنّ حسن الظنّ بالجماعة لايحسن ـ وإن كانوا صحابةً ـ بعد العلم بمخالفتهم لقول نبيّهم في يوم الغدير: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، فإنّها معلومة لاينكرها إلّا مكابر؛ إذ غاية الأمر أن يدّعىٰ أنّ «المولىٰ» بمعنى الناصر، وقد عرفت أنّ حمل الكلام على الإخبار ـ مضافاً إلىٰ كونه خلاف الظاهر من أمثال هذا الكلام ـ مستلزم للكذب، فلا محيص عن حمله على الإنشاء، فيدلّ علىٰ وجوب الاستنصار منه، حسبما مرّ بيانه.

وهم لم يجعلوه ناصراً لأنفسهم، وتركوا الاستنصار منه في أُمورهم ديناً ودنياً، بل استبدّوا بالأُمور بآرائهم وجنودهم، كما مرّت الإشارة إليه في تقريب دلالة تهنئة عمر.

وكيف كان، فلو فرض اعترافهم بزلّة عائشة وأضرابها ممّن حاربهم وقاتلهم عليّ عليه السلام؛ دفعاً للزوم الكذب من حمل «المولىٰ» في حديث الغدير علىٰ معنى الناصر، وأغمضنا النظر عمّا أسلفناه من أنّ ذلك لايصلح الأمر، ولايرفع الكذبُ الكذبَ، اللازم علىٰ تقدير حمل الكلام على الإخبار، ولايسمن ولايغني من جوع، كفانا حينئذٍ في دفع احتماله لزوم اللغو والعبث؛ لكونه بيّن الثبوت، ومعلوماً لكلّ أحد، كما أشار إليه المرتضىٰ فيما تقدّم منه.

وممّا حرّرنا ظهر أيضاً أنّه لايصحّ حمل «المولىٰ» في حديث الغدير على «المحبّ»، فإنّه أيضاً من معانيه علىٰ ما ذكره في القاموس[2] وإن لم يذكره في المصباح

---

١. الفجر: ٢٢.

٢. القاموس المحيط، ١٢٠٩، مادّة «ولي».

فإنّ الحمل عليه بعد تسليم كونه من معانيه ـ وإن لم يثبت عندنا ـ يستلزم الكذب، كما أشرنا إليه.

فإن قلت: إنّما يستلزم ذلك لو حمل على الإخبار، أمّا لو حمل على الإنشاء فلا.

قلت: حمله على الإنشاء حينئذٍ غلط، ضرورة أنّ الرسول لم يكن في مقام إيجاب شيءٍ علىٰ عليّ عليه السلام للمؤمنين، ولم يزعم ذلك أحد من الفريقين، بل كان في مقام إيجاب شيءٍ على المؤمنين لعليّ عليه السلام، ولو حمل على الإنشاء يكون المعنىٰ: من كنت محبّه فعليّ محبّه، يعني فليحبّه عليّ! فيدلّ علىٰ إيجاب شيءٍ عليه لهم، وهو مع أنّه لم يقل به أحد واضح البطلان، إذ حينئذٍ كيف خالف عليّ عليه السلام أمر النبيّ صلى الله عليه وآله فعاداهم وقاتلهم في «حرب الجمل» و«صفين»، ولم يكن عليّ عليه السلام يخالف أمر النبيّ صلى الله عليه وآله باتّفاق الفريقين؟!

فإن قلت: بل يكون المعنىٰ حينئذٍ: من كان يحبّني ويتولّاني فليحبّ علياً ويتولّاه، كما ذكره بعض أهل السنّة في معنىٰ الحديث وحمله عليه.

وقلت: ما ذكره البعض وحمله عليه غلط، وإنّما يكون المعنىٰ كما ذكرناه لو قال النبيّ صلى الله عليه وآله: من كان مولاي أي محبّي، فهو مولىٰ عليّ، أي محبّه فليحبّه، ولم يقل كذلك، بل قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، وعليه، فلو حمل «المولىٰ» على «المحبّ»، وأُريد الإنشاء، يكون المعنىٰ كما ذكرناه لا كما ذكره، وهذا بديهيّ.

نعم، لو كان «المولىٰ» بمعنى المحبوب والحبيب وحمل عليه وعلى الإنشاء، استقام ما ذكره البعض، لكن لم يذكر المحبوب أحد في معاني «المولىٰ»، وإنّما ذكر بعضهم «المحبّ» خاصّةً، فراجع.

فإن قلت: قد تقدّم عن الفخر في تفسير آية الموالي أنّ من معاني «المولىٰ» «الولي»، وذكر في المصباح، و القاموس[1] للوليّ معانٍ منها: الصديق، بل ذكره الشبلنجي في نور

---

١. المصباح المنير، ص٦٧٢؛ القاموس المحيط، ص١٢٠٩، مادّة «ولي».

الأبصار الصديق من معاني «المولىٰ»، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا﴾[1] وقال: «أي صديق عن صديق»[2]. فلو حملنا «المولىٰ» عليه ـ إمّا لوضعه له أيضاً بالخصوص أو لوضعه للوليّ الذي من معانيه ذلك ـ وحملنا الكلام على الإنشاء كما حقّقته، استقام المعنى الذي ذكره ذلك البعض.

قلت: أوّلاً: أمّا عدّ «الصديق» من معاني «المولىٰ»، فليس فيما مررت عليه من كتب اللغة منه عين ولا أثر، ولا داعي إلى حمل الآية عليه؛ لاستقامة حملها علىٰ كلّ واحدٍ من المعاني المتقدّمة عن المصباح وغيره، فإنّه يوم لايغني فيه حليف عن حليف، ولا معتق عن عتيق... إلىٰ آخر ما مرّ، ولعلّ مَن حملها عليه إنّما حمل «المولىٰ» على «الوليّ» الذي من معانيه الصديق، ولم يدر أنّ «المولىٰ» ليس بمعنىٰ «الوليّ» بجميع معاني «الوليّ».

كيف، وإلّا لم يكن وجه لإنكار الفخر كون «الأولىٰ» من معاني «المولىٰ»؛ لأنّ من معاني «الوليّ»: القائم بالأمر، كما صرّح به في المصباح، وجعل منه قوله تعالىٰ: ﴿اَللّٰهُ وَلِيُّ اَلَّذِينَ آمَنُوا﴾[3] وهو عبارة أُخرىٰ عن «الأَولىٰ بالتصرّف»، فإذا سلّم أنّ «المولىٰ» بمعنى «الوليّ» بجميع معاني «الوليّ»، ثبت كونه بمعنىٰ القائم بالأمر، والأَولىٰ بالتصرّف.

ثمّ كيف ومن معاني «الوليّ» حافظ النسب، كما ذكره في المصباح، ولم يستعمل «المولىٰ» بمعنىٰ «حافظ النسب» قطّ، ولم يدّعه أحد، بل الظاهر أنّه بمعنىٰ «الوليّ» فيما تقدّم عن الفخر بقوله: «لأنّه يليه بالنصرة»، وإبدال الفيّومي في المصباح عند تعداد معاني «المولىٰ» الوليّ بالناصر، فذكر «الناصر» بدل «الوليّ»، كما تقدّم في أوّل الكتاب، مع أنّه قلّد الفخر في معاني «المولىٰ»، كما لايخفىٰ علىٰ من لاحظ كتابيهما.

---

١. الدخان: ٤١.

٢. نور الأبصار، ص١٦٠ فصل في مناقب سيّدنا عليّ بن أبي طالب ابن عمّ الرسول، وسيف الله المسلول.

٣. البقرة: ٢٥٧.

وثانياً: بعد تسليم صحّة استعمال «المولىٰ» وإرادة الصديق، إمّا لكونه بمعنىٰ «الوليّ» بجميع معانيه التي منها «الصديق»، وإمّا لوضعه له بالخصوص، وحمل «المولىٰ» في حديث الغدير علىٰ إرادة «الصديق» أيضاً لايستقيم به ما ذكره ذلك البعض، ولايفيد ما أفاده من المعنىٰ، أعني من كان يحبّني فليحبّ عليّاً، ضرورة أنّ «الصديق» ليس بمعنى «الحبيب»، وأنّ الصداقة غير مجرّد المحبّة، بل هو أعلى منه لغةً وعرفاً، كما هو واضح، فربّما يحبّ الإنسان رجلاً في قلبه غاية المحبّة ولايخالطه، إمّا لعلوّ شأنه أو لغير ذلك، فيكون محبوبه وحبيبه ولايكون صديقه، كمحبّة العوامّ لبعض الأعلام، فالعالم حبيبه ومحبوبه من دون أن يكون صديقه، وهذا بديهيّ.

وأمّا تفسير «الوليّ» في بعض المصاحف المترجمة بالفارسيّة بلفظ «دوست» الذي يفسّر به لفظ «الحبيب» و«المحبوب» أيضاً، فلايدلّ على كون الحبيب والمحبوب من معاني «الوليّ»، بل «الصديق» من معانيه على ما صرّح به أئمّة لغة العرب، وإنّما فسّر اللفظان ولفظ «المولى» بلفظ «دوست» في لسان الفرس من جهة ضيق لغتهم، وعدم وضع لفظٍ خاصٍّ للصديق في لغتهم، فاضطرّوا إلى تفسيره به، كما يفسّرون كلمة «الصديق» أيضاً بلفظ «دوست» مع أنّ الصداقة ليست مجرّد المحبوبيّة، بل هي أعلى منها لغةً وعرفاً، كما أوضحنا ذلك، بل هو بديهيّ.

فإن قلت: نعم، لكن لا مانع من الحمل على «الصديق»، ويكون المعنى «من كنت صديقه فعليّ صديقه» يعني فليتّخذ عليّاً صديقاً، وهذا قريب ممّا ذكره ذلك البعض وإن لم يكن عينه، إلّا أنّ حمل الحديث عليه يسقطه عن الدلالة على ما رامه الإماميّة.

قلت: مضافاً إلى أنّه كان حقّ العبارة حينئذٍ أيضاً أن يقول: من كان مولاي فهو مولى عليّ ﷺ، أنّ حمل «المولىٰ» في حديث الغدير على «الصديق» غلط؛ لأنّ رسول الله ﷺ لم يكن بمنزلة صديقٍ للناس. كيف وهو الرسول القائد، وهم أتباعه والسائرون علىٰ سنّته، ولذا لايطلق على عسكر السلطان ـ مع كونه باذلاً لمعاشهم، وكونهم باذلين أنفسهم دون نفسه في قبال عدوّه ـ أنّهم أصدقاء، وهو صديقهم.

ثمّ كيف، ولو كان كذلك لحلّ لهم الأكل من ماله ﷺ بغير إذنه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾[١] ولم يقل بذلك أحد من الفريقين. كيف والله سبحانه نهاهم عن الدخول إلىٰ بيته بغير إذنه، فكيف يأكل ماله؟! قال تعالى: ﴿لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[٢]، وهذا بديهيّ.

وممّا حرّرناه انقدح مواقع النظر فيما أفاده الشبلنجي في نور الأبصار حيث قال بعد ذكر حديث الغدير ما لفظه:

تنبيه

قال العلماء: لفظ «المولىٰ» يستعمل بإزاء معانٍ متعدّدة ورد بها القرآن العظيم، فتارة يكون بمعنى «أولى» قال الله تعالى في حقّ المنافقين: ﴿مأْواكُمُ اَلنّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ﴾[٣]، أي أولى بكم، وتارة بمعنى «الناصر» قال الله تعالى: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اَللّٰهَ مَوْلَى اَلَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الكافِرِينَ لا مَوْلىٰ لَهُمْ﴾[٤] أي لا ناصر لهم، وبمعنى «الوارث» قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمّا تَرَكَ الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ﴾[٥]، أي ورثة، وبمعنى «العصبة» قال تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ اَلمَوالِيَ مِنْ وَرائِي﴾[٦] أي عصبتي، وبمعنى «الصديق» قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لايُغْنِي مَوْلىً عَنْ مَوْلىً شَيْئاً﴾[٧]، أي صديق عن صديق، وبمعنى «السيّد» و«المعتق» وهو ظاهر، فيكون معنى الحديث: «من كنت ناصره أو حميمه أو صديقه فإنّ عليّاً كذلك»[٨].

---

١. النور: ٦١.
٢. الأحزاب: ٥٣.
٣. الحديد: ١٥.
٤. محمد: ١١.
٥. النساء: ٣٣.
٦. مريم: ٥.
٧. الدخان: ٤١.
٨. نور الأبصار، ص ١٦٠.

هذا ما قاله الشبلنجي، ولكنّك قد عرفت أنّ «الصديق» ليس من معاني «المولى»، وإنّما ذكروه في معاني «الوليّ»، وأنّه لا داعي لحمل الآية الشريفة عليه، وأنّ الحمل على «الناصر» يستلزم الكذب، إلّا أن يُحمل على الإنشاء ويفيد فائدة «الأَولى»، ولكن ـ بعبارة أخرىٰ ـ يشبه بالأكل من القفا، كما مرّ بيانه، وأنّ الحمل على «الصديق» ـ بعد تسليم كونه من معانيه ـ غلط، وأنّ «الوارث» ليس من معاني «المولى»، وإنّما فسّر البيضاوي ﴿اَلمَوالِيَ﴾ في الآية المتقدّمة بالوَرَثة؛ أخذاً من الأَولى بالإرث، وعلى فرضه لايمكن حمل حديث الغدير عليه، ضرورة أنّ رسول الله كان وارث أبويه وزوجته خديجة، ولم يكن عليّ وارثهم، وكذا الحمل على «العصبة»؛ لأنّه يكون الكلام حينئذٍ عبثاً؛ لأنّ ذلك واضح معلوم لكلّ أحد.

والعجب أنّه زاد احتمال الحمل على «الحميم» أخيراً، مع أنّه لم يذكر ولا غيره «الحميم» من معاني «المولى»، ولم يستشهد عليه بآية، مع أنّ «الحميم» هو القريب، والحمل عليه يستلزم اللغو والعبث، كالحمل على «العصبة»، كم هو واضح.

هذا كلّه لو حُمل الكلام على الإخبار، ولو حُمل على الإنشاء، فعدم إمكان الحمل على «الوارث» أو «العصبة» أو «الحميم» أوضح؛ إذ لايعقل إنشاء شيءٍ منها، كما هو بديهيّ.

والعجب كلّ العجب أنّه اعترف بكون «الأَولى» من معاني «المولى»، بل اقتصر على الحمل على «الناصر» و«الصديق» و«الحميم»، وهل ذلك تنبيه أو إغفال؟! والله العالم بحقيقة الحال.

فلم أجد لذلك محملاً صحيحاً، فلينظر الناظر أيّنا المنصف، وأيّنا المتعصّب، مع أنّه لو حمله على «الأَولى» لكان المعنى مستقيماً واضحاً علىٰ كلّ تقدير، سواء حُمل الكلام على الإنشاء، كما استظهرناه، أو على الإخبار الكاشف عن تحقيق جعل هذا المعنى من الله في حقّ عليٍّ عليه السلام من سابق الزمان قبل هذا اليوم، بل من زمان بعثته صلى الله عليه وآله إلى الخلائق، كما هو المناسب؛ لكون عليّ عليه السلام منه صلى الله عليه وآله بمنزلة هارون من موسى، على

ما رواه الفريقان في كتبهم[١]، فافهم واستقم.

والحاصل أنّ الحمل على غير «الأَولى» من المعاني المتقدّمة موجب لأحد المحذورين: إمّا كون الكلام عبثاً ولغواً وبلا جدوى، وإمّا كونه كذباً أو غلطاً. فلا مناص من الحمل على «الأَولى»، كما أفاده الصدوق[٢] والمرتضىٰ[٣]، وهذا وحده كافٍ في حمل اللفظ عليه وإن قلنا: إنّه حينئذٍ يصير مجازاً؛ لأنّ لزوم أحد المحذورين في كلام النبيّ ﷺ قرينة عقليّة قطعيّة، كما لايخفى، فكيف لو انضمّ إليه القرينة الأُولى كما أشار إليه الصدوق في آخر كلامه المتقدّم، بل والثانية، كما أشرنا إليه، بل وسائر القرائن ممّا هو مذكور في المطوّلات، أو غير مذكور، ولكن يقف عليه المتأمّل في كلّ واحد واحد من أخبار العامّة والخاصّة التي نقلها في غاية المرام وغيره، وهي كثيرة جدّاً لايسع الوقت للإشارة إليها، فلاحظ وتأمّل.

وهي وإن كانت كلّها أو بعضها ظنّيّة إلّا أنّه يحصل من تراكم الظنون القطع بالمراد، مضافاً إلى القرائن الثلاث القطعيّة المتقدّمة، فإنّ فيها، بل في كلّ واحد منها غنىً وكفاية، ومَن لم يكفه مثل تلك القرائن في حمل اللفظ علىٰ معنىً لايفيد المحاورة معه؛ لأنّه يدّعي ما يعلم من نفسه ضرورة خلافه؟

كيف ولم يتأمّل أحد في حمل «رأيت أسداً يرمي» على الرجل الشجاع، لأجل قرينة واحدة معتبرة وهي «يرمي»، مع كونها ظنّيّة غير مفيدة للقطع بإرادته؛ لبقاء احتمال إرادة الصورة المنقوشة في الجدار وبيدها قوس، كهيئة الرامي، إلّا أنّه خلاف الظاهر، والظواهر معتبرة وإن كانت ظنّيّة، فكيف لو كان الكلام بنفسه ظاهراً في الإنشاء، وليس شيء من معاني «المولى» قابلاً للجعل والإنشاء إلّا وهو يدلّ على

---

١. تقدّم تخريج الحديث المستفيض عن طرق الفريقين، ونقلنا كلام الگنجي الشافعي في كفاية الطالب، «اتّفق الجميع على صحّته حتّى صار ذلك إجماعاً منهم»، فراجع.

٢. معاني الأخبار، ص ٦٨، باب معنىٰ قول النبيّ ﷺ: «من كنت مولاه فعليّ مولاه».

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٣.

خلافته ﷺ حسبما أشرنا إليه غير مرّة؟

ثمّ كيف لو كان بنفسه ظاهراً عرفاً في خصوص «الأَولى» حسبما عرفته في الوجه الأوّل؟ ثمّ كيف مع تلك القرائن الكثيرة؟

ثمّ كيف والقرينة الأُولى لفظيّة لايقصر ظهورها عند المنصف في إرادة «الأَولى» من «المولى» من ظهور «يرمي» في إرادة الرجل الشجاع من الأسد، بل هو ظنّيّ الدلالة، كما أشرنا إليه.

والقرينة اللفظيّة الأُولى قطعيّ الدلالة بضميمة وجوب تنزيه كلام النبيّ ﷺ عن الاستهجان حسبما أسلفنا بيانه، فلاينفع «الفخر» تأويل قول أئمّة اللغة بأنّ ما ذكروه في تفسير الآية الشريفة المتقدّمة معنىً وليس بتفسير؛ لما عرفت من وجوب حمل حديث الغدير عليه وإن استلزم ذلك مجازاً من جهة تلك القرائن، ولايسقط الاستدلال به، كما زعمه في آخر كلامه، فكيف، لو قلنا بأنّه معنىً حقيقيّ، كما يساعده العرف وأقوال أئمّة اللغة، بل قد يقال: إنّ «الأَولى» هو المعنى الحقيقي فقط، وجميع المعاني المذكورة ترجع إليه، كما تنبّه له في تاسع «البحار»[1] فلاحظ؟

الوجه الخامس: من وجوه النظر أنّ من العجب الاستدلال على تأويل قول أئمّة اللغة بقوله: لأنّه لو كان «مولى» و«أولى» بمعنىً واحدٍ، لصحّ استعمال كلٍّ منهما في مكان الآخر... ، ضرورة أنّه إنّما يلزم ما ذكر لو ادّعى «المرتضىٰ» ترادف اللفظين وكونهما بمعنىً واحدٍ، ودلالة كلام أئمّة اللغة علىٰ ذلك، فإنّه حينئذٍ يلزم أن يصحّ استعمال كلٍّ منهما في مكان الآخر، بل قد يمنع ذلك في المترادفين أيضاً؛ مستشهداً عليه بأنّه يصحّ أن يقال: آدم أبو البشر، ولايصحّ: أبو الإنسان، ويقال في مقام الذمّ: يا إنسان، أو لايقال: يا بشر... إلى غير ذلك، بل قد يمنع لأجل ذلك وجود الترادف الحقيقيّ بين لفظين، لكنّه مخدوش عندنا، وتحقيقه في الأُصول.

---

١. بحار الأنوار، ج٩، ص١٧٣ وما بعده فيما ورد من المعصومين ﷺ في تفسير الآيات وتأويلها.

والمرتضىٰ لم يدّع ذلك ـ أي الترادف ـ وإنّما ادّعى كون «الأَولى» من معاني «مولى»، واستشهد عليه بأقوال أئمّة اللغة في تفسير الآية، وضمّ إلى ذلك قوله: وإذا ثبت أنّ اللفظ محتمل له وجب حمله عليه... إلى آخر ما نقله عنه[1]، وحاصله أنّه إذا ثبت أنّه من معانيه وجب حمله عليه، للقرينة، فهو نظير حمل الفخر «الموالي» في الآية الثانية المتقدّمة على «العصبة»؛ معلّلاً بأنّه المناسب بين المعاني الستّة، فعيّن المراد بقرينة المناسبة، والمرتضىٰ عيّنه بقرينة عقليّة قطعيّة.

نعم، لازم ذلك أن يصحّ استعمال «المولى» في كلّ مكانٍ يصحّ فيه «الأَولى» من دون عكس، فلو علّل ما رامه ـ وهو عدم كون «الأَولى» من معاني «مولىٰ» ـ بذلك لم يرد عليه إشكالنا هذا وإن كان يرد عليه حينئذٍ أنّ عدم صحّته ممنوع، بل هو صحيح بلاريب، كما سيتّضح في الوجه السابع، ولعلّه لأجل التفطنّ بصحّته عدل عنه إلى ما ذكره مع بداهة بطلانه؛ تخليطاً للكلام، والله الحاكم بين الأنام.

الوجه السادس: أنّ ما ذكره من النقض دليل على نفي كون «الأَولى» معنىً حقيقيّاً للمولى مثله بعينه وارد على نفسه في المعاني التي ذكرها للمولى، فيلزم أن لاتكون معاني حقيقيّة.

توضيح ذلك أنّه قد تقدّم أنّه ذكر في تفسير آية الموالي معاني ستّة للمولى: منها: المعتق، والعتيق، وابن العمّ، فنقول: إنّها ليست تفسيراً للفظ ومعاني حقيقيّة، وإلّا وجب اطّرادها، ضرورة وجوب الاطّراد في المعنى الحقيقيّ، ولذا اتّفقوا على عدّه من علائم الحقيقة، فكان يجب أن يصحّ أن يقال: الله مولاه من النار، كما يصحّ أن يقال: الله معتقه من النار، ويصحّ أن يقال: مولى ربّه من النار، كما يصحّ أن يقال: عتيق ربّه من النار، ولصحّ أن يقال: زيد مولى دين الله أو مولى الله، كما يصحّ أن يقال: ناصر دين الله أو ناصر الله، كما قال تعالىٰ: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾[2]، ولصحّ أن يقال: زيد مولى عمرو

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج٣، ص٢٥٣.

٢. الصف: ١٤.

لأبويه، كما يصحّ: ابن عمّ عمرو لأبويه، ولمّا بطل ذلك علمنا أنّها معنىً وليس بتفسير اللفظ، فما هو جوابه عن ذلك هو جواب المرتضىٰ.

فإن قال: إنّ ذلك يكشف عن عدم الترادف الحقيقيّ، بل هو تقريبيّ حيثما وجد، فللمرتضىٰ أيضاً أن يقول بذلك.

وإن قال بصحّة جميع ذلك إلّا أنّ الذهن لم يأنس بها؛ لعدم وقوع الاستعمال أو ندرته، وإلّا فالاستعمال صحيح، فللمرتضىٰ أيضاً أن يقول بذلك، بل له فوق ذلك، وهو أن يقول بعدم كون ما ذكره من المعاني معاني حقيقيّة بدليل عدم الاطّراد، وانحصار معناه الحقيقيّ في «الأَولى»، ورجوع جميع المعاني الستّة إليه، كما تقدّم عن تاسع البحار، وليس للفخر أن يردّه بعدم الاطّراد؛ لأنّه مطّرد فيه، كما ستعرف في الوجه الآتي.

الوجه السابع: أنّ كون «المولى» و«الأَولى» بمعنىً واحدٍ إنّما يستلزم صحّة استعمال كلٍّ منهما في مكان الآخر، ولايستلزم صحّة استعماله كما يستعمل الآخر.

وبعبارة أخرى لايستلزم اتّحادهما في كيفيّة الاستعمال، ضرورة أنّه قد يكون لفظان متعدّيان: أحدهما: بنفسه والآخر بالحرف، ويكون معنى هذا المتعدّي بنفسه عين معنى هذا المتعدّي بالحرف، وبالعكس، فيقال: إنّ معناهما واحد، مع أنّ كيفيّة الاستعمال مختلفة، بل قد يكون لفظ واحد بمعنى واحد، يستعمل مضافاً إلى المفعول إذا كان المفعول جمعاً، ولايستعمل بالإضافة إذا كان المفعول مفرداً.

توضيح ذلك: أنّ «الأَولى» معناه الأحقّ، ولايستعمل إلّا متعدّياً إلى مفعولين بحرفين، فيقال: زيد أولى بهذا من عمرو، كما يقال: أحقّ به منه، ولايستعمل مضافاً إلى المفعول إذا كان مفرداً، فلايقال: زيد أولاك بالأمر الفلانيّ، كما لايقال: أحقّك به، بخلاف ما إذا كان جمعاً، فيقال: زيد أولاكم به، و«المولى» بمعنى الأَولىٰ به منه، لايستعمل متعدّياً بحرفين أصلاً، بل لايستعمل إلّا مضافاً، سواء كان المفعول مفرداً أو جمعاً، فيقال: زيد مولاك ومولاكم، كما يقال: أولى بك وأولى بكم، فلايلزم من كونه

بمعناه صحّة استعماله متعدّياً بحرف، ولا صحّة استعمال ذاك مضافاً إلى المفعول المفرد.

ألا ترى أنّ «الضرر» و«الإضرار» بمعنىً واحد، ومع ذلك يتعدّى بنفسه ثلاثياً وبالباء رباعياً، كما صرّح به في المصباح[1] فيقال: ضرّه وأضرّ به، ولايصحّ أن يقال: أضرّه، كما لايصحّ: ضرّ به، وليس لقائل أن يقول: لو كانا بمعنىً واحدٍ لصحّ: أضرّه، كما يصحّ: ضرّه به، كما يصحّ: أضرّ به.

وإن شئت قلت: إنّ المدّعى كون «مولاك» و«مولاكم» بمعنى أولى بك وبكم وبالعكس، وهما مطّردان بالبداهة، فكلّ مورد يصحّ هذا يصحّ ذاك، وبالعكس. كما أنّ مدّعى المصباح كون أضرّ به بمعنى: ضرّه، وبالعكس، وهما مطّردان بالبداهة، فكلّ مورد يصحّ هذا يصحّ ذاك، وبالعكس.

وأعجب من ذلك كلّه كلمة «أفضل»، فإنّه لفظ واحد بمعنىً واحد يتعدّى إلى مفعولين بحرفين: «من» و «في» فيقال: زيد أفضل منه أو منهم في العلم أو في الجود، ويستعمل مضافاً إلى المفعول الأوّل إذا كان جمعاً لا إذا كان مفرداً، فيقال: زيد أفضلهم أو أفضل القوم في العلم أو في الجود، ولايقال: زيد أفضلك أو أفضل عمرو في العلم أو الجود، وليس لقائل أن يقول: لو كان بمعنىً واحدٍ لوجب أن يصحّ استعماله مضافاً في المفرد أيضاً، كما يستعمل متعدّياً بحرفين في المفرد والجمع علىٰ نهجٍ سواء، وهذا بديهيّ.

وكذلك كلمة «أعلم» و«أشجع» و«أصدق» و«أحسن» و«أولى» و«أرفق» ونحوها، ممّا يستعمل مضافاً إلى المفعول إذا كان جمعاً لا مفرداً.

وبالجملة، فكيفيّة استعمال الألفاظ متعدّية بنفسها أو بالحرف أو بالإضافة لاتناط بالقياس، ولا بوحدة المعنى ومغايرته، ولذا اشتهر في ألسنة الفريقين أنّ القياس في

---

١. المصباح المنير، ص ٣٦٠، مادّة «ضرر».

اللغة باطل مع جواز العمل به في دين الله وأحكامه عندهم.

وهذا واضح لأصاغر الطلبة وإن كان من العامّة، بل لعوامّهم، فكيف بمثل الفخر الرازي وهو من أعلامهم!؟

فما ذكره في النقض الأوّل من أنّه لو كان «مولى» و«أولى» بمعنىً واحدٍ لوجب تعدية «مولى» بمن، كما يتعدّى «أولى بكم».

وفي النقض الثاني من أنّهما لو كانا بمعنىً واحدٍ، لوجب صحّة استعمال «أولى» مضافاً إلى المفرد، كما يستعمل «مولى» مضافاً إلى المفرد، عجيب في الغاية! فهو إمّا اشتباه أبين من الشمس أو تعصّب، وعلى كلّ تقدير فهو من مثله ممّا يقضي منه العجب.

الوجه الثامن: أنّ من العجب اختياره تفسير ابن عباس وجعله تفسيراً للفظ والمعنى الحقيقي، وتحقيقه له بأنّ «المولى» اسم مكان من «الوليّ» وهو القرب... إلىٰ آخر ما مرّ؛ وذلك لأنّه يمكن أن يدّعى أنّه لم يستعمل اسم مكان أصلاً حيث لم يوجد في الاستعمالات استعماله بمعنى موضع الوليّ والقرب في غير هذا الموضع الذي ادّعاه، فهو نظير لفظ «المنام» و«المرام» وغيرهما، ممّا هو بوزن اسم المكان لكن لم يستعمل فيه في مكان، ولو سلِّم فلا اطّراد فيه.

ألا ترىٰ أنّه لايصحّ أن يقال لطالب العلم: مولاك المدرسة، ولصاحب الدار: مولاك الدار، وللحمّامي: مولاك الحمّام، وللأتوني: مولاك الأتون، وللحمار: مولاك الاصطبل!... وهكذا، فكيف اختار كونه تفسيراً للفظ والمعنى الحقيقيّ مع أنّ لزوم الاطّراد في المعنى الحقيقيّ مسلَّم عند الكلّ؟!

ولذا استدلّ بعدمه على تأويل قول أئمة اللغة كما عرفته في الوجه المتقدّم بما فيه مع أنّه لم يذكره إلّا ابن عباس، وذكر الأولى جماعة من أئمّة اللغة والتفسير غير الأربعة الذين صرّح بأسمائهم؛ كالبيضاوي والجلالين وغيرهما، كما لايخفىٰ على المتتبّع.

بل الإنصاف أنّ ما ذكروه هو المعنى الحقيقيّ، وما ذكره ابن عباس أولى بكونه

معنىً، كما أشرنا إليه في صدر الكتاب عند توضيح مراده، فتذكّر.

نعم، يمكن أن يقال: إنّ عدم صحّة الاستعمال في الأمثلة المذكورة إنّما يتراءى في بادئ النظر من أجل غلبة استعمال «المولى» في «السيّد» و«المطاع» وشيوعه فيه بحيث صار معنى اسم المكان مهجوراً لاينصرف الذهن إليه إلّا بقرينة، وإلّا فهو صحيح بالنظر الدقيق وإن كان محتاجاً إلى القرينة، لكنّه بعد تسليمه يكون اعترافاً بما أسلفناه في الوجه الأوّل، ومعه يتمّ استدلال المرتضىٰ، ويسقط عنه القيل والقال، والله المستعان.

الوجه التاسع: إنّ تأويل قول أئمّة اللغة بأنّ ما ذكروه معنىً وليس بتفسير ـ بعد الغضّ عن فساد ما استدلّ به عليه، كما عرفته في الوجه السابع ـ غير مستقيم في نفسه؛ لأنّه إن أراد بالمعنى المعنى المجازيّ، كما استظهرناه في صدر الكتاب، فلا علاقة يصحّح المجاز بين «الأولى» وبين أحدٍ من المعاني الستّة المتقدّمة، ولا بينه وبين موضع «الوليّ» كما هو واضح بأدنىٰ تأمّل.

فإن قلت: المشابهة بين «السيّد» و«المطاع» الذي هو معنى «الأولى بالنفس» وبين «مالك الرقّ» واضحة، كما تقدّمت الإشارة إليه في الوجه الأوّل.

قلت: نعم، ولكنّه لايستقيم إرادته في مورد كلام أئمّة اللغة، وهو تفسير الآية الشريفة، ضرورة أنّ النار ليست سيّدة ومطاعة، إلّا أن يقال: إنّه تشبيه، فكما أنّه يسعى الإنسان في طاعة سيّده ليقرب منه، كذلك أهل النار سعوا فيما يقرب إلى النار. لكن لايخفىٰ أنّه حينئذٍ يلزم سبك مجاز من مجاز، وهو غير جائز في الاستعمالات، فافهم.

وإن أراد منه ما هو من قبيل لوازم المطلوب غير المستعمل فيه اللفظ، وإنّما يؤتى به في مقام التفسير توضيحاً وإفهاماً، وتأكيداً في الردع والزجر، فلاتوضيح ولاتأكيد في تفسير «المصير» و«المنزل» و«موضع الوليّ» بالأولى، بل الأمر بالعكس كما نبّهنا عليه في صدر الكتاب، في الأوّل من وجه البُعد، فتذكّر.

الوجه العاشر: أنّه بعد تحقيق أنّ «المولى» هو موضع الوليّ والقرب، وأنّه المعنى الحقيقيّ ليس إلّا، وأنّ جميع المعاني الستّة المتقدّمة مأخوذة منه، وترجع إليه،

واستعماله فيها من باب استعمال الكلّيّ في الأفراد، كما مرّ تفصيله في الوجه الثالث، فلِمَ لم يحمل عليه لفظ «المولى» في حديث الغدير، مع إطباق الخاصّة والعامّة، بل وأهل اللسان كافّة على وجوب حمل اللفظ على المعنى الحقيقيّ من دون حاجة إلى قرينةٍ أصلاً إذا اتّحد؟

ولو حمله عليه لكفاه في الدلالة والإرشاد إلى مذهب الإماميّة، وعلم أنّه الحقّ الذي لا محيص للمصنّف عن الإذعان به؛ لدلالة الحديث حينئذٍ بصريح لفظه على كون عليّ عليه السلام موضع الوليّ والقرب لكلّ من كان رسول الله صلى الله عليه وآله له موضع الوليّ والقرب.

ومن المعلوم ضرورةً أنّه كما لايراد من قولنا: فلان مأوى الضعيف، كون جسمه منزلاً ومكاناً لجسم الضعيف، بل الإيواء المعنويّ، بل «وليّ المعتق» و«المعتق» و«ابن العمّ» الذي علّل به إطلاق «المولى» عليها في كلامه المتقدّم في طيّ الوجه الثالث أيضاً معنويّ لا مكانيّ، كما هو بديهيّ.

كذلك لايراد من كون رسول الله صلى الله عليه وآله موضع الوليّ والقرب كونه موضع الوليّ والقرب، بل القرب المعنويّ، الحاصل من وجوب الرجوع إليه في الأحكام والسياسات، وانتظام الدنيا والدين، ووجوب الائتمار بأمره والانتهاء عن نهيه في ذلك كلّه.

كما أنّه لايراد من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1] لو حمل على إرادة موضع الوليّ الذي هو المعنى الحقيقيّ للمولى بزعمه إلّا ذلك، لا أنّه موضع القرب المكانيّ.

فإذا ثبت هذا المعنى في حقّ عليّ عليه السلام بحكم الحديث ثبتت خلافته، إذ لايريد الإماميّة من الخلافة أزيد من هذا المعنى الذي ثبت في حقّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان خليفة الله.

وتوهّم أنّه حينئذٍ يدلّ على كون عليّ عليه السلام موضع الوليّ للمسلمين في الجملة

---

١. محمد: ١١.

لا مطلقاً، فيمكن أن يكون موضع الوليّ في خصوص الفتوى في الأحكام أو في خصوص القضاء أو بيان المصالح أو كشف الكربات ونحو ذلك، سخيف جدّاً؛ لأنّ التقييد يحتاج إلى دليل، وإلّا فإطلاق اللفظ يدلّ على كونه كذلك مطلقاً، كما لو قيل: زيد أمينكم أو شريككم أو محلّ شوركم ونحو ذلك، فإنّه يدلّ على كون زيد كذلك مطلقاً، سيّما إذا قدّم القائل على كلامه هذا ذكر شركته وأمانته مثلاً بأن قال: من كنت أمينه وشريكه ومحلّ شوره، فإنّه يفهم منه في العرف ثبوت هذه الأُمور لزيد، كما ثبت للقائل، وهذا واضح على من لاحظ فهم العرف، ولم يعاند، وسيّما إذا قدّم على ذلك ما يدلّ على أمانة نفسه وشركة نفسه بأن قال: ألست أمينكم أو ألست شريككم؟

نعم، لو قيّد شركة زيد وأمانته بقيدٍ، اختصّت شركته وأمانته بما قيّد، والقيد بحمد الله مفقود في حديث الغدير من طرق الطرفين، فيدلّ على يكون الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ إماماً في جميع الأُمور على جميع الثقلين، كما كان رسول الله ﷺ كذلك.

وممّا حرّرنا ينقدح فساد ما نقل عن القوشجي وبعض آخر من العامّة من أنّه بعد تسليم كون «المولى» بمعنى «الأولى» أيضاً لايدلّ على كونه ﷺ أولى بالتصرّف في جميع الأمور؛ إذ يكفي في صدق الكلام كونه أولى بالمؤمنين في أمرٍ من الأمور، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾[1] وهذا النبيّ والذين آمنوا.

توضيح الفساد أنّا قد بيّنا دلالة هذا الكلام وأمثاله إذ لم يقيّد بقيدٍ على ثبوت مثل ما ثبت للأوّل من الشركة والأمانة والمولويّة للثاني. ولاريب لأحدٍ في ثبوت المولويّة بمعنى الأولويّة لرسول الله ﷺ في جميع الأمور، وعدم اختصاصه ببعض الأمور، وإن شئت قلت: عموم مولويّة الأوّل بمعنى أولويّته قرينة على عموم أولويّة الثاني.

---

١. آل عمران: ٦٨.

فالمولى الأوّل قرينة على المولى الثاني، فقياس ذلك بلفظ «الأولى» في الآية الشريفة فاسد، مع أنّه لولا القرينة الخارجيّة في الآية الشريفة ـ وهو ما علم من كون إبراهيم رسول الله، والمؤمنين أتباعاً ورعايا، ولايكون الأتباع أولى بالتصرّف في أمور المتبوع، بل الأمر بالعكس بالبداهة والضرورة ـ لحكمنا فيها أيضاً بعموم الأولويّة بظاهر اللفظ، من جهة حذف المتعلّق المفيد للعموم، وإنّما منع من الحمل على العموم هذه القرينة، فكيف يقاس بما فيه قرينة على التعميم وهو المولى الأوّل، حسبما بيّنّاه.

وبالجملة، فبعد تسليم كون «المولى» بمعنى «الأولى» حسبما أسلفنا بيانه ودليله، وقرائنه القطعيّة، لا وقع للتشكيك في دلالته على التعميم، ولا للتنظير بالآية الشريفه، كما عرفت، فاتّضح ـ بحمد الله ـ بما قدّمنا من البيان دلالة الحديث على أنّهما في المولويّة والأولويّة سيّان.

ثمّ إنّ الفرق بين هذا الوجه (العاشر) والوجه الثالث هو أنّ المقصود هناك إلزامه بمقتضى كلماته على كون «المولى» حقيقة في «الأولى» أيضاً، كما جعله حقيقةً في المعاني الستّة بحيث لو حمل عليه لم يُلزم مجاز وإن كان محتاجاً إلى قرينة معيّنة، وهنا إلزامه بمقتضى تحقيقه على حمله على القدر المشترك الذي هو المعنى الحقيقيّ، فقط بزعمه، ووجوب ذلك عليه من دون حاجة إلى قرينة، وكفاية ذلك في إثبات مذهب الإماميّة، والله الموفّق.

ولعمري إنّ غفلته عن المعنى الذي حقّقه من أعجب الأعاجيب، ولو كان يتبصّر لرأى شيئاً ممّا أسلفناه، ولا أقلّ من المعنى الذي حقّقه هو بنفسه وإن زيّفناه، ولقد عرفت أنّه لو رآه فقط لهداه إلى الحقّ وكفاه.

وهم وإزاحة

لعلّك تقول: إذا كان مقصود رسول الله ﷺ في يوم الغدير نصب عليّ عليه السلام للإمامة والخلافة وفرض طاعته على جميع أُمّته، فلماذا بيّنه بهذا اللفظ المحتمل للمعاني حتى

يحتاج في إثبات دلالته إلى الإطالة، ولقد كان يمكنه التصريح بلفظ الخلافة؟

فأقول: أوّلاً: إنّه قد وقع التصريح منه ﷺ في خطبة الغدير بأنّه خليفتي علىٰ أُمّتي، وعلىٰ تفسير كتاب الله من طرق الإماميّة، كما سنشير إليه في الخاتمة، إلّا أنّ العامّة تركوا نقلها في زُبرهم، والله العالم بعذرهم! واتّفقوا علىٰ نقل هذا اللفظ، أعني «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، وأبدوا الاحتمالات في معنى «المولى» فاحتجنا في مقام الاحتجاج معهم، وإلزامهم بما ألزموا به أنفسهم إلى تلك الإطالة وإطناب المقالة.

وثانياً: أنّنا قد أوضحنا لك ـ بحمد الله ـ أنّ معنى «المولى» عرفاً بحيث يتبادر منه عند الإطلاق، ولاينصرف الذهن إلى سواه هو «السيّد» و«المطاع» و«مالك الطاعة»، وأوضحنا لك مضافاً إلى ذلك وجود القرائن القطعيّة على إرادة ذلك لا غير، ولذلك لم يفهم الحاضرون في الغدير إلّا ذلك، كما يشهد له تهنئة عمر علىٰ ما مرّ، وأشعار حسّان بن ثابت على ما روي في كتب الفريقين، فإنّه استأذن الرسول ﷺ بعد سماع كلامه أن يقول في ذلك أبياتاً، فأذن له وقال: «قل ببركة الله» فقال:

يناديهم يوم الغدير نبيّهم بخمّ وأسمع بالنبيّ مناديا

إلى أن قال:

فقال له قم يا عليّ فإنّني رضيتك من بعديّ إماماً وهاديا[1]

وبالجملة: فلفظ «المولى» ليس بمجمل، بل معناه عند الإطلاق واضح لأهل العرف والعوامّ معلوم، وإنّما يوسوس فيه كلّ إنسان مذموم، الذين إن يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا: سحاب مركوم؛ إذ من المعلوم أنّ التشكيك في الظواهر الواضحة المعنى ليس من دأب ذوي الأذهان السليمة، وأُولي الأفهام المستقيمة.

وثالثاً: على فرض تسليم احتماله للمعاني وعدم ظهوره في شيءٍ منها إلّا بالقرينة، فليكن كسائر الألفاظ الكثيرة الواردة في الكتاب والسنّة في أُصول الدين

---

١. تقدّمت الإشارة إلى ذكر الأبيات، وذكرنا أنّه روىٰ الأبيات جمع غفير من المحدّثين والحفّاظ من الفريقين، فراجع.

وفروعه كذلك.

قال تعالى في أحوال القيامة ﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾[١] كما قال في آيةٍ أُخرىٰ: ﴿إِنَّهُ قَدْ جاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[٢] و﴿أَتىٰ أَمْرُ اللّٰهِ﴾[٣].

وقال تعالى في أحوال موسىٰ عليه السلام: ﴿نُودِيَ مِنْ شاطِىءِ الْوادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾[٤] فاستند إليه القائلون بوحدة الوجود، حتّىٰ قالوا في ذلك شعراً بالفارسيّة، جاء فيه:

رَوا باشَد أنَا الله از دَرخَتی چرا نُبوَد رَوَا از نیک بَختی[٥]

وغفلوا عن ضرورة العقول باستحالة الحلول، وعن الفرق الواضح بين قولنا: نودي من الهواء ونادى الهواء، ونودي من السطح، ونادى السطح، وقد قال تعالى: ﴿نُودِيَ... مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ ولم يقل: نادت الشجرة، إلّا أنّ أعمى القلب لايرى ذلك، ولقد كان يمكنه

---

١. الفجر: ٢٢.

٢. هود: ٧٦.

٣. النحل: ١.

٤. القصص: ٣٠.

٥. للشيخ نجم الدين محمود بن عبدالكريم الشبستري من عرفاء القرن السابع الهجري، توفّي عام ٧٢٠هـ أو ٧٢٥هـ، وقد طُبع كتابه عدّة مرّات في إيران والهند والنمسا. وله شروح كثيرة من أكابر العرفاء والصوفيّة تبلغ زهاء عشرين شرحاً.

يقول الشيخ في كتابه گلشن راز ما نصّه:

أنا الحق كشف اسرار است مطلق بجز حقّ كيست تا گويد أنا الحقّ
همه ذرّات عالم همچو منصور تو خواهي مست گير وخواه مخمور
در اين تسبيح وتهليل‌اند دائم بدين معنى همه باشند قائم
اگر خواهي كه گردد بر تو آسان وان منى شيء را يكره فزو خوان
در آن وادى أيمن كه ناگاه درختى گويدت إنّى أنا الله
روا باشد أنا الله از درختى چرا نبود روا از نيک بختى؟
هر آنكس را كه اندر دل شكّى نيست يقين داند كه هستى جز يكى نيست

گلشن راز، ص ٤١ مطبعة الحيدري ط ـ شيراز.

أن يقول كما قال في آية أخرىٰ ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٢]، فعيَّن المراد من دليل خارج، ولقد كان يمكنه أن يقول: ثلاثة أطهار، إلى غير ذلك ممّا لايحصى.

فالحكمة الموجودة فيه هي نفس الحكمة في ذلك، ومن الواضح أنّ مثل ذلك بعد تعيّن المراد بالقرائن الخارجة لايضرّ بحال الدليل، إلّا عند ذي فهمٍ عليل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

ثمّ إنّ من العجب أنّه بعد إبطاله ـ بزعمه ـ المعنى الذي حكاه عن الشريف المرتضى[٣]، أنّه لايستقيم معنىً سوى «الأولى»؛ للزوم الكذب أو العبث، وكان عليه بعد ذلك أن يذكر له معنىً مستقيماً؛ ليخرج قول نبيّه عن كونه كذباً أو عبثاً ولغواً وبلا جدوى، ولايلزم أحد المحذورين في كلام نبيّه، وكأنّه أهون عنده من ثبوت إمامة عليّ عليه السلام!

بل لعلّ تأويل الكتاب الكريم وحمله على معنىً لايستقيم بل يلزم منه الكذب في كتاب ربّه الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه، أهون عنده من ترك التعصّب لمذهبه، وإبطال مذهب الإماميّة بزعمه! فضلاً عن حمل حديث الغدير على معنىً غير جدير، كما يشهد له مواضع من التفسير الكبير، ونقتصر منها على ذكر موضعين، وليقس عليه ما لم ننقله.

الموضع الأوّل: ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الكافِرِينَ يُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلا يَخافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذٰلِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ وَاللّهُ واسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٤]، قال:

---

١. مريم: ٥٢.

٢. البقرة: ٢٢٨.

٣. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج٣، ص٢٥٣ وقد تقدّم ذكره.

٤. المائدة: ٥٤.

ولنا في هذه الآية مقامات:

المقام الأوّل: أنّ هذه الآية من أدلّ الدلائل على فساد مذهب الإماميّة من الروافض وتقرير مذهبهم أنّ الذين أقرّوا بخلافة أبي بكر وإمامته كلّهم كفروا، وصاروا مرتدّين؛ لأنّهم أنكروا النصّ الجليّ على إمامة عليّ عليه السلام فنقول: لو كان كذلك لجاء الله بقوم يحاربهم ويقهرهم ويردّهم إلى الدين بدليل قوله: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اَللّٰهُ بِقَوْمٍ﴾، وكلمة «من» في معرض الشرط للعموم، فهي تدلّ على أنّ كلّ من صار مرتدّاً عن دين الإسلام فإنّ الله يأتي بقوم يقهرهم ويردّهم، ويبطل شوكتهم، فلو كان الذين نصّبوا أبا بكر للخلافة كذلك، لوجب بحكم الآية أن يأتي الله بقوم يقهرهم ويبطل مذهبهم، ولمّا لم يكن الأمر كذلك، بل الأمر بالضدّ ـ فإنّ الروافض هم المقهورون الممنوعون عن إظهار مقالاتهم أبداً منذ كانوا ـ علمنا فساد مقالتهم ومذهبهم، وهذا كلام ظاهر لمن أنصف.[1] انتهى كلامه بألفاظه.

أقول: حذف الجزاء وإقامة العلّة مقامه لاتُحصى كثرةً في القرآن وغيره، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ اَلسِّرَّ وَأَخْفىٰ﴾[2] و ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللّٰهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ﴾[3] و ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[4] و﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللّٰهَ غَنِيٌّ عَنِ العالَمِينَ﴾[5] و﴿وَقالَ مُوسىٰ إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الأَرْضِ جَمِيعاً فَإِنَّ اللّٰهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[6]، فالجزاء في الآية محذوف، وهو ما وقع التصريح به في آية أخرىٰ، أعني قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اَللّٰهَ شَيْئاً﴾[7].

---

١. التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٢٠.

٢. طه: ٧.

٣. الزمر: ٧.

٤. النمل: ٤٠.

٥. آل عمران: ٩٧.

٦. إبراهيم: ٨.

٧. آل عمران: ١٤٤.

وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ﴾[١] علّة؛ لعدم الضرر الذي هو الجزاء المحذوف أُقيم مقامه، فمعنى الآية الشريفة: أنّ ارتداد المرتدّين منكم لايضرّ به، ولايوجب محو الدين من أرضه، لأن الله يأتي بقوم مؤمنين متديّنين، مخلصين في الدين، يبذلون أنفسهم وأموالهم في سبيل الله، فالآية الشريفة نظير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِها هٰؤُلاءِ فَقَدْ وَكَّلْنا بِها قَوْماً لَيْسُوا بِها بِكافِرِينَ﴾[٢].

ولعمري، إنّ هذا الذي ذكرناه من المعنى لظاهر الآية الشريفة، واضح لأصاغر الطلبة، بل وللعوامّ من أهل اللسان، وليس في الآية وصف القوم بالأوصاف الثلاثة ـ أعني يحاربهم، ويقهرهم، ويردّهم إلى الدين ـ فكيف قدّرها وصرف كلام الله عن وجهه، وبدّل القرآن من تلقاء نفسه؟!

ولعلّه كان مأذوناً في ذلك من عند ربّه لإثبات ما يتوخّاه من خلافة إمامه، لزعمه أنّه قاتل بعد النبيّ ﷺ طوائف سبع ارتدّوا عن الدين حتّى قهرهم وردّهم إلى الدين؛ منها: الطائفة الذين امتنعوا من أداء الزكاة إلى عامله، فتنطبق الآية على إمامه، فيشمله قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ولو كان ظالماً في دعوى الإمامة لما أحبّه الله، وأنت خبير بأنّ الله نهىٰ نبيّه عن ذلك بقوله: ﴿قُلْ ما يَكُونُ لِى أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِى﴾[٣]، ولعلّه لعدم حاجته ﷺ إلى ذلك، بخلاف هذا الرجل، فإنّه احتاج إليه، فالحاجة سوّغت له ذلك، أم زعم أنّه لايشمل تبديل المعنى ادّعاه إلى ذلك النفس والهوى، ليردّ به أهل الحقّ الذين ألزمهم ربّهم كلمة التقوى، وكانوا أحقّ بها وأهلها.

مع أنّه بناءً علىٰ تقدير الأوصاف الثلاثة وانطباقها علىٰ من يريد تطبيقها عليه بزعمه، لاينحصر الانطباق عليه؛ ضرورة انطباقها على عليّ ﷺ أيضاً؛ لأنّه قاتل الطوائف الثلاث باتّفاق الفريقين في يوم الجمل ونهروان وصفّين، ولو كان ظالماً في

---

١. المائدة: ٥٤.
٢. الأنعام: ٨٩.
٣. يونس: ١٥.

دعوى الإمامة لما أحبّه الله، لكنّه صرّح بعدم ارتداد هؤلاء الذين حاربوا عليّاً ﷺ؛ معلّلاً بأنّ اسم المرتدّ إنّما يتناول من كان تاركاً لشرائع الإسلام، وهؤلاء لم يكونوا كذلك في الظاهر[1]!

وكأنّ مسألة الإمامة ووجوب طاعة الإمام وأُولي الأمر الذين قرن الله وجوب طاعتهم بطاعة نفسه ورسوله في القرآن، ليست عنده من شرائع الإسلام، وتاركه أهون من تارك الزكاة مطلقاً، أو إذا وصلت الإمامة إلى عليّ ﷺ وإن كان في زمن إمامه من قبله من أعظم أركان الدين، ومنكره من أكفر الكافرين!

وكيف كان، فلايغيظني تفسيره برأيه فإنّه دأبه، ولادحضه الحقّ بالباطل فإنّه شأنه، ولا عدم خوفه من الله في تشديد العداوة بين الفريقين بقوله: وتقرير مذاهبهم أنّ هؤلاء الذين أقرّوا بخلافة أبي بكر... الخ، كذباً وافتراءً على الإماميّة، ضرورة أنّ القائلين بخلافة الخلفاء كلّهم ـ ما عدا النواصب والخوارج والغلاة ـ مسلمون عندهم لا كافرون، يجري عليهم جميع أحكام الإسلام، من الطهّارة وحلّ الذبيحة والتوارث... وغير ذلك من أحكام الإسلام، كما هو ظاهر لمن لاحظ كتبهم وسيرتهم في معاشرتهم معهم من زمان أئمّتهم إلى يومنا هذا.

وإن شئت قلت: الارتداد عندهم قسمان: ارتداد عن الإسلام، وارتداد عن الإيمان. والثاني لايوجب الكفر عندهم، ولا وجوب القتل، ولذا لايستحلّون شيئاً من دمائهم مع اتّفاقهم على وجوب قتل المرتدّ. نعم، هم قائلون بعذاب غير القاصرين منهم في القيامة ما شاء الله، كما يعذّب تارك الصلاة والحجّ كذلك، كما هم قائلون في حقّنا بذلك! وأين ذلك من نسبة الكفر وعدم الإسلام إليهم؟

مع أنّ ما ذكره في تقريب دلالة الآية ـ لو سلّم ـ يكون معارضاً بمثله، مقلوباً علىٰ رأسه، إذ يصحّ لنا حينئذٍ أن نقول: إنّ هذه الآية من أدلّ الدلائل علىٰ بطلان مذهب

---

١. التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٢١.

العامّة، وتقرير مذهبهم: أنّ القائلين بإمامة عليّ ﷺ كلّهم كفروا وصاروا مرتدّين؛ لأنّهم رفضوا السنّة، وأنكروا النصّ الجليّ ـ أعني ما نسبوه إلىٰ رسول الله ﷺ أنّه قال: «لاتجتمع أُمّتي على الخطأ» ـ حتى استحلّ جمع منهم دماءنا، ولو كان كذلك، لجاء الله بقومٍ يحاربهم ويقهرهم ويردّهم إلى الدين بدليل قوله: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾ ولمّا لم يكن الأمر كذلك، ضرورة أنّ مجرّد كونهم كاتمين لإيمانهم في بعض الأحيان إذا كانوا في بلاد قسمائهم أو تحت سلطانهم تقيّة، كمثل مؤمن آل فرعون يكتم إيمانه، لايصدق عليه المحاربة والقهر والردّ إلى الدين، سيّما مع كونهم في غالب الأزمان، يعني إذا كانوا في مملكة سلطانهم وبلاد أنفسهم معلنين بدينهم، ومظهرين لإيمانهم في مساجدهم ومنابرهم، وأسواقهم وشوارعهم، علمنا فساد مقالتهم ومذهبهم، وهذا كلام ظاهر لمن أنصف على ما زعمه.

وبالجملة: لايغيظني شيء ممّا نسجه في تفسير الآية برأيه، بل الذي يغيظني أنّه لايبالي من لزوم الكذب في كلامه تعالى! فإنّه لو حمل الآية علىٰ ما ذكره لزم ذلك بالضرورة، فإنّ في كلّ عصر وزمان جماعة يرتدّون عن الدين والإقرار بالشهادتين، ولايبعث الله إليهم قوماً يحاربهم ويردّهم إلى الدين، بل يمهلهم كسائر الكفّار، فيعيشون إلىٰ آخر عمرهم مرتدّين، وكسائر الكفّار منعمين، ويموتون مرتدّين، ويحشرون إلىٰ جهنّم مخلّدين.

وهذا أمر محسوس لكلّ أحدٍ بالبصر والعيان، لا بالفكر والوجدان، إلّا أن يدّعي اختصاص الآية بالطوائف السبع، الذين ادّعى أنّ إمامة قاتلهم وردّهم إلى الدين، لكنّه لم‌يدّع ذلك، بل صرّح بأنّ كلمة «من» في الآية للعموم، فهي تدلّ على أنّ كلّ من ارتدّ عن الإسلام... إلىٰ آخر ما مرّ منه، وحينئذٍ أفلايلزم الكذب الصريح، البيّن المحسوس، المشاهد بالبصر في كلام ربّه بناءً علىٰ ما قدّره من الأوصاف؟!

نعم، الآية الشريفة لاتخلو من الإشارة إلىٰ أنّ القوم الذين يأتي بهم الله يقاتلون المرتدّين أيضاً، من جهة أنّ مقاتلتهم أيضاً مقاتلةٌ في سبيل الله، لا أنّ كلّ من ارتدّ

يأتي الله بقومٍ يحاربه ويقتله حتّىٰ يكون هو جزاء الشرط، بل الجزاء محذوف، وهو ما ذكرناه، كما وقع التصريح به في آيات أُخر، منها: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اَللّٰهَ شَيْئاً﴾[1] وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اَللّٰهُ﴾ علّة قامت مقام الجزاء المحذوف، وإلّا لزم الكذب المحسوس في كلامه تعالىٰ، كما عرفت.

فما ورد في بعض أخبارنا ـ لو صحّ الخبر ـ من قول عليّ عليه السلام يوم الجمل: «والله، ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم»[2] وتلا هذه الآية، محمول علىٰ ما ذكرناه، من الإشارة علىٰ إرادة العموم، كيف وهو منافٍ لإرادة العموم؛ لصراحته في عدم قتال من قبله عليه السلام مع المرتدّين، مع وقوع الارتداد من طوائف سبع بزعمهم؟ ثم كيف وهو يستلزم الكذب كما عرفت؟! أو محمول علىٰ إرادة الخصوص من لفظ العموم في الآية الشريفة، ومثله غير عزيز في الكتاب الكريم، فيكون من التأويل الذي علمه مخزون عندهم عليهم السلام.

وكيف كان، فإرادة العموم مع جعل الجزاء نفس المذكور في الآية بقوله: ﴿فَسَوْفَ﴾ الخ، مستلزم للكذب المحسوس، فلابدّ إمّا من جعل الجزاء محذوفاً، وإمّا من إرادة الخاصّ من العامّ.

وعلىٰ كلّ تقدير، يبطل استدلال الفخر حتّىٰ لو صحّ ما زعمه من مقاتلة أبي بكر مع المرتدّين، كما هو واضح، ولذلك التزم بالعموم، وجعل الجزاء نفس المذكور حتّىٰ يتمّ استدلاله وإن لزم ما لزم، فانظر كيف دبّر ويسّر، إنّه فكّر وقدّر فقتل، كيف قدّر ثم قتل! كيف قدّر!

فهل ترىٰ أنّ مثله غفل عن لزوم ذلك، أو عن افتضاح نفسه وكتابه بذلك، أم حسب أنّ الناس لايلتفتون إلىٰ ذلك، فتعمّده ليلبس على الناس دينهم، ويصرف أذهانهم، غفلة عن قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ اَلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اَللّٰهُ أَضْغانَهُمْ﴾[3]؟

---

١. آل عمران: ١٤٤.

٢. البرهان في تفسير القرآن، ج ١، ص ٤٧٩، ضمن تفسير الآية ٥٤ من سورة المائدة.

٣. محمد: ٢٩.

ثم ما طعن به على الشيعة، من كونهم مقهورين في أيديهم، ممنوعين عن إظهار أمرهم، قد وصف الله به المؤمنين من بني إسرائيل، ولابدّ من وقوع جميع ما وقع فيهم، في هذ الأمّة، لإخبار النبيّ ﷺ بذلك، قال تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَأِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾[1].

ثم قوله: لو كان كذلك لجاء الله بقومٍ يحاربهم ويقهرهم... الخ، بعد الإغماض عمّا مرّ، وتسليم كون المراد ذلك، لم يمض وقته علىٰ مذهب الشيعة، فسوف يأتي الله بهم عند ظهور المهدي ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً. ولا ينافيه كلمة «سوف» لأنّ الله أخبر عن القيامة بسوف، قال: ﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ ناراً﴾[2].

الموضع الثاني: ما ذكره ناسباً إلىٰ أصحابه في تفسيره قوله تعالى: ﴿اَلْيَوْمَ يَئِسَ اَلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاَخْشَوْنِ اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ اَلإِسْلامَ دِيناً﴾[3] وهذا لفظه:

> المسألة الثالثة: قال أصحابنا: هذه الآية دالّة علىٰ بطلان قول الرافضة، وذلك لأنّه تعالىٰ بيّن أنّ الذين كفروا يأسوا من تبديل الدين، وأكّد ذلك بقوله: ﴿فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاَخْشَوْنِ﴾ فلو كانت إمامة عليّ بن أبي طالب ﷺ منصوصاً عليها من قبل الله تعالىٰ وقبل رسوله نصّاً واجب الطاعة، لكان ممّن أراد إخفاءه وتغييره؛ آيساً من ذلك، بمقتضىٰ هذه الآية، فكان يلزم أن لايقدر أحد من الصحابة إنكار ذلك النصّ، وعلى تغييره وإخفائه، ولمّا لم يكن الأمر كذلك، علمنا أنّ ادّعاء هذا النصّ كذب[4].

أقول: ـ بعد الغضّ عن إشعار هذا الكلام بتسليمهم كون الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ منصوصاً من قبل الله ورسوله، ولكن بنصّ مندوب الطاعة، وهذا المقدار يكفينا؛ لأنّا

---

١. يونس: ٨٣.
٢. النساء: ٥٦.
٣. المائدة: ٣.
٤. التفسير الكبير، ج ١١، ١٣٩.

أطعنا الأمر الندبي وهم خالفوه فيه ـ أوّلاً: إنّه لا دليل علىٰ تقدير لفظ «التبديل» بين ﴿مِنْ﴾ و﴿دِينِكُمْ﴾، ومن المحتمل أن يكون المقدّر بينهما لفظ «الخير» و«الأجر» و«الثواب»، فيكون المعنى: اليوم يأس الذين كفروا من خير دينكم وأجره ومثوباته، وعلموا أنّهم لاينالونها؛ لشدّة عنادهم الموجب لإنكار نبوّته ومعجزاته ﷺ، كما قدّروا كذلك في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللّٰهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[1]، فلاحظ تفسير البيضاوي[2] وغيره[3]، والتأكيد بالنهي عن الخشية يناسب ذلك أيضاً؛ لأنّ العدوّ إذا اشتدّ عناده وعداوته ويئس من خير الإسلام، يكون أسعىٰ في إطفائه، فنهىٰ عن خشيتهم، وأمر بخشية نفسه، فإنّ القوّة له جميعاً، والنصرة بيده ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللّٰهِ﴾[4].

وثانياً: ـ بعد تسليم أنّ المقدّر لفظ «التبديل» ـ أنّ اليأس غير عدم القدرة، فربّما يكون الإنسان مأيوساً من شيء، ومع ذلك يقدم عليه ويحصل مقصوده وإن لم يكن راجياً لحصوله، وهذا أمر محسوس، فالإخبار عن اليأس لايستلزم الإخبار عن عدم القدرة، بل يكون إخباراً عن حصول الوهن والضعف في قصدهم إطفاء نور الإسلام، وتبدّل رجاء ذلك في قلوبهم باليأس.

وثالثاً: ـ بعد تسليم دلالته على عدم القدرة على الإنكار والتغيير والإخفاء لشيءٍ من أمر الدين ـ يلزم أن لايقدر أحد على إنكار نبوّته ﷺ، وتغييره وإخفائه، فإنّه أعظم من خلافة عليّ ﷺ، مع أنّ جماعةً في كلّ عصر وزمان بعد النبيّ ﷺ إلى يومنا هذا يرتدّون عن الإسلام، وينكرون نبوّته، ويرجعون إلى نبوّة عيسى ﷺ بإغواء المبشّرين، وبالشبهات الواهية، أو ببذل العرض والمال، بل وعن التوحيد إلى المادّيّة، وهذا أمر

---

١. الممتحنة: ١٣.

٢. تفسير البيضاوي، ج ٤، ص ٢٧٢.

٣. منها: تفسير البغوي، ج ٤، ص ٣٣٦.

٤. البقرة: ٢٤٩.

محسوس مشاهد في كلّ زمان، سيّما في زماننا هذا.

كذا الفسّاق من علماء الفريقين يغيّرون في المرافعات حكمه ﷺ عن علمٍ وعمدٍ بأخذ الرشىٰ من أحد المترافعين، أو بجنوحٍ إلى أحدهما؛ لألفة أو قرابة، ونحو ذلك من الدواعي النفسانيّة، وهذا أيضاً أمر مشاهد محسوس.

والفروع أيضاً من الدين كالأُصول، بل المبدع الحادثة بعد النبيّ إلى يومنا هذا في دينه ﷺ ـ من الحكّام والطغاة ولو بفتوى العلماء والقضاة ـ أكثر من أن يحصى، بل مذهب أحد الفريقين من وجوب طاعة أبي بكر أو عليّ بعد النبيّ ﷺ بدعة حدثت في دينه لا محالة، وأيّ تغيير أعظم من ذلك في الدين؟!

فيلزم الكذب في كلامه تعالىٰ؛ بناءً علىٰ ما زعموا من دلالة الآية على عدم قدرة أحد علىٰ تغيير شيءٍ من الدين، فلابدّ أن يكون المراد ـ بناءً علىٰ تقدير لفظ «التبديل»، ودلالته علىٰ عدم القدرة ـ اليأس عن تبديل الدين بالكلّيّة، بحيث لايبقى منه في الأرض اسم ولا رسم، إمّا بقتل جميع المسلمين أو بردّ جميعهم عن الدين، لا بعضهم أو أكثرهم، أو بتغيير جميع الأحكام لا بعضها أيضاً.

كيف وهو خلاف المحسوس، وقد أخبر الله عزّ وجلّ عن وقوع الارتداد بعد النبيّ ولو من جمع بقوله: ﴿أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[1]، وأخبر النبيّ ﷺ عن حدوث البدع بقوله: «إذا ظهرت البدع فللعالم أن يظهر علمه، وإلّا فعليه لعنة الله»؟![2].

ثمّ كيف ولازم ما قاله ارتفاع أحكام الارتداد من القتل وغيره بعد النبيّ؛ لأنّه يحصل بإنكار شيءٍ من أُمور الدين، والفرض عدم قدرة أحد على الإنكار بمقتضى الآية على ما زعموا، مع أنّها جارية عندهم إلى يوم القيامة.

والحاصل أنّها لو دلّت علىٰ عدم قدرة أحدٍ على إنكار شيءٍ من أُمور الدين يلزم

---

١. آل عمران: ١٤٤.

٢. أخرجه المتّقيّ الهنديّ في كنز العمّال، ج١، ص١٧٩ الرقم ٩٠٣ و ج١٠، ص٢١٦ الرقم ٢٩١٤١ بلفظ مقارب وعزّاه إلى ابن عساكر عن معاذ.

الكذب؛ لما نراه من المرتدّين والمنكرين لضروريات الدين، أو على عدم قدرة أحدٍ على تغيير شيءٍ منه؛ فكذلك لما نراه من البدع ونسبتها إلى الدين حتّى من بعض علماء الفريقين.

كيف ونحن بزعمهم أنكرنا وغيّرنا خلافة أبي بكر ووجوب طاعته بعد النبيّ ﷺ إلى عليّ ﷺ وهو من الدين ولو بحكم «لاتجتمع أُمّتي على الخطأ» علىٰ ما رووا، أو بحكم آية «أولي الأمر» على ما زعموا، كما هم أنكروا وغيّروا باعتقادنا، فكيف قدرنا على ذلك أو قدروا، وليس كلاهما من الدين قطعاً بإجماع الفريقين، بل أحدهما حقّ والآخر تغيير وباطل ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلىٰ هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[1].

فلابدّ ـ علىٰ فرض تسليم تقدير لفظ «التبديل» ودلالته على عدم القدرة ـ من أن يكون المراد ما ذكرناه من عدم القدرة على محو الدين بالمرّة، وتغيير الأحكام بالكلّيّة، وعليه، فلاتدلّ على بطلان قول الرافضة، كما قال الفخر في تفسيره.

ورابعاً: ـ بعد الإغماض عن جميع ما ذكرناه، وتسليم دلالة الآية على عدم قدرة أحدٍ علىٰ تغيير شيءٍ من الدين ـ فإنّما تدلّ على عدم قدرة أحدٍ من الآيسين ـ أعني الكافرين ـ لا على عدم قدرة أحدٍ من المسلمين أيضاً، وعدم انقلابه بعد النبيّ على عقبه، فإنّ الآية الشريفة دلّت ـ على فرض التسليم ـ على عدم قدرة الكفّار وبأسهم، وهو لايستلزم ذلك، وإلّا فهم آيسون من عود أصحاب القبور أيضاً، فيلزم أن لايقدر عليه أحد، مع أنّ عيسى ﷺ أحيا الموتى، كما نطق به القرآن.

فلايستقيم لهم ردّ الإماميّة بهذه الآية الشريفة علىٰ فرض تسليم الدلالة على عدم القدرة أيضاً، إلّا إذا التزموا بكفر الصحابة المغيّرين؛ لأنّ الله أخبر عن يأس الكافرين لاالمسلمين؛ إذ حينئذٍ يصحّ لهم أن يقولوا: لو كان ما ترونه من إمامة عليّ ﷺ حقّاً، فهؤلاء الكفرة غيّروه، والله يقول بناءً علىٰ ما فهموه: لايقدر الكفرة بعد اليوم على

---

١. سبأ: ٢٤.

التغيير، فعلم بطلان روايتكم، والإماميّة لم يدّعوا تغيير الكافرين حتّى يكون ردّاً عليهم بناءً على مذهبهم، بل ادّعوا تغيير المسلمين حبّاً للرئاسة والدنيا، كما يغيّر بعض علماء الفريقين حكم الله في مقام المرافعة حبّاً للدنيا.

ونسبة القول بكفرهم إلى الإماميّة كذب وافتراء، وليست إلّا تشديداً للعداوة، بل الخلفاء والقائلون بخلافتهم جميعاً مسلمون، يجري عليهم جميع أحكام الإسلام عند الإماميّة حسبما مرّ، بل المنافق الذي أقرّ بالشهادتين بلسانه لا بقلبه أيضاً ليس بكافر عندهم، بل هو عندهم مقابل المؤمن والكافر، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾[2] فكيف بالذين أقرّوا بهما لساناً وقلباً، وغيّروا حبّاً للدنيا، كبعض علماء الفريقين في مقام القضاء؟!

بل لو فرضنا أنّ الإماميّة قائلون بكفرهم من جهة تغييرهم لم تكن الآية أيضاً ردّاً عليهم؛ لأنّ ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ حصول الكفر قبل التغيير، لابنفس التغيير، وهذا واضح جدّاً، فكيف وهو افتراء عليهم كما عرفت؟!

أمّا لو لم يلتزموا بكفرهم، فلا يستقيم لهم ردّ الإماميّة بهذه الآية، كما اتّضح ممّا قرّرناه.

---

١. الحشر: ١١.

٢. النساء: ١٤٠.

الأدلّة على أولويّة مذهب الإماميّة بالاتّباع

ثمّ لو فرض التزام الفخر وأمثاله من المتعصّبين غير المنصفين، الطالبين تشديد العداوة والبغضاء بين الفريقين بكفر الصحابة المغيِّرين، حرصاً علىٰ إثبات عدم النصّ علىٰ إمامة أمير المومنين ﷺ، فقد عرفت جواب الإماميّة عنه. وقد صرّحنا بأنّ الصحابة (رضي الله عنهم) عندهم مسلمون لا كافرون، لكن لو لم يكن لهم هذا الجواب لم يضرّهم شيء، ولكان مذهبهم أيضاً أولى بالاتّباع، وذلك من وجوهٍ شتّىٰ نقتصر على ذكر جملةٍ يسيرةٍ منها:

الأوّل: أنّ الإماميّة حينئذٍ التزموا بإمامة من ليس منصوصاً، وهؤلاء التزموا بإمامة من التزموا بكفره؛ إثباتاً لعدم تغييره، فأيّ الفريقين أحقّ بالحقّ والاتّباع؟

الثاني: أنّهم حينئذٍ التزموا بإمامة من ليس بمنصوص بالخلافة، لكنّه بمنزلة نفس الرسول باتّفاق المفسّرين وأرباب الحديث، كما اعترف به الفخر في تفسير آية المباهلة[1]. ومن المعلوم أنّه لو بني على استخلاف رجلٍ في أُمور رجلٍ غاب ولم يستخلف أحداً كان من هو بمنزلة نفسه ـ بدلالة ما جاء به من عند ربّه ـ أولى من استخلاف غيره، بحيث يكون التعدّي عنه إلى غيره ظلماً في حقّه وفي حقّ المستخلف عليهم.

---

١. التفسير الكبير، ج٨، ص٨٠ ضمن تفسير الآية ٦١ من سورة آل عمران.

وهذا ضروريّ في طريقة جميع العقلاء وإن لم يكونوا من أهل الدين، وعليه بناؤهم في أُمورهم، فلو مات سلطان وأرادوا أن يجعلوا له خليفةً، حافظاً لما أحدثه من البدع أو السنن، لجعلوا من قال في حقّه: هذا أخي وبمنزلة نفسي، بخلاف ما لو أرادوا نصب سلطان مستقلّ لأنفسهم في قبال الأوّل، فإنّهم حينئذٍ يلاحظون في نصبه صلاح دنياهم ومملكتهم بزعمهم فينصبونه، سواء محا سنن الأوّل، وأحدث بدعاً أُخرى أم لم يمح وأبقى.

وكذا لو أرادوا أن ينصبوا خليفةً لتاجرٍ غائبٍ يبيع متاعه وسلعته، ويربح له ويتّجر عنه، وينقده ويحفظه له، بخلاف ما لو أرادوا أن ينصبوا لأنفسهم تاجراً يبيع لهم الأمتعة، فإنّهم ينصبون حينئذٍ من هو صالح لهم بزعمهم، سواء باع الأمتعة الموجودة أم تركها وجاء بأمتعةٍ من الأفرنج لنفسه وباع لهم.

وهذا بديهيّ محسوس في طريقة العقلاء قاطبةً، فعذر الإماميّة في ذلك على فرض عدم النصّ أن لايلبسوا إيمانهم بظلمٍ، فيدخلوا في قوله: ﴿أُولَـٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[1].

الثالث: دلالة الآيات الشريفة على وجوب مودّة أهل البيت عليهم السلام، وكونه أجراً للرسالة، وعلى طهارته من الرجس وعصمته، وعلى وجوب الكون معه الذي لايراد منه الكون المكاني بالبداهة، بل إطاعته والانقياد له، والائتمار بأمره، والانتهاء عمّا نهىٰ عنه، والموافقة معه في دينه وفي أفعاله، وسلوك مسلكه، ونصرته في أُموره.

وقد نبّه علىٰ ذلك كلّه مولانا الإمام الصادق عليه السلام في أوائل دعاء يوم المباهلة، حيث قال: «الحمد لله الذي عرّفني ما كنت جاهلاً، ولولا تعريفه إيّاي لكنت هالكاً؛ إذ قال وقوله الحقّ ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾[2]، فبيّن لي القرابة، وقال

---

١. الأنعام: ٨٢.

٢. الشورىٰ: ٢٣.

سبحانه: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اَللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[١]، فبيّن لي أهل البيت بعد القرابة، ثمّ قال تعالى مبيّناً عن الصادقين الذين أمرنا بالكون معهم والردّ إليهم بقوله سبحانه: ﴿يا أَيُّها اَلَّذِينَ آمَنُوا اَتَّقُوا اَللّٰهَ وَكُونُوا مَعَ الصّادِقِينَ﴾[٢]، فأوضح عنهم، وأبان عن صفتهم بقوله جلّ ثناؤه: ﴿فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اَللّٰهِ عَلَى اَلكاذِبِينَ﴾[٣]، فلك الشكر يا ربّ، ولك المنّ حيث هديتني وأرشدتني حتّى لم يخف عليَّ الأهل والبيت والقرابة، فعرّفتني نساءهم وأولادهم ورجالهم...» إلى آخر الدعاء[٤].

فيا له من دعاءٍ كفى به حجّةً لمن أحتجّ، وداحضاً للأباطيل، وقاطعاً للمعاذير، يظاهر القرآن لا بتفسير وتأويل، وداعياً إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم، وهادياً إليه كلّ من أنصف وجاء بقلب سليم.

وحاصل ما أفاده الإمام في هذه الجمل من الدعاء: أنّ الآيتين الأُوليين دلّتا علىٰ أنّ النبيّ ﷺ لم يكن رجلاً مجرّداً، بل كان له قرابة يجب مودّتهم، وأهل بيتٍ طهّرهم الله من الرجس تطهيراً.

والآية الثالثة دلّت علىٰ أنّ في الدنيا جماعة صادقين لم يكذبوا في عمرهم أبداً، ولم يدخلوا في الكاذبين ولو طرفة عين، يجب اتّباعهم والكون معهم، كما يحكم بوجوبه العقل أيضاً.

---

١. الأحزاب: ٣٣.

٢. التوبة: ١١٩.

٣. آل عمران: ٦١.

٤. ويوم المباهلة يوم عظيم الشأن، وهو يوم الرابع والعشرين من ذي الحجّة، وفضله لايقدّر بقدر، لأنّه أوّل يوم أظهر الله تعالى لنبيّه ﷺ وأهل بيته العزّة والسموّ في المقام، وهو أوّل يومٍ أشرقت شمسه بنور التصديق للنبيّ ﷺ، وهو اليوم الذي كشف منزلة أهل بيته عليه الصلاة والسلام عند الله ورسوله، وتبيّن أنّ علياً أمير المؤمنين عليه السلام هو نفس النبيّ ﷺ، ولذا يستحبّ القيام بأعمال عباديّة خاصّة في هذا اليوم مذكورة في كتب الأدعية والزيارات. راجع على سبيل المثال المصباح للكفعمي، فصل أدعية شهر ذي الحجّة، وإقبال الأعمال، ومفاتيح الجنان، وغيرها.

والآية الرابعة بيّنهم وميّز أشخاصهم، وعيّنهم بحيث لم يخف علىٰ أحدٍ غير معاندٍ استرشد من القرآن، مراعياً للإنصاف، وتمسّك بالكتاب، مجانباً للعناد والاعتساف، بحيث أذعن به ولم يجد مفرّاً من الإقرار به، مثل الخليفة هارون حين بيّنه الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام مع كونه من أعظم أعدائه، وكونه عليه السلام أسيراً له بين يديه.

إذ قال له: إنّي أُريد أن أسألك مسألةً، فإن أجبتني أعلم أنّك قد صدقتني وخلّيت عنك، ووصلتك، ولم أُصدّق ما قيل فيك!

قال عليه السلام: «فقلت: ما كان علمه عندي أجبتك فيه».

فقال: لِمَ لاتنهون شيعتكم عن قولهم لكم: يا بن رسول الله، وأنتم ولد عليّ وفاطمة! إنّما هي وعاء، والولد ينسب إلى الأب لا إلى الأُمّ؟

قال عليه السلام: «فقلت: إن رأى أمير المؤمنين أن يعفيني عن هذه المسألة فعل».

فقال: لست أفعل أو تجيب.

قال عليه السلام: «فقلت: وأنا في أمانك»؟

قال: لك الأمان.

فقلت: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحـٰقَ وَيَعْقُوبَ كُـلّاً هَدَيْنا وَنُوحاً هَدَيْنا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ داوُدَ وَسُلَيْمانَ وَأَيُّوبَ وَيُـوسُفَ وَمُوسىٰ وَهٰرُونَ وَكَذٰلِكَ نَجْزِي اَلْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيّا وَيَـحْيىٰ وَعِـيسىٰ﴾[1] فـمن أبـو عيسى»؟

فقال: ليس له أب.

فقلت: «إنّما أُلحق عيسى بذراري الأنبياء من قبل مريم، وأُلحقنا بذراري الأنـبياء من قبل فاطمة، لا من قبل عليّ».

فقال: أحسنت أحسنت يا موسىٰ، زدني من مثله.

---

١. الأنعام: ٨٤ و٨٥.

فقلت: «اجتمعت الأُمّة برّها وفاجرها أنّ حديث النجراني حين دعاه النبيّ ﷺ إلى المباهلة لم يكن في الكساء إلّا النبيّ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ حاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ فكان تأويل «أبنائنا» الحسن والحسين، و«نسائنا» فاطمة، و«أنفسنا» عليّ بن أبي طالب».

فقال: أحسنت. انتهى الحديث الشريف[1].

ومراده ﷺ بالتأويل المراد، لا ما هو خلاف ظاهر اللفظ، كما لايخفى. وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ الفخر الرازي ادّعى اتّفاق أرباب التفسير وأصحاب الحديث بمضمون ما ذكره الإمام ﷺ للرشيد، لاحظ تفسيره لآية المباهلة، ففيه غنىً وكفاية.

ولعمري، إنّ هذا الدعاء لحقيق أن يُكتب بالنور على الأحداق لا بالحبر على الأوراق.

اعتراف عمر بن الخطّاب

الرابع: ما خطر ببالي من أنّ عمر ارتبك في الحكم في قضايا شتّى حتّى هداه الإمام عليّ ﷺ إلى الحكم الشرعيّ، ففرح بذلك وأظهر بهجته وشكر نعمته بقوله: «لا أبقاني الله بعدك يا عليّ» وقوله: «لولا علي لهلك عمر» في موارد شتّى وبأمثال ذلك من الكلمات[2].

وهذا مشهور في ألسنة الفريقين، مسطور في كتب الطرفين، بل قد ملأ أسماع

---

١. راجع: الاحتجاج، ص٣٩١ ـ ٣٩٢، فصل احتجاجات الإمام موسى بن جعفر ﷺ.

٢. حيث ردّدها بمحضر من الصحابة، وفي أكثر من مقام وحادثة. راجع في الباب: مصنّف عبدالرزاق، ج٧، ص٣٢٧ الرقم ١٣٣٥٠؛ الاستيعاب، ج٣، ص٣٩، مناقب آل أبي طالب، ج٢، ص٤٠٤؛ مناقب الخوارزمي، ص ٨٠، ح٦٥؛ كفاية الطالب، ص٢٢٧؛ مطالب السؤل، ج١، ص٦٦؛ ذخائر العقبى، ص ٨٠؛ فتح الباري، ج١٢، ص ١٢٠؛ الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٦٣؛ شرح نهج البلاغة، ج١، ص١٩ و ج ١٢، ص٢٠٢ وغيرها.

الثقلين، فعذر الإماميّة في ذلك على فرض عدم النصّ أن يقولوا لهؤلاء الإخوة: قال الله تعالى في كتابه الحميد: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلّا أَنْ يُهْدىٰ فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[1].

ولعمري إنّ في ذلك لذكرىٰ لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

الخامس: ما خطر ببالي أيضاً من قوله ﷺ فيما رواه الفريقان: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»[2] ضرورة أنّه لايدخل المدينة شيء ولايخرج منها إلّا من بابها، ولذا ترى كلّ عاقل قصدها لحاجةٍ ينحو بابها ولو لسؤال مطلب أو إيصال كتاب وأخذ جوابه، ولايتسوّرون جدرانها، ولايثقبون حيطانها، بالمعاول، إلّا أن يكون القاصد سفيهاً أو مجنوناً أو بحبّ من يهويه مفتوناً! فهو ليس بإشارة ولا تلويح، بل كناية، وهي أبلغ من التصريح عن إيداع علومه في صدوره، ووجوب رجوع كلّ مسلم في دينه إلىٰ أمره.

ومع وضوح هذه الكناية لم يكتف بها، وبلغ في تعليم الطريق إلى الغاية القصوىٰ بقوله بعد ذلك: «فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها» كما علّمنا القرآن أيضاً ذلك بقوله: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها﴾[3] ونحن محتاجون في الدين إلى علم النبيّ، فأتينا إلى بابه الذي دلّنا عليه وأرشدنا إليه، ومن استغنى في دينه عن علم النبيّ فليذهب إلى من شاء.

ولو صحّ ما ألحقه بعضهم بهذا الحديث على ما سمعت من قوله: «وأبو بكر سقفها، وعمر حيطانها» غفلة عن أنّ المدينة لا تُسقَّف، وأنّها لو سُقِّفت لكان ذلك سبباً لهلاك ما فيها، إلّا أن يتنقّس من الباب، فتكون هذه الزيادة إلى القدح أقرب منها إلى المدح

---

١. يونس: ٣٥.

٢. أخرجه الترمذي في سننه، ج ٥، ص ٦٣٧، ح ٣٧٢٣، والطبري في تهذيب الآثار، ج ١، ص ١٠٤، ح ٨، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦، والحاكم النيسابوري في شواهد التنزيل، ج ١، ص ٨١، والخطيب البغدادي في تاريخه، ج ٤، ص ٣٤٨ وج ١١، ص ٤٩، وابن الأثير الجزري في أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٢، وابن حجر في الصواعق المحرقة، ص ١٨٩.

٣. البقرة: ١٨٩.

لم يضرّنا أيضاً؛ لما عرفت، ولأنّ الله يقول: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا ٱلْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾[١].

نعم في «الصواعق المحرقة»[٢] لابن حجر روى الحديث هكذا: «أنا مدينة العلم، وأبوبكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعليّ بابها» فيدلّ على جلالة أبي‌بكر، وكونه أفضل من النبيّ ﷺ؛ لدلالته على كون علمه متلّقاة من أبي بكر، وكون علومه أساساً لعلوم النبيّ! وأنّ النبيّ قد تعلّم عنده، وهو المعلّم له! ضرورة أنّ علم المعلّم يكون أساساً لعلوم المتعلّم، دون العكس.

لكنّ مؤونة جوابه ليس علينا، بل على الله عزّ وجلّ يوم القيامة، فسوف يجيب بما أراد ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾[٣].

السادس: ما خطر ببالي أيضاً من أنّ التأمّل في سورة فاتحة الكتاب يرشد إلى إمامة عليّ عليه السلام.

توضيح ذلك أنّه تعالى في تلك السورة فسّر «الصراط المستقيم» بقوله: ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ولاشكّ لأحدٍ منّا ومنهم في كون عليّ من الذين أنعم الله عليهم بالعلم والإيمان، والعمل والزهد، والتقى والورع، وإلّا لم يجعلوه رابع الخلفاء الأربعة.

بل لاشكّ لأحدٍ من الفريقين في دخوله عليه السلام في طوائف ثلاث من الطوائف الأربع الذين فسّر الله المنعم عليهم بها في آيةٍ أُخرى، أعني قوله تعالى: ﴿فَأُولَـٰئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ ٱلنَّبِيِّينَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَاءِ وَٱلصَّالِحِينَ﴾[٤].

وكما لاشكّ في ذلك لأحدٍ من الفريقين في عدم دخوله عليه السلام في المغضوب عليهم أبداً ولو طرفة عين؛ لأنّه عليه السلام أسلم قبل بلوغه، وبلغ مسلماً، وإليه أشار ولده الإمام

---

١. البقرة: ١٨٩.

٢. الصواعق المحرقة: ١٨٩.

٣. الفجر: ١٤.

٤. النساء: ٦٩.

زين العابدين عليه السلام في خبر الشام بقوله: «أنا ابن من ضرب خراطيم الخلق حتّى قالوا: لا إله إلّا الله، أنا ابن من ضرب بين يدي رسول الله بسيفين، وطعن برمحين، وهاجر الهجرتين، وبايع البيعتين، وقاتل ببدر وحُنَين، ولم يكفر بالله طرفة عين»[1].

وبعد بلوغه عليه السلام لم يفرّ من زحفٍ أبداً، بل ثبت في المواطن كلّها، كما قال الله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾[2] فامتثل أمر الله، واتّبع رضوان الله، ولم يصدر منه ذنب يوجب غضب ربّه عليه، ولا كذلك غيره، بل هو متيقّن الدخول في هذا العنوان ولو في برهةٍ من الزمان، أعني زمان الجاهليّة وما قبل البعثة من جهة الكفر وهو واضح، بل وبعد البعثة وقبول الإسلام أيضاً؛ بناءً على ما روته رواتهم، ودوّنه في كتبهم أعلامهم، وجرت به أقلامهم لو لم يتعمّدوا الكذب على ائمتهم.

ففي المناقب ما لفظه:

فصل في غزاة خيبر: أبو كريب ومحمد بن يحيى الأزدي في أماليهما، ومحمد بن إسحاق والعماري في مغازيهما، والنظري والبلاذري في تاريخهما، والثعلبي والواحدي في تفسيرهما، وأحمد بن حنبل وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما، وأحمد والسمعاني وأبو السعادات في فضائلهم، وأبو نعيم في حليته، والاشتهي في اعتقاده، وأبو بكر البيهقي في دلائل النبوّة، والترمذي في جامعه، وابن ماجة في سننه، وابن بطّة في إبانته من سبعة عشر طريقاً عن عبدالله بن عبّاس، وعبدالله بن عمر وسهل بن سعد، وسلمة بن الأكوع، وبريدة الأسلمي، وعمران بن الحصين، وعبدالرحمن بن أبي ليلىٰ، عن أبيه،

---

١. من خطبته عليه السلام في مجلس يزيد بدمشق لمّا أُدخل وباقي الأسرىٰ عليه، فأوعز يزيد إلى خطيب دمشق أن يصعد المنبر ويبالغ في ذمّ الحسين عليه السلام وأبيه عليه السلام، فانبرىٰ الإمام زين العابدين عليه السلام وطلب من يزيد أن يتكلّم، فتكلّم بهذه الخطبة الرائعة معرّفاً نفسه وأُسرته من الفضائل والمكارم. راجع نصّ الخطبة في مناقب آل أبي طالب، ج ٤، ص ١٨١ عن كتاب الأحمر، عن الأوزاعي، و نفس المهموم، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٢، والكامل للبهائي، ج ٢، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢. وانظر: حياة الإمام زين العابدين، للقرشي، ١٧٥ـ١٧٧، وسلسلة أعلام الهداية (الإمام زين العابدين)، الذي يصدرها المجمع العالمي لأهل البيت، الرقم: ٦٤ ـ ٦٦.

٢. الأنفال: ٤٥.

وأبي سعيد الخدري، وجابر الأنصاري، وسعد بن أبي وقّاص، وأبي هريرة:

أنّه لمّا خرج بخيبر بعث النبيّ ﷺ أبا بكر برايته مع المهاجرين في رايةٍ بيضاء، فعاد يؤنّب قومه ويثبّطونه، ثمّ بعث عمر من بعده فرجع يجبّن أصحابه ويجبّنونه حتّى ساء النبيّ ﷺ ذلك، فقال: «لأُعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، كرّاراً غيراً فرّار...» الحديث[1].

ولابن أبي الحديد[2] في هذا العنوان بنصّ القرآن قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلىٰ فِئَةٍ فَقَدْ باءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللّٰهِ وَمَأْواهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المَصِيرُ﴾[3] ودعوى التوبة وإن كانت ممكنة، ولا أقول كما يقول الإماميّة: إنّها تحتاج إلى إثبات، ثمّ قبولها إلىٰ إثبات آخر؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللّٰهُ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ عَلىٰ مَنْ يَشاءُ﴾[4] وأنّىٰ لنا العلم بمشيئة الله والوحي منقطع؟

بل قد يظنّ بالعدم أو يستدلّ له بعدم نزول آية في ذلك، فإنّه غسل في كتابه درن الخطأ، أو ترك الأولى عن خلفائه بمثل قوله في آدم: ﴿فَتابَ عَلَيْهِ وَهَدىٰ﴾[5] وقوله في داود: ﴿فَغَفَرْنا لَهُ ذٰلِكَ﴾[6]، ونحو ذلك من الآيات النازلة في مثل تلك المقامات، وهما وإن لم يكونا خليفة الله بل خليفة الناس، إلّا أنّهم زعموا أنّ لله فيه رضىً، فلو وقع منهما شيء من ذلك ـ أي من التوبة والقبول ـ لكانا أولىٰ قطعاً بنزول آية يغسل عنهما دنس هذا الذنب العظيم من الثلاثة الذين خلّفوا في الأرض وإن لم يكونا أولى من آدم وداود، فعدم نزول شيء في ذلك يورث الظنّ أو الجزم بالعدم.

---

١. مناقب آل أبي طالب، ج٣، ص١٥٢.

٢. شرح نهج البلاغة، ج١، ص١٥٧ وما بعده.

٣. الأنفال: ١٦.

٤. التوبة: ٢٧.

٥. طه: ١٢٢.

٦. ص: ٢٥.

وتوهم أنّ غسل درن الأنبياء إنّما احتيج إليه لسبق ذكر درنهم بالخصوص في الكتاب العزيز، وذنبهما لم يذكر في الكتاب بالخصوص حتّى يحتاج إلى غسله بنزول آية في ذلك، بل غاية الأمر دخولهما في عموم الآيات الواردة في الفرار من الزحف.

يدفعه: أنّ ذنب الثلاثة الذين خلّفوا في الأرض أيضاً كذلك، فإنّه لم يذكر في الكتاب الكريم بالخصوص، بل غاية الأمر دخولهم في عموم الآيات الواردة في التخلّف عن الجهاد، وإنّما ذكر ذنبهم، وعلم دخولهم في المتخلّفين بنفس الآية الواردة في توبتهم وتوبة الله عليهم، وهذا كلام ظاهر لمن أنصف.

وكيف كان، فلا أقول شيئاً من ذلك، كما يقوله الإماميّة، بل أقول بعد ثبوت التوبة والقبول أيضاً: لاشكّ في دخولهما في هذا العنوان في برهةٍ من الزمان، وعدم دخول عليّ عليه السلام فيه أصلاً، ولاشكّ في تغاير الصراطين؛ لأنّ صراطهما إمامة أنفسهما، وصراط عليّ إمامته دونهما، فهذا يقول: أنا إمام، لا أنتما، وهما يقولان بالعكس، والإمامة من الدين عند الفريقين، كما يشهد له ما رووه من أنّ «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّةً»؛ ولاستحقاق منكرها العقاب بإجماع الفريقين.

ولاشكّ في عدم إمكان دخول الصراطين كليهما في المستقيم، ضرورة امتناع دخول المتناقضين؛ ولإجماع الفريقين على استقامة أحدهما، وبطلان الآخر وعدم استقامته. كما لاشكّ في عدم جواز طرحهما وإحداث إمام آخر، وسلوك صراطٍ غير الصراطين، ولا في بطلان التخيّر بينهما، كما يتخيّر المجتهد عند تعارض الخبرين بإجماع الفريقين، ولا في بطلان التصويب حتّى عند العامّة بأن يكون إمام كلّ فريقٍ من أدّىٰ إليه ظنّه وإن قالوا به في سائر الأحكام، إلّا أنّهم لم يقوموا به في مسألة الإمامة، وإن قالوا به لتركوا لعن الإماميّة وعداوتهم، واعتذروا بأنّ إمامة عليّ عليه السلام ممّا أدّى إليه ظنّهم.

فانظر بعين إنصافك حينئذٍ ماذا ترىٰ؟ وإنّ أيّ الصراطين داخل فيه وأيّهما خارج؟ أوليس العقل والعرف يقضيان حينئذٍ بأنّ الداخل فيه هو صراط المنعم عليه، الذي

لم يدخل في المغضوب عليهم أبداً، فيكون المهديّون إليه أصحاب الصراط السويّ ومن اهتدىٰ؟

وممّا حرّرنا يظهر أنّ ما ورد في عدّةٍ من أخبارنا[١]، وفي غير واحدٍ من أخبار أهل السنّة من تفسير «الصراط المستقيم» بعليٍّ عليه السلام أو به وبذرّيته[٢] ليس من التأويل الذي لا يعلمه إلّا الله والراسخون في العلم، كالتفاسير الواردة في الآيات المتشابهات، بل ممّا يساعد عليه ظاهر اللفظ الموصوف بقوله: ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمتَ عَلَيهِمْ غَيْرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم﴾ بضميمة ما علم من الخارج من دخوله عليه السلام في العنوان الأوّل، وعدم دخوله في العنوان الثاني أبداً، كما أنّ ما ورد في بعض أخبارهم[٣]، من تفسيره برسول الله صلى الله عليه وآله وصاحبيه بعده أيضاً كذلك، ولذا قال شيخنا العلّامة البلاغي رحمه الله في تفسيره بعد الإشارة إلىٰ أخبار الطرفين: وكلّما صحّ من ذلك فهو من باب النصّ على أحد المصاديق أو أظهرها[٤].

لكنّك قد عرفت عدم إمكان دخول صراط صاحبيه فيه وإن قلنا: إنّهما أيضاً من مصاديق المنعم عليهم، فافهم. فمن فسّره منهم بهما برأيه فقد تنكّب عن لاحب النهج كما هو واضح من البيان الذي قدّمناه، والبرهان الذي أسلفناه، وأنّ المتعيّن للدخول هو

---

١. راجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤، ح ٢٥، وتفسير القمّي، ج ١، ص ٢٨ و التبيان، ج ١، ص ٣٤٠، ضمن تفسير الآية ٦ من سورة الفاتحة. وانظر: معاني الأخبار، ص ٣٢، ح ٢ و ٣، باب معنى الصراط.

٢. انظر: شواهد التنزيل، ج ١، ص ٥٧ ـ ٦٦.

٣. انظر: تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٤٤ ضمن تفسير سورة الفاتحة.

٤. قال العلّامة البلاغي في تفسيره: «إنّ الصراط هو الطريق المستقيم، أي ما لا انحراف فيه ولا اعوجاج، وهو أقرب نهج موصل إلى المقصود، ويكون سالكه أبعد من الضلال وخوفه... وفي تفسير البرهان نقلاً عن تفسير وكيع بن الجراح، مسنداً عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾ قال: «قولوا يا معاشر العباد، أرشدنا إلى حبّ محمّد وأهل بيته». وعن تفسير الثعلبي، مسنداً عن أبي بردة، قال: «صراط محمد وأهل بيته». وفي روايات الإماميّة أنّه أمر المؤمنين، أو أنّه الأئمّة. وكلّما صحّ من ذلك فهو من باب النصّ على أحد المصاديق أو أظهرها...» راجع: آلاء الرحمن في تفسير القرآن، ج ١، ص ٦٣.

صراط عليّ عليه السلام فيكون هو الأقوم، و ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[1] كلّ من تدبرّ فيه، إلّا من مال عن الحقّ وهو يعلم.

فإن قلت: ربّما يكون من أذنب ذنباً واحداً بعد ما تاب وأصلح أزهد وأعبد وأتقىٰ وأورع ممّن لم يذنب، فلعلّهما صارا بعد التوبة كذلك، فيكون صراطهما بعد خروجهما عن العنوان الثاني، ودخولهما في العنوان الأوّل، أولى بالدخول في الآية.

قلت: أوّلاً: إنّ ذلك غير معقول، وكيف يمكن أن يكون من أذنب ولو ذنباً واحداً أفضل ممّن لمن يذنب أبداً وإن عبد ما عبد؟ كيف وهو يقول ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[2] وحقيقة التقوى هو الاجتناب عن الذنوب؟!

وثانياً: بعد تسليم ذلك من المعلوم ضرورةً أنّ مجرّد «لعلّ» لايكفي، بل لابدّ من إثباته، ولا سبيل لهم إليه إلّا بأخبار انفردوا بروايتها ـ لو تمّت دلالتها ولا حجّة علينا فيها ـ كما أنّ لنا إثبات عكس ذلك بأخبارنا، لكن لا حجّة عليهم فيها، بل لنا إثبات العكس بأخبار اشترك الفريقان في روايتها وتدوينها، فيكون حجّة عليهم أيضاً.

وقد اعترف جمع من أعيانهم بأفضليّة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام من بين جميع الأمّة، إلّا أنّهم حمدوا الله على تقديم المفضول على الفاضل، لحكمةٍ علمها ونبّأه بما لايعلم في السماوات ولا في الأرض أم بظاهر من القول، لكنّا تنزّلنا في هذا المقام عن ذلك مماشاةً، وأغمضنا عمّا ورد في فضائل الإمام عليّ عليه السلام، وقصدنا الهداية والتمسّك بظاهر آيات الحمد، فهُدينا إلى التي هي أقوم بالبيان الذي تقدّم ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَنْ يَشَاءُ﴾[3].

فإن قلت: إنّ المشتقّ حقيقة فيما تلبّس بالمبدأ فعلاً، ومجاز فيما انقضى عنه المبدأ. وبعد تسليم التوبة والقبول يدخلان في المنعم عليهم، ويكونان من أفراده حقيقةً،

---

١. الإسراء: ٩.

٢. الحجرات: ١٣.

٣. الأنعام: ٨٨.

ولا يصدق عليهما العنوان الآخر إلّا مجازاً؛ لانقضاء المبدأ عنهما.

قلت: نعم، بعد التسليم يكون الأمر كما ذكرت، لكنّا ذكرنا الجواب عن ذلك، وهو أنّه عند تعارض صراطي المنعم عليهما، وعدم إمكان دخول الصراطين؛ للتناقض وللإجماع، وعدم جواز طرحهما وبطلان التخيير بينهما بالإجماع، كان الأولى بالدخول بل المتعيّن هو صراط من لم يتلبّس بالمبدأ الآخر أصلاً، لا من تلبّس وانقضى عقلاً وعرفاً، كما بيّنا، نظير ما قال المولى: أعتق عبداً مؤمناً غير مشرك، ووجد عبدان مؤمنان، أحدهما لم يشرك أبداً، والآخر قد أشرك في زمان، وبطل التخيير بينهما بدليلٍ من خارج فاحتجنا إلى التعيين، فإنّ العقل والعرف حينئذٍ يعيّن الأوّل، وهذا واضح جداً، فاستقم.

فإن قلت: إنّ سائر المعاصي أيضاً يوجب غضب الجبّار، على ما نطقت به الأخبار وإن لم يكن منصوصاً عليه في الكتاب الكريم، وعلىٰ هذا ففسّاق الشيعة مغضوب عليهم وصراطهم إمامة عليّ عليه السلام.

قلت: إن أُريد من الصراط العقائد خاصّةً، فصراط هؤلاء موافق لصراط المنعم عليه، وآيات الحمد تدلّ على بطلان صراط المغضوب عليهم إذا تغايرا، وهذا واضح. وإن أُريد منه الأعمّ منها ومن العمل، كما هو الظاهر بقرينة قوله تعالىٰ في سورة الأنعام: ﴿وَزَكَرِيّا وَيَحْيىٰ وَعِيسىٰ وَإِلْياسَ كُلٌّ مِنَ الصّالِحِينَ﴾ إلى أن قال: ﴿وَهَدَيْناهُمْ إِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ والمراد: توفيق الإيمان والعمل؛ لأنّ الصالحين ظاهر في فاعلي الأعمال الصالحة، إلى أن قال: ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللّٰهُ فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ﴾[1] وبقرينة قوله تعالى: ـ حكاية عن عيسىٰ عليه السلام ـ ﴿إِنَّ اللّٰهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هٰذا صِراطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[2].

---

١. الأنعام: ٩٠.

٢. آل عمران: ٥١.

كما أنّ الظاهر من إنعام الله أيضاً ذلك بقرينة قوله تعالىٰ في سورة مريم: ﴿أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ إلى أن قال: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَٰنِ خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً﴾[1].

ولعلّه لما ذكرنا فسّر أمير المؤمنين عليه السلام على ما رواه في الصافي، قوله تعالىٰ في سورة الحمد: ﴿أَنْعَمتَ عَلَيهِمْ﴾ بقوله: بالتوفيق لدينك وطاعتك، لا بالمال والصحّة، فإنّهم قد يكونون كفّاراً أو فسّاقاً. قال: وهم الذين قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَـٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَحَسُنَ أُولَـٰئِكَ رَفِيقاً﴾[2]، لا أنّها من التفسير بالباطن الذي علمه مخزون عنده وعند ولده عليهم السلام.

فنقول: صراط هؤلاء ـ يعني فسّاق الشيعة ـ مركّب، ففي العقائد وبعض الأعمال موافق لصراطهم المنعم عليه، وفي بعض الأعمال مخالف. فآيات الحمد تدلّ علىٰ حقّية صراطهم في الموافق، وبطلانه وعدم استقامته في المخالف، كما كان فسّاق المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل نزول الإمامة أيضاً كذلك، ولذا أمره تعالىٰ البراءة من أعمال العُصاة بقوله: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمّا تَعْمَلُونَ﴾[3]، ولاتدلّ علىٰ بطلان صراطهم مطلقاً حتّىٰ فيما وافق، وهذا بديهيّ، والله الهادي إلى الحقّ.

وحاصل هذا الدليل: أنّ الله تعالىٰ أمرنا بتلاوة سورةٍ في كلّ يومٍ عشر مرّات تدلّ آياتها علىٰ طلب الاهتداء من الله إلىٰ إمامة الإمام عليّ عليه السلام وخلافته، والتوفيق للثبات عليه، فكيف لاتكون إمامته حقّاً؟

ثمّ لايذهب على إخواننا المسلمين، أنّنا لم نطعن في الخليفتين، ولم نذكرهما بسوء وشين، بل ولم نترك الأدب في مقام البحث والاحتجاج، فإنّا لانتركه حتّى في الاحتجاج مع الكافرين، فكيف مع المسلمين؟! والإشارة إلى كفرهما في زمان

---

١. مريم: ٥٨.

٢. تفسير الصافي، ج ١، ص٨٦ ضمن تفسير سورة الفاتحة.

٣. الشعراء: ٢١٦.

الجاهليّة، وإلى فرارهما من الزحف في الإسلام، إنّما كان لأجل توضيح دلالة الدليل من ظاهر التنزيل، الهادي كلّ من استرشد إلى سواء السبيل، مع كونه مسلّماً عندهم، وجرت به أقلامهم في كتبهم، فإن كان ذلك يعدّ إساءة فقد سبقونا إليه، وإن كان يعدّ إحساناً فقد أحسنّا إليهما، وعدّ ذلك منّا إساءةً ومنهم إحساناً لايحسب عند المنصف إلّا ظلماً وعدواناً.

وبالجملة، فلم نذكر فيهما إلّا ما هو مسطور في كتبهم، ولم نقل عليهم إلّا آية من كتاب ربّهم؛ لينظر الناظر فيها بعين الإنصاف ماذا يرى، ويحكم فيه بما يرى.

ولو بُني علىٰ ترك مثل ذلك لانسدّت طرق الاستدلال في كلّ باب، وذهبت الحجّة من البين. وكيف يمكن ذلك وهو يقول: ﴿وَهَدَيْناهُ اَلنَّجْدَيْنِ﴾[١].

فما أنصفنا من عدّ ذلك منّا إساءةً ومنهم إحساناً، وحسب ذلك منّا كفراً ومنهم حبّاً وإيماناً!

وممّا ذكرنا ظهر صحّة التمسّك لما رمناه بآيةٍ أخرىٰ أيضاً، وهي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنِ اَتَّبَعَ رِضْوانَ اللّٰهِ كَمَنْ بٰاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اَللّٰهِ﴾[٢]، وبآية أُخرى أيضاً وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[٣]؛ فإنّها توجب القطع لكلّ من أنصف ولم يعاند بأنّ رسول الله ﷺ دعاهم إلى إمامة عليّ عليه السلام وخلافته بعده ولو في غير يوم الغدير ولو بغير هذا اللفظ أعني «من كنت مولاه»؛ لما عرفت من أنّ إمامته هو الداخل في الصراط المستقيم؛ لدخوله عليه السلام في المنعم عليهم، وعدم دخوله في المغضوب عليهم أبداً باتّفاق الفريقين، ولو لم يكن دعاهم إليه لم يكن داعياً إلى صراطٍ مستقيم. وهذا واضح جدّاً ﴿أُنْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ اَلآياتِ ثُمَّ اُنْظُرْ أَنّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[٤].

---

١. البلد: ١٠.

٢. آل عمران: ١٦٢.

٣. المؤمنون: ٧٣.

٤. المائدة: ٧٥.

حديث يوم خيبر

السابع: قولهﷺ ـ يوم خيبر في الحديث المتواتر من طرق العامّة، والمستفيض من طرق الخاصّة ـ: «لأُعطينَّ الرايةَ غداً رجلاً يُحِبُّ اللهَ ورسولَه، ويُحِبّه الله ورسولُه»[1].

فإنّ بعض الإمامية استدلّ به علىٰ تطبيق قوله تعالىٰ: ﴿يُحِبُّـهُمْ وَيُـحِبُّونَهُ﴾ علىٰ عليٍّ عليه السلام في الآية المتقدّمة التي جعلها الفخر دليلاً علـى إمـامة خـليفته بـعد تـقدير الأوصاف الثلاثة بفكره، وتطبيقها عليه، فاغتاظ منه، وأخذ في الردّ بعد لعنهم بأنّه من أخبار الآحاد، وبمنع دلالته على انتفاء الأوصاف عن خليفته؛ لأنّه من دليل الخطاب، وبأنّه لو سلّم دلالته فإنّما يدلّ على انتفاء مجموع الأوصاف التي منها كونه كرّاراً غير فرّار، واعترف بانتفاء ذلك الوصف في إمامه، فيكون نفي المجموع باعتباره.

أقول: أمّا دعوى كونه من الآحاد، فالسير بيننا وبينه، فقد نقل في غاية المرام خمسة وثلاثين حديثاً من طرقهم، وثلاثة من طرقنا، فلاحظ. وقد عرفت ما نقله في المناقب في الوجه السابق، مع أنّ الخبر المذكور مفهوماً ومنطوقاً معتضد بـالكتاب القـطعيّ الصدور، ولاشكّ في حجّيّة الخبر حينئذٍ بين الفريقين وإن كان من الآحاد، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾[2] وقـال تـعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاّ مُتَحَرِّفاً لِقِتالٍ أَوْ مُتَحَيِّـزاً إِلىٰ فِئَةٍ فَـقَدْ بـاءَ بِـغَضَبٍ مِـنَ اللّهِ﴾[3]، ولاشكّ لأحدٍ منّا ومنهم في كون الإمام عليّ عليه السلام من أهل ذلك الصفّ، بل من

---

١. استفاض الحديث في كتب الجمهور، وتناقله المحدّثون والفقهاء وأرباب المناقب والسير والرجـال، عـلى سـبيل المثال لا الحصر، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧١، ح ٣٢ من كتاب فضائل الصحابة؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٨، ح ٣٧٢٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٨٥ وج ٤، ص ٥٢؛ سنن الكبرى، ج ٩، ص ١٣١، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٨٢؛ دلائل النبوة، ج ٤، ص ٢٠٨ و ٢١٣؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٥؛ خصائص إمام عليّ بن أبي طالب، ص ١٣ و ١٥، وراجع كتب التاريخ والسيرة، حوادث السنة السابعة، فتح خيبر.

٢. الصف: ٤.

٣. الأنفال: ١٦.

أفضل أهل ذلك الصفّ.

وقد عرفت في الوجه السابق اعترافهم بفرارهما في خيبر من الزحف، الموجب للغضب بنصّ الآية، غير المجامع مع الحبّ بالضرورة؛ لاستحالة اجتماع النقيضين، وكيف يحبّ الله من يغضب عليه؟! أم كيف يغضب على من يحبّه؟ فإنّ ذلك غير معقول، بضرورة جميع العقول.

نعم، يمكن دعوى توبتهما ليدخلا بعد ذلك في من يحبّه الله، لكن من المعلوم أنّه يحتاج إلى إثبات.

وبعده أيضاً لاشكّ في كون من نصّ عليه رسول الله بأنّه ممّن يحبّ الله ويحبّه الله باتّفاق الفريقين، أولى بخلافة الله من غيره، كما عرفت نظيره في الوجه السابق، بل هذا يكون دليلاً متقناً علىٰ خلافته ﷺ؛ لأنّه ادّعى الخلافة لنفسه، وقد علم الربّ أنّه سيدّعي ذلك ومع ذلك أحبّه، ولو كان كاذباً في ذلك لما أحبّه، كما اعترف به الفخر عند الاستدلال على إمامة إمامه بآية الارتداد بعد تأويلها وتطبيقها عليه، حسبما مرّت الإشارة إليه في الموضع الأوّل.

وأمّا منع الدلالة، فكأنّه غفل عن قرينة المقام وهو أنّهما فرّا في اليومين السابقين، وصارا من المغضوب عليهم غير المحبوبين، فدلالة الحديث معتضدة بدلالة الكتاب الكريم، كما أشرنا إليه آنفاً. فلاشكّ في حجّيّته وإن كان من دليل الخطاب.

وأمّا كون النفي باعتبار المجموع باعتبار أنّ إمامهم لم يكن كرّاراً غير فرّار ـ على ما اعترف به ـ، ففيه أنّ ذلك يكفينا؛ لأنّ الفرّار لايصلح للقيادة؛ لأنّه ينكس راية الإسلام ويلبسها ذلّاً، وإذا فرّ يفرّ القوم، ويهزم الجمع ﴿وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ * بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾.[1]

---

١. القمر: ٤٥ و٤٦.

أُولي الأمر هم أهل البيت

الثامن: ما خطر ببالي أيضاً من دلالة قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللّٰهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1] علىٰ حقّيّة مذهبنا لا من جهة تفسير «أُولي الأمر» في أخبارنا بالأئمّة عليهم السلام، وفي بعض أخبارهم بعليّ عليه السلام، بل بظاهر اللفظ المقرون بالقرينة العقليّة القطعيّة.

توضيح ذلك، من المحسوس بالعيان أنّ لكلّ قومٍ من المسلمين، وكلّ قبيلة وعشيرة منهم رئيس، هو صاحب أمرهم ونهيهم، قد ترأّس عليهم بالوراثة من أبيه، أو بقوّة ساعده وسيفه، أو بجعل عشيرته وقومه بالرضا والاختيار، لا بالكره والإجبار. فلو أريد مطلق صاحب الأمر منهم لدلّ على وجوب إطاعة العشائر والقبائل لرؤسائهم، ولم يختصّ ذلك بالسلطان؛ لأنّ التقييد يحتاج إلى برهان.

وما ورد في بعض أخبارنا من قوله صلى الله عليه وآله: «طاعة السلطان فريضة» لايصلح دليلاً للتقيّد؛ لعدم التنافي كما هو واضح، مع أنّه معلّل بقوله صلى الله عليه وآله؛ لأنّ الله يقول: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[2]، فتختصّ دلالة الخبر، بمعونة التعليل على وجوب التقيّة من السلطان الجائر، والآية الشريفة ليست في مقام بيان وجوب التقيّة باتّفاق الفريقين؛ ولقوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ﴾، ووجوب التقيّة لايختصّ بما إذا كان التقيّ منه مسلماً، بل يجري في الكافر أيضاً، بل فيه أوضح، ولذا قال تعالى في آية أخرىٰ: ﴿إِلّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقاةً﴾[3].

وبالجملة، فإطلاقها يقتضي ما ذكرنا، وهو قبيح بالوجدان، ضروريّ البطلان؛ لأنّه يؤدّي إلى الإفساد ونهب الأموال، وهتك الأعراض وقتل النفوس، والأمر بالمنكر

---

١. النساء: ٥٩.

٢. البقرة: ١٩٥.

٣. آل عمران: ٢٨.

والنهي عن المعروف، كما هو محسوس بالعيان، بل ووجوب طاعة سلاطينهم أيضاً كذلك، فربّما يأمرون بالقتل والنهب ظلماً، وربّما يتعدّد السلطان في بعض الأزمان، كما نشاهد في زماننا بالحسّ والعيان، فسلطان في بخارا وسلطان آخر بالقسطنطينيّة، وسلطان بالحجاز وآخر باليمن وكلاهما من أهل السنّة، وربّما يريد كلٌّ منهما قتال الآخر[١] ليأخذ من أرض صاحبه قطعةً ويوسّع في ملكه، ونحو ذلك من الأغراض الفاسدة، فيأمر كلٌّ منهما جنوده ورعاياه ـ وهم مسلمون ـ بقتال الآخر، و لا يمكن أن يقال: أحدهما باغٍ والآخر غير باغٍ، بل كلاهما باغيان؛ للعلم بفساد غرض كلٍّ منهما، فيجب على المسلمين قتال بعضهم بعضاً من جهة أمر سلطان كلّ فريقٍ به؛ بناءً علىٰ ما زعموا من تفسير «أولي الأمر» بالسلاطين، وهو كما ترىٰ بديهيّ البطلان، بل من وساوس الشيطان؛ إذ هو مع كونه قبيحاً عقلاً خلاف ما نطق به القرآن بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللّٰهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ﴾[٢] وقوله: ﴿إِنَّ اللّٰهَ لا يَظْلِمُ النّاسَ شَيْئاً﴾[٣]، والأمر بطاعة أمثال هؤلاء أمر بالفحشاء، وأمر بالظلم، فالمراد بحكم هذه القرينة القطعيّة من جعله الله من المسلمين صاحب الأمر والنهي، وقرن طاعته بطاعة نفسه ورسوله، فيكون خليفة لنفسه على عباده في أرضه، فدلّ على أنّ من المسلمين من جعله الله كذلك.

وإن شئت قلت: الأمر دائر بين أن يراد منه مطلق صاحب الأمر ـ وإن كان بجعل المسلمين ـ، أو من جعله الله صاحب أمره ونهيه، ولمّا بطل الأوّل تعيّن الثاني، فدلّ على بطلان مذهبهم من عدم النصب، وحينئذٍ فنقول: قد اتّفقت الأُمّة كلّها علىٰ عدم نصب غيره ﷺ؛ لأنّهم بين قائل بعدم النصب أصلاً، وبين قائل بنصبه ﷺ، فتعيّن أنّه المنصوب، وهو المطلوب.

وأيضاً لايعقل من الله إيجاب طاعة أمر ونهي يخالف أمره ونهيه تعالىٰ، فلابدّ أن

---

١. كما نشاهده كلّ يوم.

٢. الأعراف: ٢٨.

٣. يونس: ٤٤.

يكون المراد من «أُولي الأمر» أشخاصاً مخصوصين، يوافق أمرهم ونهيهم أمره تعالىٰ ونهيه بحيث يُستكشف بأمرهم ونهيهم أمره ونهيه، كما يُستكشفان بأمر الرسول ونهيه، وذلك يتوقّف على علم تلك الأشخاص بجميع أحكامه تعالى، بل وعلى عصمتهم مع ذلك حتّى عن الخطأ.

فالمراد من «أُولي الأمر» بهذه القرينة العقليّة القطعيّة أشخاص يكونون كذلك، لا مطلق «أُولي الأمر»، ولا يدّعون ذلك في خلفائهم، بل قد ملأوا كتبهم من زلّاتهم في العلم والعمل، فالمراد: الأئمّة الإثنا عشر؛ إذ لا قول في الأمّة بعصمة أحدٍ غيرهم[1]، ولا بعلمه بجميع الأحكام.

إذن الأمر دائر بين إرادة العامّ أو الخاصّ، ولمّا بطل الأوّل تعيّن الثاني، ومع قطع النظر عن تفسيره في الأخبار بالأئمّة الأطهار.

فإن قلت: لا مانع عقلاً من إيجاب طاعة أُولي الأمر مطلقاً غاية الأمر أن يقيّد بمثل قوله: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[2]، كما في إطاعة الوالدين.

قلت: تقييد طاعتهم بهذا القيد ـ مع أنّهم لايقولون به ـ يوجب على الرعيّة مخالفة

---

١. ولفهم معنىٰ «العصمة» وعقيدة الشيعة حولها وكيفيّة عصمة الأنبياء والأئمّة الأطهار عليهم السلام راجع كتاب الاعتقادات، ص ٩٩، باب الاعتقاد في العصمة، ومتشابهات القرآن ومختلفه لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٠٤، ومنهاج البراعة في شرح نهج البلاغة للخوئي، ج ٢، ص ٩٧ وما بعده، ط تهران، وأوائل المقالات، ص ٢٩ ـ ٣٠، ط ٢، والميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ١٣٨ و ج ٥، ص ٨٠ وما بعده، و بحار الأنوار، ج ١١، ص ٧٢ و الألفين، ج ١، ص ٥١ ـ ٢٢٢ و ج ٢، ص ١ ـ ١٨٤، وكتاب تنزيه الأنبياء، ص ١٢٢، وأصل الشيعة وأصولها، ص ٧٨ ط ٨، وأسرار الحكم، ج ١، ص ٤٠٢ وما بعده.

٢. تعدّدت ألفاظ هذا الحديث، فتارة بتقديم وتأخير، وتارة: «لا طاعة في معصية الله إنّما الطاعة...»، وتارة: «لا طاعة لأحدٍ في...»، وتارة: «لا طاعة لبشر في...»، وتارة بلفظ «معصية الله» بدل: «معصية الخالق»، وكذلك ورد الحديث بلفظ «لا طاعة لمن لم يطع الله».انظر: مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩ و ٣١ و ٤٠٩ و ج ٣، ص ٢١٣ و ج ٤، ص ٤٢٦ و ٤٢٧ و ج ٥، ص ٦٦ و ٦٧، و السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٢٤ و ١٢٧ و ج ٨، ص ١٥٦، و المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٣ و ٣٥٦ و ٤٤٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ١٢، ص ٥٤٣ و ٥٤٥ و ٥٤٦؛ مصنف عبدالرزاق، ج ١١، ص ٣٣٥، ح ٢٠٧٠٠، و تاريخ بغداد، ج ٣، ص ١٤٥ و ج ١٠، ص ٢٢، وغيرها.

سلطانهم في بعض الموارد، والفحص عن الحكم الشرعيّ ـ مع الجهل كما هو الغالب ـ حتّى يعلم الموافقة أو المخالفة. وهذا ممّا يوجب اختلال نظام السلطان ونظام الرعيّة، فلابدّ أن يكون طاعته مطلقاً كطاعة الرسول، كما هو مذهبنا ومذهبهم أيضاً، فلايقاس بالوالدين.

وأيضاً الأمر بالطاعة إرشاديّ، وتأكيد لحكم العقل بالنسبة إلى الله ورسوله، لامولويّ، كما هو بديهيّ، فكذا بالنسبة إلى أُولي الأمر، ولايحكم العقل بوجوب طاعة غير المعصوم حتّى يرشد الله إليه تأكيداً، فلابدّ أن يكون المراد ما ذكرنا، فافهم.

آية التطهير

التاسع: قوله تعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اَللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلبَيْتِ﴾[1]، فإنّها نزلت في النبيّ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين[2] على ما رواه الفريقان متواتراً في كتبهم، وقد وقفنا من ذلك من طرقنا على ما يزيد علىٰ ثلاثين خبراً، ومن طرقهم على ما يزيد على أربعين، وفيها ما هو من صحيح البخاري ومن صحيح مسلم، فراجع[3].

فإذا ثبت طهارته ﷺ من الرجس ثبتت إمامته ﷺ، ضرورة أنّ الظاهر من الرجس لايدّعي الإمامة لنفسه كاذباً، ولاينسب من ادّعاه إلى التقمّص لو كان حقّاً، ولايتقاعد

---

١. الأحزاب: ٣٣.

٢. انظر: تفسير الطبري، ج ٢٢، ص ٥ ـ ٧، ط بولاق.

٣. أمّا المصادر التي نقلت ألفاظ حديث التطهير فكثيرة لاتحصىٰ، رواها أرباب الحديث والفقه، وأعلام التفسير والرجال والتراجم، والتاريخ والسيرة، وأصحاب المناقب والسير؛ كمسلم والترمذي، وابن أبي شيبة، والحاكم، والمتقي الهندي، والإمام أحمد، والطحاوي، والطبراني، والطبري، والثعلبي، وابن كثير، وجلال الدين السيوطي، والحاكم الحسكاني، والفخر الرازي، والزمخشري، وابن حجر صاحب الإصابة، وصاحب الصواعق المحرقة، وابن الأثير الجزري، وابن سعد، والشبلنجي، والحمويني، والخوارزمي، وابن المغازلي، والمحبّ الطبري، وابن عساكر، والذهبي، وغيرهم ما يحتاج إلى صفحات بأسماء هؤلاء الأعلام!

عن بيعته ما دام مختاراً، فإنّه ﷺ لم يبايع الخليفة إلّا لرعاية مصلحة الإسلام العامّة[1] على ما نطقت به أخبارهم أيضاً، وقد تقدّمت الإشارة إلى واحد منها، وهو ما رووه عن عائشة من أنّه لم يبايع إلى ستّة أشهر حتّى ماتت فاطمة، فتذكّر وراجع.

وهذا الاستدلال تمسّك بالكتاب بضميمة السنّة القطعيّة، ومركّب منهما، نظير تمسّكهم في منقبة أبي بكر بقوله تعالىٰ: ﴿إِذْ هُما فِي الغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللّٰهَ مَعَنا﴾[2]، فإنّه تمسّك بالكتاب بضميمة ماعلم من الخارج بالتواتر من أنّ المراد بالصاحب هو أبو بكر وإن كان لنا في دلالته كلام ظاهر، كما ورد في بعض أخبارنا[3].

بيانه أنّ مجرّد الصحبة لايدلّ على الفضيلة، وإلّا لكان كلّ الصحابة أخياراً، وليس كذلك قطعاً، كيف وفيهم المنافقون، كما أخبر الله عنهم وعن مقالاتهم في سورة الأحزاب؟ بل قد جعل الله نبيّه صاحب الكفّار في مواضع من كتابه، فقال: ﴿وَما صاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾[4] و﴿ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَما غَوىٰ﴾[5] إلى غير ذلك.

وكذا تسلية النبيّ له بقوله: ﴿لا تَحْزَنْ﴾، فإنّه أيضاً لايدلّ على فضلٍ، ضرورة أنّ تحزّن رفيق السفر، سواء كان من الأخيار أو من غيرهم يوجب ملالة الخواطر أو يزيد على ملالته، سيّما في مثل هذا السفر الحاصل بالإخراج والاضطرار، لا بالرضا

---

١. يقول الإمام عليّ ﷺ في كيفيّة بيعته وسببها في إحدىٰ رسائله إلى مالك الأشتر: «فأمسكت يدي حتّىٰ رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمّد ﷺ، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله، أرىٰ فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليَّ أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيّام قلائل» نهج البلاغة، رسالة الرقم ٦٢.

ومن يريد التفصيل في الموضوع فليراجع كتاب المراجعات، ص ٢٦١ ـ ٢٦٥، وكتاب السقيفة، فصل عليّ مع الخلفاء.

٢. التوبة: ٤٠.

٣. راجع: البرهان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ١٢٥ وما بعده ضمن تفسير الآية ٤٠ من سورة التوبة، تجد طائفة من هذه الأخبار.

٤. التكوير: ٢٢.

٥. النجم: ٢.

والاختيار، ولذا يتصدّى الإنسان بتسليته وإن كان من كان، وهذا من طبيعة البشر كما هو محسوس بالعيان، بل ربّما يؤدّي ترك تسلّيه، ورفع خوفه وحزنه إلى التضجّر والصراخ، فيطّلع عليه العدوّ، أو إلى موته، فيكون ذلك وتجهيزه كلّاً عليه، وهذا واضح محسوس.

وأمّا قوله: ﴿إِنَّ اللّٰهَ مَعَنا﴾، فكذلك؛ ضرورة أنّ «مع» للمصاحبة، والمراد منه ـ في مقام تسلية المحزون ـ هو الحفظ والنصرة، وشيء منهما لايدلّ على الفضيلة.

أمّا الأوّل، فلقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافِظٌ﴾[١] وقوله: ﴿وَرَبُّكَ عَلىٰ كُلِّ شَيءٍ حَفِيظٌ﴾[٢]. وأمّا النصرة، فلقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّٰهُ فِي مَواطِنَ كَثِيرَةٍ﴾[٣]، ومن المعلوم عدم كون كلّهم أخياراً، كما تقدّمت الإشارة إليه من القرآن، بل قد ينصر كافراً على كافر، كما أخبر عنه في أوّل سورة الروم، فكيف بنبيٍّ ومسلم على كافر؟ بل قد لايعذّب مستحقّ العذاب في الدنيا، لكونه عند النبي، كما قال تعالى: ﴿وَما كانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[٤].

وبالجملة، فالإتصاف عدم دلالة الآية على فضيلةٍ خاصّة، بل قد يقال بأنّ ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْها﴾[٥] يدلّ على غميزة!

حيث خصّ سكينته برسوله ولم يشاركه معه فيها، كما شارك معه المؤمنين فيها في قوله: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦]، سيّما مع ماعلم من عدم إنزالها عليه في خيبر، وإلّا لم يفرّ قطعاً، مع أنّه كان يومئذٍ أحوج إليها؛ وأفقر من ذلك

---

١. الطارق: ٤.
٢. سبأ: ٢١.
٣. التوبة: ٢٥.
٤. الأنفال: ٣٣.
٥. التوبة: ٤٠.
٦. الفتح: ٢٦.

اليوم، كما هو واضح، فعلم عدم استحقاقه لها؛ إذ لا بخل فيه تعالىٰ.

لكنّ الأنصاف منع دلالة الآية على عدم إيمانه حتّى مع الضميمة المذكورة، وإنّما هو إشعار لايبلغ حدّ الدلالة، وهذا أولى من إساءة الأدب في حقّ النبيّ، كما ارتكبه بعضهم من إرجاع ضمير سكينته إلى صاحبه؛ ليدلّ علىٰ فضيلته، وجعله البيضاوي أظهر؛ لكونه أحوج إليها من النبيّ وأفقر[1].

ولايكاد ينقضي تعجّبي منه، كيف غفل عن وضوح سخافة ما استدلّ به على ما استظهره؟! ألم يدر أنّه كان في خيبر أحوج إليها وأفقر، ومع ذلك لم ينزل عليه حتّى فرّ وأدبر؟

أم لم ير بالعين والبصر أنّه تعالى كثيراً ما ينزل فيضه على غنيٍّ ويزيد على غناه، ويمنعه عن الفقير والأفقر، فإنّه فعّال لما يشاء، ولايُسأل عمّا يفعل وهم يُسألون؟!

ألم يدر أنّه تعالى حكيم ينزل فيضه بقدر على محلٍّ عنده ذي قدر، كما أنزل القرآن على عبده اليتيم، لا على رجلٍ من القريتين عظيم، وقال: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[2]؟!

ثمّ بعد تسليم رجوع الضمير إليه أيضاً لايدلّ على فضل فيه لديه؛ لأنّ وجه إنزال السكينة في المقام غير مذكور في الكلام، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[3]، فلعلّ نزول السكينة هاهنا لم يكن لذلك، بل لئلّا يخرج من الغار، فيؤخذ نبيّه، ويُقتل بيد الكفّار.

فالأولى توقير النبيّ ﷺ وترك إساءة الأدب بإرجاع الضمير إلى غيره مع وجوده مع كونه خلاف الظاهر؛ لرجوع الضمائر كلّها إليه وإن استلزم ذلك ترك الاستدلال علىٰ

---

١. تفسير البيضاوي، ج ٢، ص ١٨٤، ضمن تفسير الآية ٤٠ من سورة التوبة، وفيه: «وهو الأظهر لأنّه كان مزعجاً!».

٢. الزخرف: ٣٢.

٣. الفتح: ٤.

فضيلة الخليفة، فلعلّه لايرضى به الخليفة، مع أنّ من همّ بذلك لم ينل ما رامه؛ لعدم الدلالة على كلّ تقدير، كما اتّضح ممّا ذكرناه غاية الاتّضاح.

كما أنّ الأولىٰ لبعض الإماميّة أيضاً ترك الاستدلال به على عدم إيمانه؛ لعدم الدلالة كما عرفت، وإنّما أطلت الكلام في ذلك ليكون شرحاً لما ورد في بعض أخبارنا المذكورة في تفاسير أصحابنا من أنّ الله لم يذكره بخير، وفّقنا الله لفهم كلمات الأئمّة، آمين.

حديث الثقلين

العاشر: ما تواتر من طرق الفريقين[1] من قوله ﷺ: «**إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبداً، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض**».

توضيح ذلك أنّه قد علم المراد من أهل بيته في الوجه السابق، والمراد من عدم افتراقهما ليس كون القرآن في جيب أهل البيت، وكونهم فيما بين الدفتين من القرآن بالضرورة، فالمراد أنّ كلّ ما حكم به أهل بيته، وكلّ عملٍ عملوا به فهو حكم القرآن، وإن لم يكن مذكوراً في ظاهره فهو مرموز إليه في باطنه؛ لقوله: ﴿وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾[2]، وقوله: ﴿تِبْياناً لِكُلِّ شَيءٍ﴾[3]؛ إذ لو حكموا بحكمٍ وعملوا بعملٍ، وكان القرآن علىٰ خلافه في ظاهره أو باطنه لحصل الافتراق، فدلّ على حجّيّة أقوالهم وأفعالهم، وعصمتهم حتّى من الخطأ.

وهذا المعنى واضح لكلّ منصفٍ في غاية الوضوح، بل إرادة ذلك من عدم الافتراق

---

١. راجع: رسالة الثقلين للشيخ قوام الدين الوشنوي، طبع القاهرة، من منشورات دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة، القاهرة.

٢. الأنعام: ٥٩.

٣. النحل: ٨٩.

أبده من الشمس، لعدم تعقّل معنىً سواه.

ومن هذا شأنه ـ روحي فداه ـ لايدّعي الإمامة لنفسه كاذباً، ولايكذّب غيره إلّا صادقاً، بل هو حكم القرآن ولو باطناً، وإلّا لافترقا، ووجوب اتّباع القرآن ضروري عند الفريقين، فعلم أنّ إمامة عليّ عليه السلام هو الحقّ.

بل نزيد علىٰ هذه الجملة ونقول: لو أفتىٰ عليّ عليه السلام بحكم وأفتى غيره بخلافه، مثلاً لو أفتى بأنّ التكلّم في التشهّد يبطل الصلاة، وأفتى غيره بأنّه لايبطل، فترك قوله عليه السلام والأخذ بقول غيره يوجب هجره، وهو يوجب هجر القرآن؛ إذ الفرض أنّهما لايفترقان، وهجر القرآن يوجب غضب الديّان، كيف ورسول الله يشتكي إلى ربّه من أُمّته من هجر القرآن، كما أخبر عنه في سورة الفرقان بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُوا هَٰذَا ٱلْقُرْآنَ مَهْجُوراً﴾[1].

ولعمري إنّ هذا لأوضح بيان، وأمتن برهان لمن شمله توفيق المنّان. ومنه يعلم صحّة إطلاق القرآن على عليّ عليه السلام، كما يقال: «زيد عدل»، وصحّة تفسيره عليه السلام الذي هجر بنفسه الشريفة في خطبته الشريفة المرويّة في كتب أصحابنا[2]، في تفسير الآية الشريفة، فراجع وافهم!

حديث «عليّ مع الحقّ»

الحادي عشر: الخبر المروي في كتب الفريقين من قوله صلى الله عليه وآله: «عليّ مع الحقّ والحقّ

---

١. الفرقان: ٣٠.

٢. وهي خطبة الوسيلة التي يقول فيها: «في مناقب لوذكرتها لعظم بها الارتفاع فطال لها الاستماع. ولئن تقمّصها دوني الأشقيان، ونازعاني فيما ليس لهما بحقّ، وركباها ضلالة واعتقداها جهالة، فلبئس ما عليه وردا، ولبئس ما لأنفسهما مهّدا، يتلاعنان في دورهما، ويتبرّأ كلٌّ منهما من صاحبه... فأنا الذكر الذي عنه ضلّ، والسبيل الذي عنه مال، والإيمان الذي به كفر، والقرآن الذي إياه هجر، والدين الذي به كذب، والصراط الذي عنه نكب».

راجع: تفسير نور الثقلين، ج٤، ص١٢ ضمن تفسير الآية ٣٠ من سورة الفرقان، والبرهان في تفسير القرآن، ج٣، ص١٦٦، كلاهما عن الكافي.

مع عليّ، اللّهم! أدر الحقّ معه حيث دار، أو يدور معه حيث دار»[1].

ودلالته واضحة ممّا سلف آنفاً.

انقلاب الأمّة بعد النبيّ ﷺ

الثاني عشر: ما خطر ببالي من دلالة قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[2] على انقلاب معظم الأمّة وأغلبهم، وأنّه سيقع بعد موت النبيّ ﷺ، ولايبقى على دينه إلّا قليل شاكرون على هداية ربّهم والتوفيق لدينه، وهذا لم يقع بعد موت النبيّ إلّا على مذهب الإمامية، فدلّ على حقّيّة مذهبهم.

توضيح الدلالة أنّ الاستفهام في الآية الشريفة للتوبيخ قطعاً؛ ضرورة استحالة الاستفهام الحقيقيّ عليه تعالى، فدلّ على وقوع المستفهم عنه منهم وتوبيخهم وذمّهم عليه، والخطاب للأمّة بضميري الجمع الراجعين إليهم، ولايكفي هنا أقلّ الجمع وهو الثلاثة فما زاد؛ إذ لايحسن مخاطبة جماعة كثيرة، كمائة ألف أو أزيد وذمّهم ولومهم بفعل ثلاثة أو عشرة منهم مثلاً، بل حينئذٍ لابدّ من تسميتهم أو إتيان لفظ «بعضكم»، وإنّما يحسن لذلك إذا ارتكب الفعل جميعهم أو معظمهم، أو كبراؤهم وأقوياؤهم؛ تنزيلاً للباقي منزلة المعدوم.

وهذا واضح في الغاية، لمن لاحظ العرف ومحاورات أهله وخطاباتهم، بل وخطابات القرآن المجيد أيضاً، قال تعالىٰ حكايةً عن موسىٰ: ﴿يا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ

---

١. تقدم تخريج هذا الحديث، والإشارة إلى استفاضته عند الفريقين، وأنّه ورد بألفاظ متقاربة ممّا يدلّ على تعدّد موارد ذكره، وأنّه ﷺ فيما يبدو قد تكرّر منه هذا الحديث، فراجع. ويذكر أنّ الهيثمي ذكره في مجمع الزوائد ج ٧: ص ٢٣٤ و٢٣٥ وفي كشف الأستار الرقم ٣٢٨٢ وزاد: ورجاله ثقات.

٢. آل عمران: ١٤٤.

أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[١] فخاطب قومه وعاتبهم بعبادة العجل، لصدوره عن أكثرهم تنزيلاً للباقي منزلة المعدوم.

وقال تعالىٰ: ﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللّٰهُ عَلَيْكُمْ﴾[٢]، فخاطب أصحاب النبيّ بضمير الجمع الراجع إليهم، وعاتبهم لقلّة من لم يشفق من الصدقة.

وقال تعالىٰ: ﴿هَا أَنْتُمْ هٰؤُلاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ ٱللّٰهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ﴾[٣]، فأتى بلفظ «من» للتبعيض؛ لعدم كثرة الباخلين علىٰ وجهٍ يلحق غيرهم بالمعدوم إلى غير ذلك.

ثم إنّ في التعبير عن الممدوحين الثابتين على دين النبيّ بعد موته، غير المنقلبين على أعقابهم بلفظ الشاكرين في آخر الآية الشريفة أيضاً إشارة إلىٰ قلّتهم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿قَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ﴾[٤].

فهذا ما هداني الله إليه من الدليل من ظاهر التنزيل، ولعمري إنّه ممّا يشفي العليل ويروي الغليل، ويكفي في اهتداء كلّ منصف إلى سواء السبيل، فلينظر الناظر بعقله، وليحكم بإنصافه وعدله بين استدلاليّ هذا وبين استدلال الفخر بالآية المتقدّمة على إمامة أبي بكر بعد تأويلها من عنده، وتقدير الأوصاف الثلاثة بفكره، وتطبيقها بقول الكشّاف على إمامه، فهل ترى في دليلنا من تأويل؟ وهل خرجنا في شيءٍ منه عن ظاهر التنزيل، وقد عرفت فساد تأويله بما لا مزيد عليه؟

والعجب أنّه بعد تلك الخرافات لعن الإماميّة في كتابه، ولكنّي قد تركت لعنه ـ وإن

---

١. البقرة: ٥٤.
٢. المجادلة: ١٣.
٣. محمد: ٣٨.
٤. سبأ: ١٣.

لم يكن عليَّ لوم بعده؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[١] ـ رجاء أن أدخل في قوله: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٢] وأعوذ به من العصبيّة العمياء في جميع الأمور، لاسيّما في أمر الدين، الموجب للتقوّل في السنّة والكتاب المبين، ولاينال دين الله بالعصبيّة.

فلينظر الناظر في هذا المختصر بعين منصف حيادي، ليحكم بين الطرفين، ويميّز بين الحقّ والباطل، ويدّخر لنفسه في العاجل قبل الآجل، فإنّي لم أكتب ذلك لعرق حميّة قرابة بيننا وبين عليّ عليه السلام، ولا لسابقة عداوة بيننا وبين غيره، فنحن وايم الله طالبون لدين الله، فهكذا نفهمه من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله، وننزّه ربّنا بعقولنا من فرض طاعة من يشرب الخمر، ويزني ويفجر على المسلمين، ويضع الخراج على الزنا والخمر فلا يؤاخذ عليهما! كما شوهد من بعض الحكّام الذين هم أولو الأمر عندهم، وخلفاء الرسول بزعمهم، وأن يُقرن طاعته بطاعة نفسه ورسوله ويرضى بخلافته. فانظر بقلبك السليم وعقلك المستقيم ماذا ترى، ثمّ احكم بما شئت.

ونظير الآية الشريفة في الدلالة على حقّيّة مذهبنا النبويّ المشهور في الألسنة، الدالّ صريحاً علىٰ وقوع مثل جميع ما وقع في بني إسرائيل في أمّته[٣]، وانقلاب قوم موسى بعد غيابه عنهم، واستضعافهم خليفته هارون، وكادوا يقتلونه، ممّا أخبر عنه صريح القرآن حيث إنّه لم يقع مثله في هذه الأمّة إلّا على قول الإماميّة، فدلّ على صدقهم.

---

١. الشورىٰ: ٤٠.

٢. الشورىٰ: ٤٠.

٣. يريد قوله صلى الله عليه وآله: «سيأتي علىٰ أمّتي ما أتى علىٰ بني إسرائيل مثلاً بمثل، حذو النعل بالنعل حتّىٰ لو كان فيهم من نكح أُمّه علانية كان في أمّتي مثله». أو قوله صلى الله عليه وآله: «لتسلكنّ سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل، ولتأخذنّ مثل أخذهم، إن شبراً فشبر، وإن ذراعاً فذراع وإن باعاً فباع حتّى لو دخلوا جحر ضبّ دخلتم فيه». انظر ما أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ١٢٩، والمتّقي الهندي في كنز العمّال، ج ١، ص ٢١١ و ٢١٢، الرقم ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١.

وإنّما لم نذكر ذلك دليلاً مستقلّاً؛ لأنّا لم نتحقّق سنده من طرقهم، ولايسعنا الوقت لمراجعة كتبهم، فراجع.

ومن ذلك يرتفع الاستبعاد من أنّ تلك الجماعة الكثيرة كيف تركوا نصّ رسول الله بعد ما سمعوه، وارتدّوا عن وصيّه وخليفته بعد ما علموه، فإنّ ارتداد قوم موسى أعظم من ذلك؛ لأنّهم ارتدّوا عن التوحيد، وعبدوا العجل من بعدما رأوا الآيات بأعينهم، من العصا، واليد البيضاء، وانفلاق البحر، وغير ذلك مع ما رأوا أنّ العجل لايرجع إليهم قولاً، ولايملك لهم نفعاً ولا ضرّاً، ودلّتهم الضرورة والعقول على استحالة الحلول، وبطلان قول السامريّ: ﴿هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾[1].

وانقلاب هذه الأُمّة، واستضعافهم خليفة نبيّهم ﷺ ليست بتلك الشناعة، بل فعل أولئك أشنع من فعل هذه الأُمّة؛ لأنّ خليفة هذه الأُمّة كان يرجع إليهم قولاً، ويملك لهم ضرّاً ونفعاً، ولم يدّعِ حلول ربّه فيه، ولاخرجت هذه الكلمة من فيه، فمن كذّب دعوى الإماميّة في انقلاب الأُمّة بعد نبيّهم للاستبعاد يلزمه أن يكذّب ارتداد قوم موسى لمثله، بل ولابعد منه مع أنّه صريح القرآن، والله المستعان.

على أنّا نرى بالعيون والأبصار أنّ جماعةً من الذين يتلون القرآن يمنعون مساجد الله أن يذكر فيها اسمه، ويسعون في خرابها، ويسكت الباقون خوفاً من سيوفها وعقابها، ونصّ النبيّ ﷺ لايكون أعظم من القرآن، ونحن نرى بالعيان أنّ قومه ﴿اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً﴾ فكيف بترك نصّه وجعل وصيّه مقهوراً؟!

ولقد مررت بعد تحرير المقام على أخبارنا الواردة في تفسير الآية الشريفة، فإذا هي تنطق بما فهمت من تفسير «الشاكرين» بعليٍّ ﷺ وسلمان وأبي ذرّ ومقداد، الذين ثبتوا معه ﷺ حتّى خرج إلى البيعة مكرهاً، والمنقلبين بالجماعة الذين رغبوا عنه ﷺ إلىٰ إمامة غيره.

---

١. طه: ٨٨.

وممّا ذكرنا يعلم أنّه ليس من التفسير الذي علمه مخزون عندهم عليهم السلام، بل ممّا يساعد وينطبق عليه ظاهر اللفظ، ولابأس بذكر رواية واحدة منها مع شرحها.

فعن الكافي بإسناده عن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ العامّة يزعمون أنّ بيعة أبي بكر حيث اجتمع الناس كانت رضا الله عن ذكره، وما كان ليفتن أمّة محمّد من بعده.

فقال أبو جعفر: «أو ما يقرأون كتاب الله، أو ليس يقول: ﴿وَما مُحَمَّدٌ إِلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اَللّٰهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اَللّٰهُ اَلشّاكِرِينَ﴾[1]».

قال: فقلت له: إنّهم يفسّرون علىٰ وجه آخر.

فقال: «أوليس قد أخبر الله عزّ وجلّ عن الذين من قبلهم من الأُمم أنّهم قد اختلفوا من بعد ما جاءتهم البيّنات حيث قال: ﴿وَآتَيْنا عِيسَى اِبْنَ مَرْيَمَ اَلبَيِّناتِ وَأَيَّدْناهُ بِرُوحِ اَلْقُدُسِ وَلَوْ شاءَ اَللّٰهُ ما اِقْتَتَلَ اَلَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُمُ اَلبَيِّناتُ وَلٰكِنِ اِخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شاءَ اَللّٰهُ ما اِقْتَتَلُوا وَلٰكِنَّ اَللّٰهَ يَفْعَلُ ما يُرِيدُ﴾[2]»[3].

ورواه العياشي بزيادة قوله: «ففي هذا ما يستدلّ به على أنّ أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله قد اختلفوا من بعده، فمنهم من آمن ومنهم من كفر»[4].

أقول: أمّا الاستدلال بالآية الأخيرة، فهو مبنيّ علىٰ ما ورد في أخبارنا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[5] من أنّه إشارة إلى أنّ ما وقع في الأُمم السابقة

---

١. آل عمران: ١٤٤.

٢. البقرة: ٢٥٣.

٣. الكافي ٨: ٢٧٠ ح٣٩٨.

٤. تفسير العياشي، ج١، ص٢٢٣ الرقم ١٥١، ضمن تفسير الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

٥. الانشقاق: ١٩.

سيقع في هذه الأمة وهم يرتكبون مثل ما ارتكبوا، والأحاديث بذلك ـ مع قطع النظر عن الآية ـ مستفيضة عندنا وعندهم مذكورة في الصحاح والمسانيد.

وأمّا قول الرازي حكايةً عنهم: «وما كان ليفتن أُمّة محمّد ﷺ» فكأنّهم لم يقرأوا أوائل سورة العنكبوت[1] الصريحة في افتتان هذه الأُمّة، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْساءُ وَالضَّرّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ما كانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلى ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[3]، أي المنافق من المخلص، كما في تفسير البيضاوي[4].

والعجب ممّن زعم ذلك (أي عدم افتتان أُمّة محمّد ﷺ من بعده) وزعم ارتداد طوائف سبع بعده، ومقاتلة أبي بكر إيّاهم! فكيف يجتمعان، أوليس ذلك تناقضاً؟

وأمّا قول الرازي: «إنّهم يفسّرون على وجه آخر، يعني آية ﴿أَفَإِن ماتَ أَوْ قُتِلَ﴾[5] الخ»، فلعلّ مقصوده من ذلك ما عثرت عليه في تفسير البيضاوي، قال: وصرخ صارخ ـ يعني يوم أُحد ـ ألا إنّ محمّداً قد قُتل! فانكفأ الناس، وقال ناس من المنافقين: لو كان نبيّاً لما قُتل! ارجعوا إلى أخوانكم ودينكم! فقال أنس بن النضر: يا قوم! إن كان قُتل محمّد، فإنّ ربّ محمّد حيّ لايموت، وما تصنعون بالحياة بعده؟ فقاتلوا على ما قاتل عليه، فقاتل حتىٰ قُتل، فنزلت الآية الشريفة[6]. ثم إنّه مثّل للشاكرين بأنس وأضرابه.

فلعلّ مراد الرازي أنّهم أرجعوا الضمير في ﴿انْقَلَبْتُمْ﴾ إلى المنافقين لا إلى جميع

---

١. وهو قوله تعالى: ﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ الآيات: ١ ـ ٣.

٢. البقرة: ٢١٤.

٣. آل عمران، ١٧٩.

٤. تفسير البيضاوي، ج ١، ص٣٠٧، ضمن تفسير الآية ١٧٩ من آل عمران.

٥. آل عمران: ١٤٤.

٦. تفسير البيضاوي، ج ١، ص٢٩٢ ـ ٢٩٣ ضمن تفسير الآية ١٤٤ من آل عمران.

أصحابه، كما هو ظاهر الآية. ولكنّك خبير بفساد ذلك، مع قطع النظر عمّا قدّمناه؛ إذ لايستقيم إرجاع الضمير إلى خصوص المنافقين الذين قالوا: لو كان نبيّاً لما قُتل، لأنّهم انقلبوا عن إسلامهم الظاهري يومئذٍ قبل وفاة النبيّ ﷺ، فكيف يقول لهم: ﴿أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ ولا إلى مطلق المنافقين بقرينة قوله: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾؛ ضرورة أنّ الباقين منهم ـ بعد وفاة النبيّ ـ على إسلامهم الظاهري غير داخل في الشاكرين، ولايجزيهم الله خيراً، بل ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[1]، فلابدّ أن يرجع إلى أصحابه المؤمنين بلسانهم وقلوبهم، فيدلّ على أنّ منهم من يرتدّ بعد وفاة النبيّ ﷺ، ومنهم من يبقى شاكراً على دينه ويجزيه الله أحسن الجزاء.

بل ويدلّ مع ذلك على قلّة الباقين، وكثرة المنقلبين على أعقابهم، بالتقريب الذي قدّمناه، والبيان الذي أسلفناه.

كلمة الخليفة في البيعة

الثالث عشر: قول عمر فيما رواه الفريقان عنه: «كانت بيعة أبي بكر فلتةً وقى الله شرّها».

وفي بعض رواياتهم زيادة قوله: «فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه».

فانظر من ذا الذي يقول؟ وماذا يقول؟ وعلى من يقوله؟ أجدّاً يقول ذلك أم خليفة يهزأ على خليفة؟

فانظر وتفكّر! أحقّ يقول حقّاً على حقّ أوجب الله طاعته عليه بعدما جعلوه من أُولي الأمر، أو باطلاً على حقّ، أو باطلاً علىٰ باطل، أو باطل يقول حقّاً علىٰ حقّ، أو حقّاً على باطل، أو باطلاً على باطل؟ ثمّ احكم بما شئت!

---

١. التوبة: ٦٨.

أليس ذلك صريحاً في أنّ بيعته كانت بآرائهم من دون تروٍّ، ومن دون دلالة وإشارة إليه من الله ورسوله، وأنّها كانت مظنّة الفتنة والشرّ للإسلام والمسلمين، كما يكون كذلك كلّ أمرٍ صدر لا عن تدبّر وتفكّر، إلّا أنّ الله وقى شرّها؟

وليت شعري، كيف أقدم هو وأمثاله على مثل هذا الأمر العظيم من غير تدبّر في صلاحه وفساده؟!

ولو قيل: إنّه من إشفاقه على الأمّة عجّل إليه، كي لايبقوا بلا رئيس، ويختلّ أمورهم ولو أيّاماً عديدة يتفكّر فيها في مثل هذا الأمر.

قلنا: فكيف غفل الله ورسوله عن لزوم الرئيس واختلال الأُمور بدونه، فأهملا تعيينه؟ أم كان أشفق للأمّة منهما؟!

أم كان موسىٰ أشفق على قومه من نبيّنا على أُمّته حيث أراد الذهاب للمناجاة مع ربّه أيّاماً واستخلف أخاه هارون في قومه ولم يتركهم بلا رئيس ولو شهراً واحداً، والنبيّ ﷺ أراد سفر الآخرة ولم يستخلف؟!

و هذا كلّه ممّا يستحيله العقل، ولاينكره إلّا مكابر[1].

---

١. كان الرسول الأعظم ﷺ يفكّر دوماً ومنذ بداية البعثة في أمر الاستخلاف... ويشهد بذلك حديث يوم الدار، وآية الإنذار... وقد ذكره الدكتور حسين هيكل في كتابه حياة محمّد عن مصادرهم كما يلي:

... بعد ثلاثة سنين من حين البعث أمر الله رسوله أن يظهر ما خفي من أمره، وأن يصدع بما جاءه منه ونزل الوحي: «أن أنذر عشيرتك الأقربين، وأخفض جناحك لمن اتّبعك من المؤمنين، وقل: إنّي أنا النذير المبين، فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين»، ودعا محمّد عشيرته إلى طعام في بيته، وحاول أن يحدّثهم داعياً إيّاهم إلى الله، فقطع عمّه أبو لهب حديثه واستفز القوم ليقوموا، ودعاهم محمّد في الغداة كرّةً أخرى، فلمّا طعموا قال لهم: «ما أعلم إنساناً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني ربّي أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على هذا الأمر، وأن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟» فأعرضوا عنه وهمّوا بتركه، لكن عليّاً نهض وما يزال صبيّاً دون الحلم، وقال: «أنا يا رسول الله، عونك، أنا حرب على من حاربت» فابتسم بنو هاشم وقهقه بعضهم، وجعل نظرهم ينتقل من أبي طالب إلى ابنه، ثم انصرفوا مستهزئين....

←

ثمّ العجب من إيجاب قتل من عاد إلى مثلها ـ لو صحّت الرواية ـ ولعلّه لدخوله في المفسدين في الأرض مع أنّه هو الذي أسّس بنيانها، وشيّد أركانها، كما هو معلوم من كتب الفريقين.

وأعجب من ذلك أنّ قول المؤسّس مع كونه حجّة عندهم لم يذهب بذلك الأساس من بينهم، وبقي فيهم إلى الآن، وزعموا وجوب الاعتقاد بإمامة من لم يتدبّروا في نصبه إماماً، ولم يتفكّروا في كونه صلاحاً للإسلام والمسلمين أوّلاً، إلّا أنّه وقع الاتّفاق أنّ الله وقى من شرّها على اعتقاد المؤسّس.

الرابع عشر: ما تواتر من طرق الفريقين من قوله ﷺ للإمام عليّ عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»[1].

وجه الدلالة أنّ منزلة هارون من موسى هو أنّه خليفته في قومه بمقتضى قوله

← عن كتاب حياة محمد الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة مصر، ٤٠ شارع نوبار باشا، ١٣٥٤هـ، صفحة ١٠٤.

ومن الغريب أنّ الدكتور هيكل قد انحرف عن طريق الباحث المنصف، والمؤرّخ المحقّق، وحذف جملة «أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم» من خوف بعض المتعصّبين، في الطبعة الثانية من كتابه!! وقد بعث إليه العلّامة السيّد هبة الدين الشهرستاني من العراق الشعر التالي:

يـا هـيكل التـزوير شـلّت يـمينك ... التي حـذفت نـصّ الـنبيّ عـلى عـليّ

أخـي ووصـيّي نـمّ فـيكم خـليفتي ... وفي الطبعة الأولى أنت لا النبي تـلي

ويسرّنا أن نطلع القرّاء الكرام بأنّه قد طبع الكتاب وفق الطبعة الأولى بالأقمست مرة أخرى، ويوجد في جميع المكتبات، وقد قمنا بنشره باللغة الانجليزيّة أيضاً لتعمّ الفائدة.

١. تقدم تخريج الحديث، وأشرنا أنّ له طرقاً عديدة، أخرجه أعلام الصحاح، وأكابر المحدّثين، وفحول الرجال والتراجم، وأرباب السيرة والتاريخ ممّا يغني عن إعادته. وذكرنا عن الاستيعاب، ج٣، ص٣٤، قوله: «هو من أثبت الآثار وأصحّها».

ويجدر هنا ذكر ما قاله الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل، ج١، ص١٥٢، الرقم ٣٠ بعد أن سرد ما رواه القوم في تفسير «أولي الأمر منكم» أنّ المراد به عليّ عليه السلام، ثم قال: «وهذا حديث المنزلة الذي كان شيخنا أبو حازم الحافظ يقول: خرّجته بخمسة آلاف إسناد». وأبو حازم هذا هو الحافظ عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي (٤١٧هـ) الإمام في صنعة الحديث، الثقة الأمين، أثنى عليه الخطيب البغدادي في تاريخه، ج١١، ص٢٧٢ ووصفه بالصادق العارف الحافظ الثقة، وأطراه صاحب تذكرة الحفّاظ، ج٣، ص١٠٧٢.

تعالى: ﴿وَقالَ مُوسىٰ لِأَخِيهِ هٰرُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[١] ووزيره بمقتضىٰ قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي * هٰرُونَ أَخِي﴾[٢] ووجوب رجوع الرعيّة في الأُمور إلىٰ أمر الوزير في غياب السلطان بديهيّ، كالمحسوس بالعيان في طريقة العقلاء قاطبةً، وفي جميع الأزمان حتّىٰ كأنّه جبلّيٌّ وفطريٌّ في الإنسان فلايحتاج إلى بيان.

وعضده علىٰ إقامة الدين، وشريكه في أمره بمقتضى قوله تعالى: ﴿أُشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ إلى قوله: ﴿قالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسىٰ﴾[٣].

ومن أمر موسى الرئاسة العامّة، ووجوب الطاعة على جميع الأمّة، والخلافة من الله لقوله تعالى: ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلّا لِيُطاعَ بِإِذْنِ اللّٰهِ﴾[٤] والنبوّة. خرج الأخير بالاستثناء وبقي الباقون.

فحاصل معنى الحديث يا عليّ، أنت خليفتي في قومي، وجعلك الله وزيراً لي من أهلي، شدّ بك أزري، وجعلك شريكي في أمري وهو الرئاسة العامّة، والمطاعيّة، والخلافة من الله إلّا أنّه لم يجعلك نبيّاً.

وبالجملة، فدلالة الحديث ـ بمعونة الآيات التي أشرنا إليها ـ على خلافته ﷺ من الله ورسوله، ووجوب طاعته على جميع الأمّة، ورئاسته العامّة ممّا لايخفى على ذي مسكة غير أنّ الإنسان إذا جعل في قلبه العصبيّة غطّت بصره، فلايرى البديهيّات، فضلاً عن دلالة الأخبار والآيات، فإنّها للقلوب أقفال، وللأبصار غشاوة.

دعاء النبيّ لعليٍّ يوم الغدير

الخامس عشر: دعاء النبيّ ﷺ المرويّ في كتب الفريقين بعد قوله في يوم الغدير:

---

١. الأعراف: ١٤٢.

٢. طه: ٢٩ و ٣٠.

٣. طه: ٣١ ـ ٣٦.

٤. النساء: ٦٤.

«من كنت مولاه فعليّ مولاه» بقوله: «اللّهم والِ من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله».

فقد دعا لناصريه بقولٍ مطلقٍ، ولم يخصّه بأمرٍ من أموره أو حالٍ من أحواله، فيشمل نصره في جميع أُموره وجميع أحواله في عمره ودهوره، فلو لم يكن ناصر الله من جهة كونه خليفة الله لايعمل ولايأمر إلّا بأمر الله، لم يكن للحثّ على نصره في جميع الأُمور وتمام الدهور، وللدعاء لناصره بقولٍ مطلقٍ، وعلى خاذله بأن لايوفّق، وجه إلّا اتّباع الهوى ممّن لاينطق عن الهوى! فإنّ الله يقول: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصارَ اللّهِ﴾[١]، فأمر بنصره بقولٍ مطلقٍ، فكيف يأمر رسول الله بنصر غير الله، ويحثّ عليه بقولٍ مطلقٍ لو لم يكن خليفة الله لايعمل ولايأمر إلّا برضى الله كنفس رسول الله ﷺ؟

فمن العجب ما زعمه بعضهم من كون هذا الدعاء قرينة على إرادة المحبّ أو الناصر من لفظ «المولى» في حديث الغدير؛ إذ قد عرفت أنّه بنفسه أدلّ على الخلافة وأولى، فكان اللازم عليه أن يجعله قرينةً للمراد، ومؤكّداً لدلالة «المولى» لا أن ينقب به وجه «المولى».

وقد غفل ـ عمّا ذكرنا ـ بعض الإماميّة، فأجاب بأنّ الدعاء أعمّ، يجتمع مع إرادة «الأولىٰ» أيضاً وإن كان الجواب متيناً بعد الغضّ عمّا ذكرناه من كونه بنفسه دليلاً، كما لايخفى على ذي فهمٍ سليمٍ، وفكرٍ مستقيم.

فهذه الوجوه الخمسة عشر لعلّها كافية للبشر، لمن شاء منكم أن يتقدّم أو يتأخّر، نرجو من الله أن يقبل اليسير ويعفو عن الكثير، ويشكر القليل، ويجازي بالجليل[٢].

---

١. الصف: ١٤.

٢. هذه أدلّة ذكرها المؤلّف الراحل في إثبات أولويّة مذهب الإماميّة بالاتّباع، ولاشكّ أن الأدلّة أكثر بكثير، ولانريد الإطالة في هذا المختصر.

بسم الله الرحمن الرحيم

نصّ الفتوى التي أصدرها السيّد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر

الشيخ محمود شلتوت شيخ جامع الأزهر في شأن جواز التعبّد بمذهب الشيعة الإماميّة.

قيل لفضيلته:

إنّ بعض الناس يرى أنّه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجهٍ صحيحٍ أن يقلّد أحد المذاهب الأربعة المعروفة، وليس من بينها مذهب الشيعة الإماميّة، ولا الشيعة الزيديّة، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه، فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة مثلاً؟

فأجاب فضيلته:

١. إنّ الإسلام لايوجب على أحد من أتباعه اتّباع مذهب معيّن، بل نقول: إنّ لكلّ مسلم الحقّ في أن يقلّد بادئ ذي بدء أيّ مذهبٍ من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً، والمدوّنة أحكامها في كتبها الخاصّة، ولمن قلّد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره، أيّ مذهبٍ كان، ولا حرج عليه في شيء من ذلك.

٢. إنّ مذهب الجعفريّة المعروف بمذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة مذهب يجوز التعبّد به شرعاً، كسائر مذاهب أهل السنّة.

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلّصوا من العصبيّة بغير الحقّ لمذاهب معيّنة، فما كان دين الله، وما كانت شريعته بتابعة لمذهبٍ، أو مقصورة على مذهب، فالكلّ مجتهدون مقبولون عند الله تعالى، يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم، والعمل بما يقرّرونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

محمود شلتوت

←ولكنّه جدير بالذكر أيضاً أنّ بعض فقهاء العامّة قد أفتوا بجواز التعبّد بمذهب الشيعة، ونهوا عن العصبيّة العمياء، والتقيّد باتّباع مذهب معيّن! بل لكلّ مسلم أن ينتقل إلى غيره، ولاحرج عليه في شيء من ذلك.

يقول الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، شيخ جامع الأزهر: «إنّ مذهب الجعفريّة المعروف بمذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة، مذهب يجوز التعبّد به شرعاً، كسائر مذاهب أهل السنّة، فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلّصوا من العصبيّة بغير الحقّ لمذاهب معيّنة...».

والنسخة الأصليّة للفتوى الموقّعة بإمضاء الشيخ محمد شلتوت أُهديت إلى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، وتوجد نسخة فوتوغرافيّة منها عندنا. ونثبت الآن الصورة الكاملة لتلك الفتوى في الصفحة التالية من هذا الكتاب. وسنحدّث عنها بالتفصيل في كتابنا القادم «النهضة الإصلاحيّة أو التقريب بين المذاهب الإسلاميّة».

السيّد صاحب السماحة العلّامة الجليل الأستاذ محمد تقي القمّي السكرتير العامّ لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلاميّة

سلام الله عليكم ورحمته

أمّا بعد، فيسرّني أن أبعث إلى سماحتكم بصورةٍ موقّع عليها بإمضائي من الفتوى التي أصدرتها في شأن جواز التعبّد بمذهب الشيعة الإماميّة، راجياً أن تحفظوها في سجلّات دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة التي أسهمنا معكم في تأسيسها، ووفّقنا الله لتحقيق رسالتها.

والسلام عليكم ورحمة الله

شيخ جامع الأزهر

محمود شلتوت

١٧ ربيع الأوّل ١٣٧٨هـ

حديث في فضل الغدير

ولنذكر هنا روايةً واحدةً من طرقهم واردة في فضل يوم الغدير.

قال في غاية المرام: الثامن والعشرون: يعني من الأخبار الواردة من طريق العامّة: أبو الحسن المغازلي الشافعي، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمّد بن طاوان، قال: أخبرنا أبو الخير أحمد بن الحسين بن السمّاك، قال: حدّثني أبو محمّد جعفر بن نصير الجلدي، قال: حدّثني عليّ بن سعيد بن قتيبة الرمليّ، قال: حدّثني حمزة بن ربيعة القرشي عن ابن شوذب، عن مطر الورّاق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: «من صام يوم ثماني عشر من ذي الحجّة، كتب له صيام ستّين شهراً، وهو يوم غدير خمّ، لمّا أخذ النبيّ ﷺ بيد عليّ بن أبي طالب، فقال: «ألستُ أولى بالمؤمنين»؛ قالوا: بلىٰ يا رسول الله.

قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه».

فقال عمر بن الخطّاب: بخّ بخّ لك ياابن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة.

فأنزل الله تعالى: ﴿اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، انتهىٰ.

فإن كنت تعمل بأخبار أبي هريرة، فانظر إلى ما يرشدك هذا الخبر، فاعمل به ينجك من خطر، والله الهادي وإليه المستقرّ.

البحث حول رواية موضوعة

كلّ ما ذكرناه من الوجوه ـ بعد فرض النصّ ـ إنّما كان مماشاة مع القوم، وإلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم، بل جميع ما في هذا المختصر من البدء وإلى الختم كذلك، ولذا لم‌نذكر فيه لغةً ولا خبراً إلّا من كتبهم، أو ما اشترك الفريقان في تدوينه في زُبرهم، أو آية من كتاب ربّهم، وإلّا فمن المعلوم لكلّ أحد أنّ الإماميّة يستندون في إمامة أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب وأولاده الطاهرين (صلوت الله عليهم أجمعين) إلى النصوص الكثيرة المتواترة، القطعيّة سنداً ودلالةً، المشتملةِ جملةً منها على تصريح رسول الله ﷺ بعددهم الإثني عشر، بل وبأسمائهم نفراً بعد نفر، المرويّة عن طرق الفريقين، وقد نقل من ذلك في غاية المرام شطراً وافياً، وقدراً كافياً من أراد الوقوف عليها فعليه بمراجعته[1].

---

١. والأحاديث المرويّة التي تدلّ على أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام من أبناء عليّ وفاطمة عليهما السلام هم أوصياء النبيّ وخلفائه ﷺ كثيرة جدّاً، كرواية فوائد السمطين، ج ٢، ص ٣١٢، ح ٥٦٢ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ خلفائي وأوصياني وحجج الله على الخلق بعدي إثنا عشر، أوّلهم أخي وآخرهم وَلَدي» قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟ قال: «عليّ بن أبي طالب»، قيل: فمن ولدك؟ قال: «المهديّ الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».
ونحوه رواية المعجم الكبير، ج ٦، ص ٢٢١، ح ٦٠٦٣، عن سلمان، ورواية صاحب فردوس الأخبار، ج ٣، ص ٣٣٦، ح ٥٠٠٩، وابن عساكر في تاريخه، ج ٣، ص ٥، الرقم ١٠١٢ و ١٠٢٢، والخوارزمي في المناقب، ص ٨٤، ح ٧٤ كلّهم ←

ومن جملة تلك النصوص حديث الغدير، فإنّه من المتواتر القطعيّ سنده، حتّىٰ عند العامّة أيضاً، إلّا أنّهم شكّكوا في دلالته بما عرفته مع ما فيه، وقد اتّضح بما أسلفناه كونه قطعيّ الدلالة ولو بمعونة القرائن القطعيّة المتقدّمة، والظنّيّة المتراكمة.

وقد روى الإماميّة خطبةً طويلةً خطبها رسول الله ﷺ في غدير خمّ، مشتملة على زيادات على اللفظ المتقدّم المتّفق عليه، وذكر شطراً من مناقب عليّ ﷺ، وعلى التصريح بإمامته وإمامة ولده حتّى المهديّ ﷺ.

وعلى قوله بعد أن رفعه في أثناء الخطبة حتّى صارت رجله مع ركبة رسول‌الله ﷺ: «معاشر الناس؛ هذا أخي، ووصيّي، وواعي علمي، وخليفتي على أُمّتي، وعلى تفسير كتاب الله».

وهي خطبة لطيفة شريفة لعلّ المتأمّل في فقراتها وخصوصيّاتها وبياناتها يجزم بعدم قدرة غير المعصوم، المؤيّد من عند ربّه بالعلوم على إنشائها. فلاحظ الحديث الأربعين من طرق الخاصّة في غاية المرام، فقد نقل فيه من طرق العامّة تسعة وثمانين حديثاً، والخاصّة ثلاثة وأربعين، معترفاً في آخره بأنّ أخبار الغدير من طرق الطرفين لاتُحصى كثرةً، معتذراً عن اقتصاره بذكر هذا القدر بالتجنّب عن الإطناب، أسكنه الله بحبوحة جنانه في يوم الحساب.

بل وفي بعض أخبار الغدير من طرق أهل السنّة أيضاً زيادات تدلّ علىٰ وجوب اتّباع أمره، والتمسّك به وبكتاب الله، وأنّه لايضلّ من تمسّك بهما، فلاحظ.

وبالجملة، فلاشكّ لأحدٍ في أنّ الإماميّة يستندون في ذلك إلى النصوص، وهؤلاء الإخوة لايدّعون وجود نصّ على خليفتهم وإن روىٰ الشيخ عبدالرؤوف المناوي في كنوز الدقائق في حرف الخاء، عن الحكيم الترمذي في النوادر «الخليفة بعدي أبو بكر

← عن ابن بريدة، عن أبيه.

وراجع من طرق الإماميّة: كمال الدين، ص ٢٨٠، ح ٢٧ و ٢٩، وأمالي الصدوق، ص ٢٤٥، ح ١٢؛ بشارة المصطفى، ص ٣٤، وعيون أخبار الرضا ﷺ، ج ١، ص ٦٤، ح ٣١ وغيرها.

ثمّ عمر، ثمّ يقع اختلاف»!

إلّا أنّه لم يستند إليه أحد منهم فيما أعلم، ولعلّه لضعف سنده عندهم، أو لوضوح عدم دلالته على استخلاف الله ورسوله، بل على استخلاف الناس، ضرورة أنّه لايقع في من استخلفه اختلاف، بل يكون هو خليفة الله لا غير، سواء قبله الناس أم لم يقبلوه، ورضوا به أم قتلوه.

أو لوضوح كذبه وجعله؛ لأنّه منافٍ لما رووه عن أبي بكر من أنّه قال في مرضه الذي توفّي فيه: «ثلاث وَدِدتُ أنّي سألتُ رسولَ الله عنهنّ: وَدِدتُ أنّي سألته في من هذا الأمر فكنّا لاننازعه أهله، ووَدِدتُ أنّي سألتُه عن ميراث العمّة وبنت الأخت، فإنّ في نفسي منها حاجة[1]...» ضرورة أنّه لو صحّ هذا الحديث أو لم يتأخّر وضعه وجعله عن زمان خلافته، لسمعه بجميع أسماعه، بل وبجوانبه وأطرافه، ولم يتمنّ سؤاله بنفسه وبلسانه، ولم ينسب المنازعة في هذا الأمر إلى نفسه، ولأنّه لم يقع اختلاف بعد عمر، بل بعد عثمان.

وتوهّم وقوعه في المكالمات في دار الندوة ومجلس الشورىٰ يدفعه، وقوع ما هو أعظم منه في «السقيفة» بين المهاجرين والأنصار حتّىٰ قالوا: منّا أمير ومنكم أمير! فهو بيّن الضعف، واهي الدعائم، نظير ما مرّ من قوله: و«أبو بكر سقفها، وعمر حيطانها...» حسبما مرّ بيانها.

ثم إنّي لم أفهم معنى قوله: «وَدِدتُ أنّي سألته في من هذا الأمر، كيف صدر عنه؟ وكيف يفرض» وليت شعري، ما هو معنىٰ قوله؟

إذ لو فرض غفلة الخليفة في مدّة حياة رسول الله ﷺ عن سؤال ذلك، ولم يكن رسول الله ليغفل عن بيانه ابتداءً من دون سؤال، كسائر الأحكام التي هي دون هذا الأمر

---

١. الخبر بطوله تجده في كتاب الإمامة والسياسة، ج ١، ص٣٦ ـ ٣٧، ونقله ابن سعد مختصراً في الطبقات الكبرى، ج ٣، ص١٩٣، وابن عبد ربّه في العقد الفريد، ج ٤، ص٢٦٨.

في اللزوم والاهتمام بمراتب، مع كمال رأفته، ونهاية عطوفته على أُمّته، وهذا بديهيّ.

ثمّ لايخفى على المتفطّن دلالة كلامه هذا على شكّه في حقّيّة خلافة نفسه، وأنّه هل كان أهلاً لذلك، وكان تسلّمه عرش الخلافة صواباً أم كان له عند الله ورسوله أهل مخصوص، يكون جلوس غيره مكانه باطلاً وحراماً؟ ولذا ودّ أن يكون قد سأل رسولالله عن ذلك، ولو كان جازماً بعدم ذلك ـ أي بعدم أهل مخصوص له عند الله ورسوله كما جزم به أتباعه ـ لم يتمنّ السؤال عن رسول الله في ذلك، وهذا واضح.

بل التأمّل في كلامه يطمئنّ أنّه كان جازماً بأنّ لهذا الأمر عند الله ورسوله رجلاً واحداً معيّناً، لو سأل رسول الله عن ذلك لدلّ عليه بعينه، ولم يقع منازعة.

إذ لو لم يكن كذلك لم يكن سؤاله وجوابه رافعاً للمنازعة؛ إذ يحتمل أن يجيب حينئذٍ بأنّه لهذا الأمر رجل معيّن، وإنّما تعيينه علىٰ عهدة المسلمين.

وهذا الجواب لايرفع المنازعة بالضرورة؛ لأنّه على هذا التقدير أيضاً كان يدّعي كلٌّ من كبراء المسلمين أولويّته بهذا الأمر فتقع المنازعة قطعاً. كيف ومع عدم السؤال وعدم هذا الجواب وقعت المنازعة بين المهاجرين والأنصار حتّىٰ قالوا: منّا أمير ومنكم أمير؟ فكيف لو سئل وأجاب هذا الجواب؟!

فالكلام يدلّ على أنّه كان جازماً بما ذكرنا، وأنّه لو سئل لأجاب بتعيين رجل معيّن من عند الله؛ إذ لاينطق عن الهوى، وحينئذٍ ينقطع النزاع ولذا تمنّى أن يكون قد سأل عن ذلك في حياة رسول الله ﷺ.

ولازم ذلك أن يكون رسول الله ﷺ قد قصّر في تبليغ من عيّنه الله من جهة ترك أبي‌بكر السؤال عنه، وأنّ قعوده للخلافة إنّما كان لعدم علمه بمن هو معيّن لذلك عند الله ورسوله، الذي كان يزول عنه لو كان قد سأل، ولم يدّعِ الأولويّة حينئذٍ، ولم ينازع أهله، ولذا تمنّىٰ أن يكون قد سأل.

إلّا أن يقال: إنّ الخليفة قد تكلّم بهذا الكلام ولم يلتفت إلى مداليل كلامه، فلاينافي جزمه بما جزم به أتباعه، أو يقال: لابدّ من تقدير جملة إصلاحاً لكلام الخليفة وإن كان

الأصل عدم التقدير، فكأنّه قال: حتّى لانتازع أهله لو كان له أهل!! لكنّه مع كونه خلاف الأصل، إنّما يدفع ما ذكرناه ثانياً، لا ما ذكرناه أوّلاً من الدلالة علىٰ كونه شاكّاً، كما هو واضح.

وكيف كان، فهؤلاء الإخوة لايدّعون استخلاف رسول الله ﷺ لخليفتهم، وإنّما يدّعون أنّه لم يستخلف أحداً، وإنّما استخلف القوم أبا بكر فصار وليَّ الأمر بجعلهم، فوجب طاعته لقوله تعالى: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1]، وقد عرفت معناه، مع قطع النظر عمّا ورد في أخبار العامّة والخاصّة من تفسيره بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وأولاده الطاهرين[2]، ثمّ استخلف هو عند موته عمر، وحمله على الصحّة يقتضي كونه أرأف للأُمّة من نبيّها!! ثم جعله عمر عند موته شورىٰ!! ولعلّه لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورىٰ بَيْنَهُمْ﴾[3] وهو يقتضي كونه أعلم بكتاب الله من نبيّه أو أعمل به، حيث جعله شورى ولم يجعل، فيكون من نبيّه أفضل!!

فنقول: لاشكّ لأحدٍ، مسلماً كان أو كافراً في أنّه لا حقّ لأحدٍ أن ينصب على ملك الغير ورعيّته قيّماً ومباشراً إلّا أن يكون الغير ميّتاً أو قاصراً، ولايشكّ في قبح ذلك أحدٌ. فلو نصب رجل أو رجال كثيرون قيّماً على قرية رجلٍ حيٍّ غير قاصرٍ من جهة الصغر والسفه ونحوهما، عدّ ظالماً، ولم يجب علىٰ أهل القرية طاعة ذلك المنصوب، بل يجب عليهم مخالفته مع القدرة في حكم العقلاء قاطبةً وإن فرض أنّ المالك لم ينصب مباشراً، وهو قادر علىٰ نصبه، وترك قريته ورعيّته مهملتين، وهذا بديهيّ، كالمحسوس بالعين.

فتراهم لو اعتذر الناصب بأنّه ترك ملكه بلا صاحب يردّون عليه عذره، ويحكمون

---

١. النساء: ٥٩.

٢. راجع: كتاب شواهد التنزيل، ج ١، ص١٤٨ وما بعده الرقم ٣٠، وما نزل من القرآن في عليّ، ص٢٣٠، فصل سورة النساء.

٣. الشورى: ٣٨.

بظلمه وغدره بقولهم: ما لك ترك أمر ملكه، أأنت على ملكه أشفق من نفسه؟ أم طالب حثيث؟ ويحكمون بظلم من ارتكبه بهوىٰ نفسه.

ولاشكّ لأحدٍ في أنّه تعالىٰ حيّ لايموت، وأنّ الأرض لله، وأنّ الناس كلّهم عبيده، كما نطق بذلك كلّه صريح القرآن، ويحكم به صريح الوجدان، من دون حاجة إلىٰ بيان وبرهان.

فليت شعري، بأيّ حقٍّ نصب هؤلاء الصحابة واختاروا لأرضه وعبيده خليفةً؟ مع أنّه قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتارُ ما كانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[١]، ومع قدرته علىٰ نصب الخليفة في الأرض، وقال: ﴿إِنِّي جاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢] وقال: ﴿يا داوُدُ إِنّا جَعَلْناكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾[٣] وقال: ﴿إِنِّي جاعِلُكَ لِلنّاسِ إِماماً﴾[٤]، فكيف يكون ذلك؟

وهل يجب اتّباع مثله من منصوب؟! ﴿قُلْ بِئْسَما يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[٥].

أم فرضوا الله تعالى قاصراً؟! سبحانه وتعالى عمّا يصفون، ولكن عذرهم في ذلك واضح! وهو ما أشار إليه الغزالي في بقية كلامه المتقدّم عن سرّ العالمين:... فإنّ حبّ الشيء يعمي ويصمّ!!

وبالجملة، فالحقّ عند المنصف مشاهد بالوجدان، محسوس بالعيان، والله الموفّق وهو المستعان.

وفي هذا المختصر غنىً وكفاية لمن أراد الله له الهداية، ومن لم يكفه هذا المختصر وأراد لهداية نفسه وذخيرة يوم رمسه أن يلاحظ مجموع الأخبار الواردة، فعليه بكتاب

---

١. القصص: ٦٨.

٢. البقرة: ٣٠.

٣. ص: ٢٦.

٤. البقرة: ١٢٤.

٥. البقرة: ٩٣.

السيّد الجليل، والعلم النبيل، المؤيَّد بالتأييد السبحاني: السيّد هاشم البحراني، أعني كتاب غاية المرام حشره الله مع الأئمّة الكرام. فقد عقد لكلّ بابٍ من كتابه بابين:

الأوّل: فيما ورد من طرق أهل السنّة.

والثاني: فيما ورد من طرق الشيعة.

واقتصر بنقل الأخبار من دون تصرّف واختيار، فلينظر الناظر فيه بإنصافه، وليحكم بفهمه وعقله، وليدخّر لنفسه في العاجل قبل الآجل من غير استعمال لجاج وعناد حتّى يكون معذوراً لو أخطأ، ومأجوراً لو أصاب، والله الهادي إلى الصواب.

ولو لم يكن في كتابنا هذا فائدة إلّا الدلالة والإرشاد إلى هذا الكتاب، لكفى به فائدة عند ذوي الألباب، فإنّه لم يعمل في جمع أخبار الولاية والإمامة من الطرفين كتاب مثله[1] فشكّر الله سعيه، وطيّب الله رمسه.

ولم يكن غرضي في هذا المختصر ذكر الأخبار ونقل الآثار، بل مجرّد الإشارة إلى خطأ الرازي فقط في معنى «المولىٰ»، وتأويل أقوال أئمّة اللغة، وضعف دليله، وأنّه لايليق به كجملة من تفاسيره للكتاب العزيز وتأويله، وقد وفّقنا لذلك بحمده.

وإنّما دعاني إلىٰ تأليفه عدم تعرّض أحد إلى ردّ كلام الفخر، والتنبيه على اشتباهه فيما راجعته من كتب أصحابنا مع أنّه ما من رطب ولا يابس في مسألة الإمامة إلّا وهو مذكور في كتبهم، ولعلّهم تعرّضوا له فيما لم أراجعه من زبرهم.

رضوان الله عليهم أجمعين، وصلّىٰ الله علىٰ محمد وآله الأطيبين، ورزقنا شفاعتهم بحقّهم، آمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

* * *

ولمّا انتهى القلم إلىٰ هنا أمرني بعض من لايسعني إلّا إجابته بإلحاق أوراق عديدة

---

١. ولاشكّ أنّ للعلّامة مير حامد حسين الهندي، مؤلّف كتاب عبقات الأنوار، وللحجّة العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني صاحب كتاب الغدير في الكتاب والسنّة والأدب فضلاً كبيراً في هذا الميدان. فالذين يبغون الحقّ لوجه الحقّ ان يراجعوا هذين الكتابين القيّمين، ليجدوا ما يغنيهم في الموضوع، والله يهدي من يشاء إلىٰ سواء السبيل.

بهذا المختصر تبحث في استحباب زيارة القبور، فأجبته إلى ذلك، رجاء أن يصلح الله بيننا وبين فرقة من إخواننا، أعني معشر الوهابيّة من معاشر المسلمين، الذين ينكرون زيارة الشيعة قبور النبيّ والأئمّة ﷺ، ويرونها بدعة!

ولأجل هذا الرجاء سمّيت تلك الأوراق الملحقة بكشف الستر والأستار عن وجه زيارة الزوّار وجعلتها هديةً لحضرة الملك الجليل المعظّم، المنوّه باسمه في آخر تلك الأوراق، والله المرتجىٰ في يوم التلاق، فنقول وبالله التوفيق:

رسالة
كشف الستر والأستار
عـن وجه زيارة الـزوّار

زيارة القبور

إنّ الوقوف على قبور المؤمنين والصلاة عليهم، بمعنى طلب الرحمة لهم من الله، كان من سيرة النبيّ ﷺ بدلالة القرآن حيث نهاه الله عن ذلك في حقّ المنافقين، فقال تعالىٰ: ﴿وَلا تُصَلِّ عَلىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ أَبَداً وَلا تَقُمْ عَلىٰ قَبْرِهِ﴾[1]، فتصرّح الآية الكريمة على أنّ القيام عند قبور المؤمنين والدعاء لهم والصلاة عليهم، كان من سيرة النبيّ ﷺ، وليس المراد بالقيام هو خصوص القيام عند الدفن حتّى لايشمل القيام للزيارة؛ لعدم الدليل على التقييد، واللفظ مطلق.

ولأنّ المعنى بحكم واو العطف: لاتقم على قبره أبداً، يعني في جميع الأزمان، فيشمل ما بعد الدفن أيضاً، كما إذا قيل: ما جاءني زيد قطّ ولا عمرو، أو قيل: لاتطعم زيداً أبداً ولاتسقه، وهذا واضح.

ولعلّه لما ذكرنا فسّره في الجلالين بقوله: «لدفن أو لزيارة»[2] ولا من الصلاة خصوص صلاة الميّت؛ إذ لو أُريد ذلك لم يكن وجه لقوله: ﴿أَبَداً﴾ ضرورة أنّ الصلاة على الميّت تجب مرّةً واحدةً، ولايتكرّر حتّى يقول: أبداً.

---

١. التوبة: ٨٤.

٢. الجلالين، ص٢٦٦، ضمن تفسير الآية ٨٤ من سورة التوبة.

وليس المراد به إفادة الاستغراق الأفرادّي، وبيان شمول الحكم لجميع أفراد المنافقين؛ لسبق الدلالة علىٰ ذلك بقوله: ﴿عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾، ولأنّ ظاهر لفظ «أبداً» هو بيان استمرار الحكم في الأزمان، لا الاستغراق في الأفراد، قال تعالى: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً﴾[1] يعني ولو بعد عشر سنين أو عشرين سنة، إلى آخر الأبد، فدلّ علىٰ أنّ المراد بالصلاة مطلق طلب الرحمة، الذي يكرّر في مدّة العمر، لا خصوص صلاة الميّت.

نعم، هي أيضاً داخلة في عموم الآية، وهو واضح.

فإذا كان ذلك من سيرة النبيّ ﷺ بدلالة القرآن، فكيف يكون بدعة؟

بل يكون حينئذٍ سنّةً قطعاً، بدلالة القرآن.

وأيضاً قال تعالىٰ: ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[2] وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[3] فإذا استحبّت زيارة قبر المؤمن أعني القيام عند قبره؛ لسيرة النبيّ، فكيف بقبر النبي ﷺ وقبور الأئمّة ﷺ وهم أركان الدين، ورؤساء المؤمنين، وأكملهم وأفضلهم وسادتهم أجمعين؟[4].

---

١. الأحزاب: ٥٣.

٢. الأحزاب: ٢١.

٣. آل عمران: ٣١.

٤. إنّ زيارة قبور الأولياء والشهداء ـ كما قال المؤلّف ـ سنّة سنّها الرسول ﷺ ويكفيك شاهداً ما في كتب التأريخ لجميع فرق المسلمين أنّ النبيّ ﷺ مع أصحابه زاروا شهداء أُحد، وفي أيّ فرصةٍ تسنح لهم كانوا زائرين لقبور هؤلاء الشهداء.

و روىٰ مسلم في صحيحه، في حديث أبي بريدة، أنّ النبيّ ﷺ أتىٰ إلىٰ رسم قبر فجلس وجلس الناس معه حوله، فجعل يحرّك رأسه كالمخاطب، ثمّ بكىٰ، فقيل: ما يبكيك يا رسول الله؟ قال: «هذا قبر آمنة بنت وهب، فقد استأذنت ربّي في زيارة قبر أمّي فأذن، فزوروا القبور، تذكّركم الموتىٰ» نقل الحديث ابن أبي الحديد في المجلّد الثاني من شرح النهج.

وقال محمّد بن عمر الواقدي: كان رسول الله ﷺ يزور قتلى أُحد في كلّ حول، وكان يرفع صوته ويقول: «السلام ←

ثناء الأصفياء والإشارة إلى شهادتهم

وأمّا الثناء عليهم وذكر مصائبهم الواردة عليهم في سبيل الله واللعن علىٰ قاتليهم وظالميهم والراضين بفعلهم والتسليم عليهم مع كونهم أمواتاً، فلإنّ الله قد فعل ذلك كلّه في كتابه في حقّ الأصفياء من عباده، فأثنىٰ عليهم بمثل قوله: ﴿إِنَّـهُمْ كانُوا يُسارِعُونَ فِي الخَيْراتِ وَيَدْعُونَنا رَغَباً وَرَهَباً وَكانُوا لَنا خاشِعِينَ﴾[1].

ونحن نفعل مثل ذلك في زيارة الحسين عليه السلام، ونقول: أشهد أنّك قد أقمت الصلاة، وآتيت الزكاة، وأمرت بالمعروف ونهيت عن المنكر، وعبدت الله مخلصاً

← عليكم بما صبرتم فنِعْمَ عقبى الدار» وكان أبو بكر يفعل مثل ذلك، وكذلك عمر بن الخطّاب، ثمّ عثمان....

قال: ومرّ رسول الله صلى الله عليه وآله على قبر مصعب بن عُمير، فوقف عليه ودعا، وقرأ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾، ثمّ قال: «إنّ هؤلاء شهداء عند الله يوم القيامة، فأتوهم، فزوروهم، وسلّموا عليهم، والذي نفسي بيده لايسلّم عليهم أحد إلى يوم القيامة إلّا ردّوا عليه».

وكان أبو سعيد الخدري يقف على قبر حمزة فيدعو ويقرأ، ويقول مثل ذلك.

وكانت أم سلمة أمّ المؤمنين تذهب فتسلّم عليهم في كلّ شهر، وجاءت يوماً ومعها انبهان فلم يسلّم، فقالت: والله لايسلّم عليهم أحد إلّا ردّوا عليه إلى يوم القيامة.

وقال المؤرّخون أيضاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وقف يوم بدر على قتلى أعدائه في القليب، وناداهم رجلاً رجلاً: «يا عتبة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة، ويا أميّة بن خلف ويا... هل وجدتم ما وعد ربّكم حقّاً؟...» فقال بعض الصحابة: يا رسول الله، أتنادي قوماً قد ماتوا؟ فقال: «لقد علموا أنّ ما وعدهم ربّهم حقّ» وفي رواية: «أنّهم يسمعون ولكن منعوا من الجواب».

ولاشكّ أنّه إذ اجاز أن يعلموا وهم موتىٰ، جاز أن يسمعوا وهم موتىٰ.

ويقول العلّامة السيّد هبة الدين الشهرستاني في هذا الموضوع: إذا كان النبي صلى الله عليه وآله يخاطب قتلى الكفّار في قليب بدر، ويشهد بأنّهم يعلمون ويسمعون خطاب النبيّ صلى الله عليه وآله إليهم وهم جنائز، فإنّ جنائز أولياء الله وشهداء الجهاد في سبيله، أحقّ بالأولويّة القطعيّة بأن يسمعوا الخطاب، ويفهموا كلام الزائرين والأحباب، فيفرحون بما آتاهم الله من فضله، ويطلبون من الله الخير والبرّ والإحسان لمن سرّ أرواحهم.... راجع الدلائل والمسائل: المجلد الخامس، طبع العراق.

ولمزيد من الاطّلاع، راجع كتابنا: أهل البيت في مصر حيث تجد آراء عظماء من علماء السنّة والأزهر الشريف حول هذا الموضوع.

١. الأنبياء: ٩٠.

حتّى أتاك اليقين.

وأشار إلىٰ قتلهم مظلومين، وصبرهم علىٰ الأذى في سبيل الله بمثل قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[١] وقوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَما وَهَنُوا لِما أَصابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَما ضَعُفُوا وَما اسْتَكانُوا وَاللّهُ يُحِبُّ الصّابِرِينَ﴾[٢].

ونحن نفعل مثل ذلك في زيارات الأئمة عليهم السلام ونقول: أشهد أنّك قُتلت في سبيل الله مظلوماً، وصبرت على الأذى في جنبه محتسباً.

ولعن قاتليهم وظالميهم والراضين بفعلهم، بمثل قوله: ﴿وَيَقْطَعُونَ ما أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدّارِ﴾[٣] ولاشك لأحدٍ في كون الأنبياء جميعاً ممّن أمر الله بصلتهم، كما لاشكّ في كون قرابة نبيّنا وأهل بيته كذلك، لقوله: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبىٰ﴾[٤]، ولا في كون القتل والظلم والرضا قطعاً للصلة كما هو بديهيّ، ولا في كون الحسين عليه السلام من قرابة النبيّ صلى الله عليه وآله وابن نبيّه.

ونحن نفعل مثل ذلك في زيارته، ونقول: لعن الله أُمّةً قتلتك، ولعن الله أمّةً ظلمتك، ولعن الله أمّةً سمعت بذلك فرضيت به.

فنحن التابعون لكتاب الله، والعاملون به بتوفيق الله، والمهتدون به بمشيّة الله، ونحن اللاعنون الذين ذكرهم الله في كتابه بقوله: ﴿أُولئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللّاعِنُونَ﴾[٥]، نلعن من لعنه الله، ونصل من أمر الله بصلته، ونحبّ قرابة نبيّه أجراً لرسالته.

وكذلك سلّم على الأصفياء من عباده في كتابه، معلّلاً بكونهم من المحسنين

---

١. آل عمران: ٢١.
٢. آل عمران: ١٤٦.
٣. الرعد: ٢٥.
٤. الشورىٰ: ٢٣.
٥. البقرة: ١٥٩.

والمؤمنين، بمثل قوله: و﴿سَلامٌ عَلىٰ إِبْراهِيمَ * كَذٰلِكَ نَجْزِي اَلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُ مِنْ عِبادِنا اَلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]، ﴿سَلامٌ عَلىٰ مُوسىٰ وَهٰرُونَ إِنّا كَذٰلِكَ نَجْزِي المُحْسِنِينَ * إِنَّهُما مِنْ عِبادِنَا اَلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] و﴿قُلِ الحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلامٌ عَلىٰ عِبادِهِ اَلَّذِينَ اَصْطَفىٰ﴾[٣] إلىٰ غير ذلك من الآيات المشتملة علىٰ أمثال ذلك.

ونحن نفعل مثل ذلك في زيارات الأئمة عليهم السلام، من قرب أو بعد، فنقول: السلام عليك يا بن رسول الله، السلام عليك يا وليّ الله وابن وليّه، السلام عليك يا من اصطفاه الله... وأمثال ذلك من الفقرات المشتملة على ثنائهم وذكر مصائبهم.

الشفاعة والاستشفاع

وأمّا الاستشفاع بصاحب القبر، فلأنّ الله حثّ عليه في القرآن بقوله: ﴿وَما كانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَما كانَ اللّٰهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[٤] فبيّن رفيع درجة النبيّ صلى الله عليه وآله، وقرب منزلته من الله، بحيث لايعذّب المذنبين وهو فيهم؛ لكون وجوده الشريف وجلالته واحترامه وقرب منزلته، وقد جبّل في طبيعة الإنسان إذا كان مقصّراً عند أحد، وعلم من أُمنائه من هو بهذه المنزلة عنده، يستشفع به لديه، ويقول: أسألك وأُقسم عليك بحرمة فلأنّ أن تعفو عن تقصيري! كما نقول نحن: اللّهم إنّي أسألك بنبيّك نبيّ الرحمة أن تعفو عن تقصيرنا، وتغفر ذنوبنا.

فإن جحد جاحد حثّ الآية الشريفة على الاستشفاع بالنبيّ صلى الله عليه وآله، فليجحد حثّها على الاستغفار أيضاً، وهو كما ترىٰ!

وأيضاً فقد استشفع ولد يعقوب إلى الله في غفران ذنوبهم بأبيهم، لعلّهم بقرب منزلته

---

١. الصافات: ١٠٩ ـ ١١١.
٢. الصافات: ١٢٠ ـ ١٢٢.
٣. النمل: ٥٩.
٤. الأنفال: ٣٣.

من الله، فقالوا: ﴿قالُوا يا أبانا اَسْتَغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا إِنّا كُنّا خاطِئِينَ﴾[١] وقيل ذلك منهم أبوهم، ولم يردّهم بأنّ الاستشفاع غلط، بل وعدهم ذلك وقال: ﴿قالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾[٢].

فكيف لاتسأل ذلك من رسول الله وهو أعظم منزلةً عند الله من يعقوب، وأرأف بنا من يعقوب بولده، قال تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾[٣]؟

وأوضح دلالة من ذلك على الاستشفاع والتوسّل بالنبيّ ﷺ وأعظم في الحثّ عليه من الآية السابقة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُول لَوَجَدُوا اَللّهَ تَوّاباً رَحِيماً﴾[٤] أليس مجيء المذنب إلى الرسول، وسؤاله منه أن يستغفر له ربّه توسّلاً منه واستشفاعاً بالنبيّ إلىٰ ربّه؟ أم ليس مغفرة الربّ بعد استغفار الرسول، كما هو صريح الآية قبولاً منه لشفاعة نبيّه؟

فعلم أنّه داخل في المستثنىٰ في قوله تعالى: ﴿ما مِنْ شَفِيعٍ إِلّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾[٥] وأنّه كان مأذوناً في الشفاعة من ربّه في الدنيا قبل الآخرة، رزقنا الله شفاعته وشفاعة أهل بيته.

كما أنّه علم دخول بيته ﷺ في البيوت التي أذن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه، حيث حثّ المذنب على أن يجيء إلىٰ بيته، ويلتمس منه أن يستغفر له، ويستغفر المذنب أيضاً عنده، والاستغفار منه أو من الرسول يستلزم ذكر اسم الله، كما هو واضح.

فقد أذن الله في ذلك في بيته ﷺ، بل يظهر من بعض الآيات أنّ الاستشفاع به ـ ليستغفر هو ربّه ـ كان أمراً شائعاً بين المسلمين بحيث يدعو بعضهم بعضاً إلىٰ ذلك،

---

١. يوسف: ٩٧.
٢. يوسف: ٩٨.
٣. التوبة: ١٢٨.
٤. النساء: ٦٤.
٥. يونس: ٣.

ولا يأبى عنه إلّا المنافق، قال تعالى في سورة المنافقين: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمْ تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسولُ اَللّٰهِ لَوَّوْا رُؤُسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾[١].

وتوهّم اختصاص ذلك بحياة النبيّ ﷺ، لأنّ الميّت لايقدر على الكلام والسؤال والدعاء والاستغفار سخيف جدّاً؛ لأنّه حيّ عند ربّه مرزوق، ومن كان كذلك يقدر على الكلام، كما قال تعالى: ﴿فَرِحِينَ بِما آتاهُمُ اَللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢]، ومن قدر على أن يقول لفلان: لاتخف ولاتحزن يقدر علىٰ أن يقول: اللّهم اغفر لفلان، وهذا بديهيّ، والآية نازلة في الذين استشهدوا بين يديه، فكيف به وهو سيّدهم ونبيّهم؟!

وكذلك توهّم أنّه لايسمع نداء أُمّته ومخاطبتهم إيّاه، ولايعلم بكلامهم وسؤالهم عنه حتّىٰ يشفع ويستغفر لهم، سخيف أيضاً، ضرورة أنّ من كان حيّاً عند ربّه يُرزق، ويفرح ويبشّر من لم يلحق به، يسمع ويرىٰ ويعلم، بل النبي ﷺ يعلم جميع ما يصدر عن أُمّته من الأفعال والأقوال في حياته وموته وإن كنّا لانعلم طريق علمه، ضرورة أنّه لو لم يعلم لم يصحّ له أن يشهد بما لم يعلم، وهو شهيد علىٰ أُمّته يوم القيامة بنصّ القرآن، قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنا بِكَ عَلىٰ هٰؤُلاءِ شَهِيداً ۞ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا اَلرَّسُولَ لَوْ تُسَوّىٰ بِهِمُ اَلْأَرْضُ وَلا يَكْتُمُونَ اَللّٰهَ حَدِيثاً﴾[٣] وقال تعالىٰ: ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنّا أَرْسَلْناكَ شاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾[٤].

ولو ادّعىٰ مدّعٍ اختصاص شهادته بالموجودين في حياته، فليدّع اختصاص بشارته وإنذاره أيضاً بهم، وهو كما ترى. فعلم بذلك أنّ قول الشيخ محمّد بن عبدالوهاب على ما حُكي عنه، مشيراً إلى عصاه: عصاي هذا أفضل من محمّد، لأنّه ينفع ويضرّ، ومحمد

---

١. المنافقون: ٥.
٢. آل عمران: ١٧٠.
٣. النساء: ٤١ و٤٢.
٤. الأحزاب: ٤٥.

لاينفع ولايضر[١]! شطط من الكلام، نشأ من عدم التأمّل في الآيات، فإنّا أثبتنا بها قدرته ﷺ على الشفاعة والاستغفار لذنوب أُمّته ولو بعد موته، وأيّ نفعٍ أعظم من ذلك وعصاه لاينفع إلّا في دنيا دنيّة؟!

وأمّا تقبيل القبر والجدران والضريح والباب ومسح اليدين به، فهو تعظيم لصاحب القبر عند العرف والعقلاء، وقد حثّ الله على تعظيمه في القرآن بقوله: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾[٢] والتعزير هو التعظيم والتوقير، وليس في التعظيم حقيقة شرعية، بل هو أمر عرفيّ.

وتقبيل ما ذكر تعظيمٌ لصاحب القبر، كما أنّ تقبيل غلاف القرآن الذي هو من مقولة الكلام، الذي يحكي عنه الخطوط وأوراقه وخطّه، ومسح العينين به، يعدّ عرفاً تعظيماً للقرآن، فهو عند العرف كتقبيل يد النبيّ ﷺ في حياته، تعظيم وإكرام له، فتقبيل الجدران بدل عن تقبيل يده لمن لم يصل يده إلى يده، ونِعْم ما قال مجنون العامريّ:

أمرّ على الديار ديار ليلىٰ ... أقبّل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حبّ الديار شغفن قلبي ... ولكن حبّ من سكن الديارا[٣]

خفض الجناح لصاحب القبر

وأمّا الخفض الجناح والتذلّل لصاحب القبر، فلأنّ الله أمر به في حقّ الوالدين، فقال تعالىٰ: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾[٤]،

---

١. نقل الكلام السيّد محسن الأمين في كشف الارتياب، ص١٢٧ نقلاً عن كتاب خلاصة الكلام، ص ٣٢٠، وراجع كتاب هذي هي الوهابيّة لمحمد جواد المغنية، ص٧٦ وأعقب مستنكراً: «وإذا كانت العصا خيراً من محمد ﷺ، فلماذا يجب حبّه وطاعته والإيمان به؟!».

٢. الأعراف: ١٥٧.

٣. ديوان مجنون ليلىٰ، (قيس بن ذُريح)، ص٥٣.

٤. الإسراء: ٢٤.

فما بالنا نخفض جناح الذلّ للوالدين، ونقول: ربِّ ارحمهما كما ربّياني صغيراً، ولانخفض لمن حقّه أعظم علينا من الوالدين بمراتب، بل هو أولى بنا من أنفسنا، ولانقول: اللّهم صلِّ علىٰ نبيّك بنيّ الرحمة، كما هدانا من حيرة الضلالة، وأرشدنا إلى توحيدك، وعلّمنا معالم دينك، وأنقذنا من الشرك والجهالة، وعلّمنا الكتاب والحكمة؟!

ولو كان مطلق التعظيم والتذلّل عبادةً وشركاً بالله، لما أمر الله به في حقّ النبيّ ﷺ والوالدين في كتابه، ضرورة حرمة عبادة غير الله ولو كان نبياً أو والداً أو صنماً أو غير ذلك، كيف وكلّ فرقةٍ حتّى الوهابيّة يعظّمون سلطانهم ويتذلّلون له، أترى ذلك عبادةً منهم للسلطان؟

بل قد أمر الله الملائكة بتعظيم آدم بقوله: ﴿اُسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[1] أترىٰ أنّه أمرهم بعبادة آدم؟!

وبالجملة، فنحن لانصلّي على النبيّ ﷺ ليقرّبنا إلى الله زلفىٰ، كما قال عَبَدة الأصنام: ﴿ما نَعْبُدُهُمْ إِلّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللّٰهِ زُلْفىٰ﴾[2] وكما أمر فرعون قومه أن يعبدوا الأصنام التي جعلها لهم وأمره بعبادتها، وقال: هذه آلهتكم فاعبدوها ليقرّبوكم منّي، وأنا ربّكم الأعلىٰ!! علىٰ ماروا‌ه بعض المفسِّرين من العامة[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقالَ اَلمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الأَرضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾[4].

بل نحن لانعبد إلّا الله، غير أنّا نعتقد حياة النبيّ ﷺ، وأنّه مرزوق عند ربّه، وأنّه يعلم بما تفعله أُمّته، ونعظّمه ونخفض له جناح الذلّ، ونعتقد أنّ ذلك عبادة لله؛ لإنّ الله حثّ على تعظيمه في القرآن.

ونعتقد قدرة النبيّ ﷺ على أن يصلّي علينا، ويستغفر لنا، ونتّخذ صلوات الرسول

---

١. البقرة: ٣٤.

٢. الزمر: ٣.

٣. انظر: الجلالين، ص٢٢٧، وتفسير البيضاوي، ج٢، ص١٠٤، ضمن تفسير الآية ١٢٧ من سورة الأعراف.

٤. الأعراف: ١٢٧.

علينا قربات عند الله، ونرجو أن يدخلنا الله بذلك في رحمته، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ما يُنْفِقُ قُرُباتٍ عِنْدَ ٱللّٰهِ وَصَلَواتِ ٱلرَّسُولِ﴾[1] إلّا أنّها قربة له سيدخلهم الله في رحمته، ولو كان ذلك عبادةً وشركاً، فكيف مدحهم الله وأثنىٰ عليهم؟

فلا وجه لأن نكون أدون من الأعراب، وأنقص فهماً وإدراكاً منهم، ونحن سكّان الأمصار، وقد منّ الله علينا بالفهم والإدراك، والعقل والاعتبار، وسليم الذهن وعميق الأفكار!

بناء الحرم والقبّة في المشاهد

وأمّا بناء الحرم والقبّة على القبر الشريف، وعمارته عند الخراب، فلا بدعة فيه، وذلك من وجوه:

الأوّل: أنّا قد أثبتنا بالآيات الكريمة استحباب زيارة قبره الشريف، والدعاء والاستغفار عنده، وهو يتوقّف على بقاء أثر القبر، المتوقّف على العمارة عند الخراب، ومقدّمة المستحبّ مستحبّ بضرورة حكم العقل، كما أنّ مقدّمة الواجب واجب كذلك، ولذا نحكم بوجوب عمارة البيت؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ ٱلعَتِيقِ﴾[2].

ولو قيل: إنّ دليل استحباب زيارة القبر إنّما يدلّ عليه ما دام باقياً لا مطلقاً وأبداً حتّىٰ يستلزم استحباب عمارته وإبقاء أثره.

قلنا: فكذلك دليل وجوب الطواف، لكنّه كما ترىٰ!

الثاني: قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللّٰهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيها ٱسْمُهُ﴾[3] وقد بيّنّا سابقاً دلالة الآيات علىٰ كون بيت النبيّ ﷺ من جملة تلك البيوت التي ندب الله إلى

---

١. التوبة: ٩٨ و٩٩.

٢. الحجّ: ٢٩.

٣. النور: ٣٦.

ذكر اسمه فيها ولو من جهة كونه عند النبيّ ﷺ، وكون النبيّ فيه، وعلى عدم الفرق بين حياة النبيّ ومماته، فلانطيل بالإعادة.

وأيضاً الظاهر أنّ المراد بتلك البيوت غير المساجد، لأنّها تستحبّ عمارتها مكشوفة غير مسقّفة، وأفضلها في وجه الأرض المساجد الأربعة وقد بُنيت غير مسقّفة، وأفضل الأربعة: المسجد الحرام ونراه بالحسّ والعيان قد بُني مكشوفاً.

والبيت لايُطلق حقيقةً على المكان المكشوف، بل هو عبارة عن المكان الذي يكون له سقف وظهر، قال تعالى: ﴿لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾[١] قال: ﴿وَلَيْسَ اَلبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا اَلبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِها﴾[٢] وهذا واضح، بملاحظة العرف أيضاً، فإنّه يُطلق بيوت الأعراب على خيامهم الموجودة في البادية، ولايُطلق على نفس البادية؛ لكونها مكشوفة، بخلاف الخيام فإنّها مسقّفة.

ولأجل ما ذكرنا لاتكاد تجد في القرآن موضعاً أُطلق فيه البيت على المسجد، بخلاف الكعبة فإنّها حيث كانت مسقّفة أُطلق عليها البيت في مواضع شتّى، منها: قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطّائِفِينَ﴾[٣]، وقوله: ﴿جَعَلَ اَللّٰهُ اَلكَعْبَةَ اَلبَيْتَ اَلحَرامَ قِياماً لِلنّاسِ﴾[٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ مَحِلُّها إِلى اَلبَيْتِ اَلعَتِيقِ﴾[٥].

فإذا ثبت أن يكون المراد بها غير المساجد، بل بيوت الآدميّين، فلابدّ أن يكون المراد من تلك البيوت المشرّفة التي أذن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه هي بيوت الأنبياء بمعنىٰ أنّها المتيقّن بالإرادة.

وأولى بالدخول فيها من الجميع بيت نبيّنا ﷺ؛ لما خصّ الله هذا البيت وأهله بمزيد

---

١. الزخرف: ٣٣.
٢. البقرة: ١٨٩.
٣. الحجّ: ٢٦.
٤. المائدة: ٩٧.
٥. الحجّ: ٣٣.

العناية والشرف، حيث قال: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اَللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلبَيْتِ﴾[١]، ثمّ بيت إبراهيم لمثل ذلك أيضاً، حيث قالت الملائكة لامرأته: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّٰهِ رَحْمَةُ اَللّٰهِ وَبَرَكاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾[٢].

فإذا ثبت دخول بيت نبيّنا ﷺ في تلك البيوت قطعاً، فحينئذٍ نقول: إمّا أن يكون المراد برفع تلك البيوت التي أذن الله أن تُرفع البناء والعمارة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ اَلقَواعِدَ مِنَ اَلبَيْتِ﴾[٣] بل هو الظاهر من نفس اللفظ، فإنّ رفع البيت ظاهرٌ عرفاً في بنائها وعمارتها وإعلائها، وإمّا أن يكون المراد التعظيم والتوقير. وعلى الأول يكون نصّاً في المطلوب، وعلى الثاني يكون نصّاً في كون بيته ﷺ ممّا أمر الله بتعظيمه وتوقيره، فدلّ علىٰ دخوله في حرمات الله وشعائر الله، وقد ندب الله إلى تعظيمها بقوله: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُماتِ اَللّٰهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[٤]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اَللّٰهِ فَإِنَّها مِنْ تَقْوىَ اَلقُلُوبِ﴾[٥].

ومن المعلوم أنّ تعظيم كلّ شيء بحسبه، ويدخل في تعظيم البيت عمارته، وصونه عن الخراب، وفرشه بالسجاجيد، والإسراج فيه، وتقبيله، وتزيينه بغير ما نُهي عنه، والمدافعة عمّن قصد تخريبه، وغير ذلك.

ألا ترىٰ أنّ ستر الكعبة بالأستار تعظيم له عرفاً؟ وتعظيم البُدن ـ التي هي من شعائر الله ـ يحصل بالمواظبة علىٰ تعليفها وسقيها، وترك الركوب عليها، ونحو ذلك. وقد ذكرنا سابقاً التعظيم أمر عرفي، ليس فيه حقيقة شرعية.

والحاصل أنّه بناء على الثاني علىٰ كون المراد من الرفع في قوله تعالىٰ: ﴿أَذِنَ اللّٰهُ

---

١. الأحزاب: ٣٣.
٢. هود: ٧٣.
٣. البقرة: ١٢٧.
٤. الحجّ: ٣٠.
٥. الحجّ: ٣٢.

أَنْ تُرْفَعَ﴾ التعظيم، يدلّ على استحباب العمارة، وعلىٰ أزيد من ذلك، يعني على استحباب أُمور أُخر، يعدّ عرفاً تعظيماً للبيت.

ويزيد في الاستدلال حينئذٍ الآيتان الواردتان في تعظيم الحرمات والشعائر بالتقريب الذي بيّنّاه، بل يزيد أنّ فيه على الأول أيضاً، لكن لا من جهة قوله: ﴿أَنْ تُرْفَعَ﴾ بل من جهة قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ضرورة أنّ البيت الذي ندب الله إلى ذكر اسمه فيه يكون من شعائر الله، كما كانت المساجد منها لأجل ذلك، وهذا واضح جدّاً.

الثالث: قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾[1] ندب الله إلى تعزيره، وهو التعظيم والتوقير حيّاً وميّتاً، فإن أدّعى مدّع اختصاصه بحياته، فليدّع اختصاص الإيمان والنصرة أيضاً بحياته، وهو كما ترى.

وتوهّم أنّ الميّت جماد غير قابل للنصرة والتعظيم، سخيفٌ جدّاً.

أمّا أوّلاً: فلأنّه منقوض بالإيمان به، فإنّ الجماد غير قابل للإيمان به، فكيف يؤمن به وهو ميّت؟! وكذلك ينصر ويعظّم.

وأمّا ثانياً: فلأنّك قد عرفت أنّ تعظيم كلّ شيء بحسبه، وكذلك نصرته، ألا ترىٰ أنّ عَبَدة الأصنام مع بداهة كونها جماداً قالوا: ﴿حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾[2]، فعدّوا تحريق إبراهيم نصرةً لتلك الجمادات؟! فأولىٰ منه بصدق النصرة والتعظيم للميّت.

فلو دفع إنسان من أراد نبش قبر ميّت أو الإفساد في دينه أو تغيير أحكامه، صدق عليه أنّه نصر ذلك الميّت، كما أنّه لو عمّر قبره، وزيّنه بالأستار شبه الكعبة، وكنس الغبار عنه، وحضر لزيارته وقبّله وسلّم عليه، صدق عليه أنّه عظّم ذلك ووقّره.

---

١. الأعراف: ١٥٧.

٢. الأنبياء: ٦٨.

وهذا كلّه بديهيّ، ولايشكّ في صدقه العرفي أحد، كما لايشكّ في صدق نصرة الأصنام بتحريق إبراهيم.

الرابع: أنّه يظهر من بعض الآيات الشريفة أنّ بناء المعبد عند مراقد الصالحين ليصلّىٰ ويُعبد فيه، كان من دأب المؤمنين الماضين أيضاً.

فإنّ قوم أصحاب الكهف لمّا اطّلعوا عليه وعلى حالهم وقصّتهم، تنازعوا بينهم، فقال الكافرون: نبني عليهم بنياناً ونسدّ باب الكهف، وقال المؤمنون: بل نبني عليهم مسجداً لشرف هذا المكان برقودهم فيه، ونصلّي ونعبد الله فيه، وغلبوا في ذلك على الكافرين، كما حكى الله ذلك عنهم في القرآن من غير نكير، قال تعالى: في سورة الكهف: ﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَاناً رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً﴾[١]، أفأصحاب الكهف أفضل عند الله من نبيّنا؟ أم كهفهم ومحلّ رقودهم أشرف من مرقد نبيّنا ومدفنه الشريف؟

فما بالنا لانتّخذ عليه مسجداً نزوره فيه ونصلّي ونعبد الله فيه، أم أنّ فهمنا وإدراكنا وجبلّتنا أقلّ من أولئك؟

ثم جميع ما أثبتناه في حقّ النبيّ ﷺ بالآيات الشريفة يثبت في حقّ خليفته عليّ ﷺ بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾[٢] حيث عدّه الله نفس النبيّ، واتّفق الأُمّة على أنّ المراد به الإمام عليّ ﷺ حسبما مرّ بيانه في طيّ مباحث هذا المختصر.

نعم، بعض الزائرين يضع جبهته على العتبة شبه الساجد، فإن كان يقصد السجود لله شكراً على توفيق الزيارة فهي سجدة الشكر لله تبارك وتعالىٰ، وإن كان يقصد السجود لصاحب القبر فهو محرَّم عند الإماميّة بلا خلاف فيه[٣]، وحينئذٍ فيجب النهي عنه، لا عن

---

١. الكهف: ٢١.

٢. آل عمران: ٦١.

٣. وأمّا التحزّن والبكاء عند القبر فلأحد الأمرين: إمّا من إخبات القلب وتخشّعه لله تعالىٰ في مقام طلب الحوائج، ←

كلّ الزيارة، كما أنّ من زاد في صلاته زيادةً مبطلةً يُنهىٰ عنه لا عن مطلق الصلاة.

ولو جهل القصد فحُمل فعل المسلم على الصحيح، يقتضي الحمل على الأول، ومقتضىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾[1] ترك التفتيش، كما في سائر أفعال المسلم إذا كان للفعل وجهان: صحيح، وفاسد. وهذا كلّه واضح لايأبىٰ عن قبوله كلّ من أنصف، وأخلىٰ قلبه من الحميّة، ولم يتعسّف.

وإنّما اقتصرنا في إثبات هذا المرام بذكر الآيات الشريفة، ولمن نتعرّض لذكر خبرٍ من الأخبار، لئلّا يطول الاحتجاج، ولايكثر القيل والقال، فإنّ باب الخدشة في الأخبار واسع، من جهة الطعن في السند، أو وجود المعارض، والاحتياج إلىٰ علاج التعارض.

وهذا كلّه ساقط في الآيات، ضرورة كون جميعها قطعية الصدور، ولايعارضها شيء.

ومنه يعلم أنّ النهي عن عمارة القبور، أو التظليل عليها في بعض الأخبار لايشمل قبر النبيّ ﷺ، ولو فرض فيه عموم وجب تخصيصه به، بل لو ورد خبر خاصّ ينهى بالخصوص عن عمارة بقعته الشريفة، وجب طرحه إن لم يمكن تأويله، ضرورة أنّ كلّ حديث لايوافق كتاب الله فهو زخرف، وقد عرفت دلالة القرآن على الإذن في رفع بيوت النبيّ ﷺ وذكر اسم الله فيها بالدعاء والاستغفار، وعلى الاستشفاع

← وكشف الكربات. وتذكّر الذنوب والاستغفار منها، مستشفعاً بصاحب القبر. ومن المعلوم أنّه لا بدعة في الإخبات، بل هو عبادة ليس كمثلها عبادة، بل هو روح كلّ عبادة، قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ وقال: ﴿فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ وقال: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ وقال: ﴿تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ وقال: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾.

وإنّما من تذكار مصائب صاحب القبر، والتألّم لفراقه ومن المعلوم أنّ لا بدعة في التحزّن والبكاء عند تذكار مصائب الحبيب وفراقه، فإنّه كالسرور والفرح عند تذكار سروره ممّا جبِّل عليه الإنسان. كذلك خلقه الملك المنّان. قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ وقال: ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾. بل لو أنصفنا وخلص ودّنا لقرابة نبيّنا لبكينا أكثر من بكاء يعقوب على يوسف، وكيف يقاس مصائب آل نبيّنا بمصائب آل يعقوب؟!

١. الحجرات: ١٢.

لصاحب القبر حيّاً وميّتاً.

فنحن الآن نرجو من حضرة سلطان الوهابيّة، المحافظ للحرمين: مسجد النبيّ، والمسجد الحرام، أعني صاحب الجلالة ابن السعود أن يأمر قضاتهم وعلماءهم بأحد الأمرين: إمّا أن يجيبونا عن ذلك، مقتصرين بآيات القرآن كما اقتصرنا، ويهدونا إلى الحقّ لو كنّا قد غفلنا في ذلك عن شيء، أو ينصفونا بحسن القبول، ورفع المنع عن عمارة القبور، قبور أولاد النبيّ ﷺ والإمام عليّ ﷺ وفاطمة ـ أئمّتنا المدفونين بالبقيع ـ وعن زيارتهم، لندخل بذلك ويدخلوا في من وصل قرابة نبيّهم الذين أمر الله في كتابه بودّهم وصلتهم.

فنحن ـ وايم الله ـ طالبون لدين الله، وهكذا نفهم من كتاب الله وسنّة رسوله، ولا حول ولا قوة إلّا بالله، وأفوّض أمري إلىٰ الله، إنّ الله بصير بالعباد، وصلّى الله على محمد وآله الأمجاد، وليكن آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفهارس

* الآيات القرآنية
* الأحاديث الشريفة
* الأعلام
* محتويات الكتاب

الآيات القرآنية

أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ، ١٢١

اتَّخَذُوا هٰذا اَلْقُرْآنَ مَهْجُوراً، ١٢٣

أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّٰهِ رَحْمَةُ اَللّٰهِ، ١٥٦

أَتىٰ أَمْرُ اَللّٰهِ، ٨٢

أَذِنَ اللّٰهُ أَنْ تُرْفَعَ، ١٥٧

إِذ هُما فِى الغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ، ١١٥

إِذْ يَتَنازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ، ١٥٨

أُشْدُدْ بِهِ أَزْرِى، ١٢٩

أَطِيعُوا اللّٰهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ، ١١١

أَفَإِن ماتَ أَوْ قُتِلَ اَنْقَلَبْتُمْ، ٩١، ١٢٥، ١٢٦

أَفَمَنِ اَتَّبَعَ رِضْوانَ اللّٰهِ كَمَنْ، ١٠٨

أَفَمَنْ يَهْدِى إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ، ٩٩

إِلّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقاةً، ١١١

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نافَقُوا، ٩٣

أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ، ٨٨

أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا اَلجَنَّةَ، ١٢٥

إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللّٰهِ أَتْقاكُمْ، ١٠٥

إِنَّ اللّٰهَ جامِعُ اَلْمُنافِقِينَ، ٩٣

إِنَّ اللّٰهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ، ١٠٦

إِنَّ اللّٰهَ لا يَظْلِمُ اَلنّاسَ، ١١٢

إِنَّ اللّٰهَ مَعَنا، ١١٦

إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقاتِلُونَ، ١٠٩

إِنَّ أَوْلَى النّاسِ بِإِبْراهِيمَ لَلَّذِينَ، ٧٩

إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللّٰهَ غَنِىٌّ عَنْكُمْ، ٨٤

إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصادِ، ١٠٠

أُنْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ اَلآياتِ، ١٠٨

إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافِظٌ، ١١٦

إِنَّما يُرِيدُ اَللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ، ٩٦، ١١٤، ١٥٦

إِنَّ هٰذا اَلْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ، ١٠٥

إِنَّهُ قَدْ جاءَ أَمْرُ رَبِّكَ، ٨٢

إِنَّهُما مِنْ عِبادِنَا اَلْمُؤْمِنِينَ، ١٤٩

إِنَّهُمْ كانُوا يُسارِعُونَ فِى الخَيْراتِ، ١٤٧

إِنَّهُ مِنْ عِبادِنا اَلْمُؤْمِنِينَ، ١٤٩
إِنِّي جاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً، ١٣٩
إِنِّي جاعِلُكَ لِلنّاسِ إماماً، ١٣٩
أُولٰئِكَ اَلَّذِينَ أَنْعَمَ اللّٰهُ، ١٠٧
أُولٰئِكَ اَلَّذِينَ هَدَى اَللّٰهُ فَبِهُداهُمُ، ١٠٦
أُولٰئِكَ لَهُمُ اَلأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ، ٩٥
أُولٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اَللّٰهُ وَيَلْعَنُهُمُ، ١٤٨
أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ، ١١٧
اَللّٰهُ وَلِيُّ اَلَّذِينَ آمَنُوا، ٦٧
اَلنَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، ٤٣
اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ، ٢٨، ١٣٣
اَلْيَوْمَ يَئِسَ اَلَّذِينَ كَفَرُوا، ٨٩
بَلِ اَلسّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسّاعَةُ، ١١٠
تِبْياناً لِكُلِّ شَيءٍ، ١١٨
ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللّٰهِ مَوْلاهُم، ٤٧
ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ، ٣٩
ثُمَّ مَحِلُّها إِلَى اَلبَيْتِ اَلعَتِيقِ، ١٥٥
ثُمَّ يَتُوبُ اَللّٰهُ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ، ١٠٢
جَعَلَ اَللّٰهُ اَلكَعْبَةَ اَلبَيْتَ اَلحَرامَ قِياماً، ١٥٥
حَتّىٰ إِذا جاءَ أَحَدَكُمُ اَلمَوْتُ تَوَفَّتْهُ، ٤٧
حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ، ١٥٧
حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ، ١٥٠
ذٰلِكَ بِأَنَّ اَللّٰهَ مَوْلَى اَلَّذِينَ، ٦٩، ٧٨
ذٰلِكَ هُدَى اللّٰهِ يَهْدِي بِهِ، ١٠٥
سَلامٌ عَلىٰ إِبْراهِيمَ، ١٤٩
سَلامٌ عَلىٰ مُوسىٰ وَهٰرُونَ إِنّا كَذٰلِكَ، ١٤٩
سَوْفَ نُصْلِيهِمْ ناراً، ٨٩
صِراطَ اَلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، ١٠٠، ١٠٤
عَلىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ، ١٤٦
فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي، ٦٤
فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ، ١٥٢، ١٥٧
فَالْيَوْمَ لا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ، ٣٩
فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ، ١١٦
فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلىٰ رَسُولِهِ، ١١٦
فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ، ١٠٧
فَإِنْ يَكْفُرْ بِها هٰؤُلاءِ فَقَدْ، ٨٥
فَأُولٰئِكَ مَعَ اَلَّذِينَ أَنْعَمَ، ١٠٠
فَتابَ عَلَيْهِ وَهَدىٰ، ١٠٢
فَرِحِينَ بِما آتاهُمُ اَللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ، ١٥١
فَسَوْفَ يَأْتِي اَللّٰهُ، ٨٥، ٨٨
فَغَفَرْنا لَهُ ذٰلِكَ، ١٠٢
فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ، ٩٦
فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ، ١٥١
فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ، ٨٩
فَما آمَنَ لِمُوسىٰ إِلّا ذُرِّيَّةٌ، ٨٩
فَمَنْ حاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ، ٩٨

فَمَنْ عَفا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ، ١٢٢
فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللّٰهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُـذْكَرَ، ١٥٤
قالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي، ١٥٠
قالَ قَدْ أُوتِيتَ سُـؤْلَكَ يا مُوسىٰ، ١٢٩
قالُوا يا أَبانا اسْتَغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا، ١٥٠
قُـل الحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلامٌ عَلىٰ عِـبادِهِ، ١٤٩
قُلْ إِنَّ اللّٰهَ لا يَأْمُرُ بِالفَحْشاءِ، ٦٤، ١١٢
قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللّٰهَ، ٦٤، ١٤٦
قُلْ بِئْسَما يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمانُـكُمْ، ١٣٩
قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلّا، ٩٥، ١٤٨
قُـلْ لا تُسْأَلُونَ عَمّا أَجْرَمْنا وَلا نُسْـأَلُ، ٥
قُلْ ما يَكُونُ لِـي أَنْ أُبَـدِّلَهُ مِنْ، ٨٥
قُـلْ يَجْمَعُ بَيْنَنا رَبُّنا ثُمَّ يَـفْتَحُ، ٥
قَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ، ١٢١
كَـذٰلِكَ نَجْزِي المُحْسِنِـينَ، ١٤٩
كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِـيلَةٍ غَلَبَتْ، ٩٠
كُونُوا أَنْصارَ اللّٰهِ، ٧٣
لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلّا أَنْ، ٦٩
لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ، ١٢٤
لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِـبُيُوتِهِمْ، ١٥٥
لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّٰهِ أُسْوَةٌ، ٦٤
لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّٰهِ أُسْوَةٌ، ١٤٦
ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَما غَوىٰ، ١١٥
ما كانَ اللّٰهُ لِيَذَرَ المُـؤْمِنِينَ عَلىٰ، ١٢٥
ما مِنْ شَفِـيعٍ إِلّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ، ١٥٠
ما نَعْبُدُهُمْ إِلّا لِـيُقَرِّبُونا إِلَى اللّٰهِ، ١٥٣
مَأْواكُمُ النّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ، ٦٩
ما يُنْفِقُ قُرُباتٍ عِنْدَ اَللّٰهِ وَصَلَواتِ، ١٥٤
مَنْ يَرْتَدَّ مِنْـكُمْ عَنْ دِينِهِ، ٨٤، ٨٧
نُودِيَ مِنْ شاطِـىءِ الوادِ الأَيْمَنِ، ٨٢
وَآتَيْنا عِـيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اَلبَيِّناتِ، ١٢٤
وَأْتُوا اَلبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها، ٩٩
وَإِذا قِـيلَ لَهُمْ تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ، ١٥١
وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِـيمُ اَلقَواعِدَ، ١٥٦
وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ، ٦٢
وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي، ١٢٩
وَأَمْرُهُمْ شُورىٰ بَيْنَهُمْ، ١٣٨
وَإِنّا أَوْ إِيّاكُمْ لَعَلىٰ هُدىً، ٥، ٩٢
وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي اَلدِّينِ فَعَلَيْكُمْ، ٥٧
وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْـقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ، ٨٤
وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ اَلمُـؤْمِنِـينَ، ٥٧
وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ، ١٥٨
وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلىٰ صِراطٍ، ١٠٨
وَإِنِّي خِفْتُ المَوالِيَ مِنْ وَرائِي، ٦٩
وَأُولُوا اَلأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ، ٤٥، ٤٧
وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ، ١٣٨

وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي، ١٢٩
وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ اَلذُّلِّ مِنَ اَلرَّحْمَةِ، ١٥٢
وَجاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً، ٦٥
وَجَزَاؤُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها، ١٢٢
وَحَسُنَ أُولٰئِكَ رَفِيقاً، ١٠٧
وَرَبُّكَ عَلىٰ كُلِّ شَيءٍ حَفِيظٌ، ١١٦
وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتارُ، ١٣٩
وَزَكَرِيّا وَيَحْيىٰ وَعِيسىٰ، ٩٧، ١٠٦
وَسَيَجْزِي اَللّٰهُ اَلشّاكِرِينَ، ١٢٦
وَضَرَبَ اَللّٰهُ مَثَلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُما، ٤٧
وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطّائِفِينَ، ١٥٥
وَعَدَ اَللّٰهُ اَلمُنافِقِينَ وَالمُنافِقاتِ، ١٢٦
وَعَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ، ٦٤
وَقالَ اَلرَّسُولُ يا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي، ١١٩
وَقالَ اَلمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ، ١٥٣
وَقالَ مُوسىٰ إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ، ٨٤
وَقالَ مُوسىٰ لِأَخِيهِ هٰرُونَ اُخْلُفْنِي، ١٢٩
وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ، ١٤٨
وَلا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْواجَهُ، ١٤٦
وَلا تُصَلِّ عَلىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ أَبَداً، ١٤٥
وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ، ١١١
وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلّا فِي كِتابٍ، ١١٨
وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمّا تَرَكَ، ٤٥، ٦٩
وَلَوْ أَرادُوا اَلخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً، ٥٨
وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، ١٥٠
وَلَيْسَ اَلبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا اَلبُيُوتَ، ١٠٠، ١٥٥
وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ اَلعَتِيقِ، ١٥٤
وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلّا، ٦٤، ١٢٩
وَما صاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ، ١١٥
وَما كانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ، ١١٦، ١٤٩
وَما مُحَمَّدٌ إِلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ، ٦٢، ١٢٠، ١٢٤
وَمِنَ اَلأَعْرابِ مَنْ يَتَّخِذُ، ١٥٤
وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ ، ٨٤
وَمَنْ يُطِعِ اللّٰهَ وَالرَّسُولَ، ١٠٧
وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُماتِ اَللّٰهِ، ١٥٦
وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اَللّٰهِ، ١٥٦
وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ، ٨٤، ٨٨
وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ، ١٠٢، ١٠٩
وَنادَيْناهُ مِنْ جانِبِ اَلطُّورِ الأَيْمَنِ، ٨٣
وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ، ٩٧
وَوَهَبْنا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ، ٤٢
وَهَدَيْناهُ اَلنَّجْدَيْنِ، ١٠٨
وَهَدَيْناهُمْ إِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ، ١٠٦
وَيُذْكَرَ فِيها اَسْمُهُ، ١٥٧
وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ، ١٤٨
وَيَقْطَعُونَ ما أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ، ١٤٨

وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ، ١١٠
هَا أَنْتُمْ هَٰؤُلاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا، ١٢١
هٰذا إِلٰهُكُمْ وَإِلٰهُ مُوسىٰ فَنَسِيَ، ١٢٣
هٰرُونَ أَخِي، ١٢٩
هٰكَذٰلِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَتْ، ٤٧
هُوَ ٱلَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ، ١١٧
يَـٰٓسِـۦنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا، ٩٣
يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ، ٨٣
يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذا لَقِيتُمْ، ١٠١
يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا ٱللَّهَ، ٩٦
يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصارَ، ١٣٠
يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَوَلَّوْا قَوْماً، ٩٠
يا أَيُّها النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْناكَ، ١٥١
يا داوُدُ إِنَّا جَعَلْناكَ خَلِيفَةً، ١٣٩
يا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، ١٢١
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ، ٨٣
يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، ٨٥، ١٠٩
يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا، ١٥١
يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى، ٦٧، ٦٩

الأحاديث الشريفة

إذا ظهرت البدع فللعالم أن يظهر علمه، ٩١
الثقل الأكبر: كتاب الله طرف بيد الله وطرف، ٢٧
الله أكبر، والحمد لله على إكمال الدين، ٢٨
اللّهم اشهد، ٢٧
اللّهم والِ من والاه وعاد من عاداه، ١٣٠
إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، ٢٨
إنّي أوشكُ أن أدعوَ فأُجيبَ، ٢٧
إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، ١١٨
إنّي تارك فيكم الثقلين، ما أن تمسّكتم، ٥٤
أنضاكم عليّ، ٥٤
ألست أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، ٥٢، ٦١، ١٣٣
ألستم تشهدون أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً، ٢٧
أما والله؛ لقد تقمّصها فلان، ٦٣
أنا أولىٰ بالمؤمنين، من مات وترك مالاً، ٥٠
أنا مدينة العلم وعليّ بابها، ٩٩
أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ، ٥٤، ١٢٨
أيّها الناس! من أولَى الناس بالمؤمنين، ٢٨
بخّ بخّ لك يابن أبي طالب، أصبحت مولاي، ١٣٣
بخّ بخّ لك يا عليّ، أصبحت مولاي، ٥٦
بخّ بخّ يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي، ٦٠
طاعة السلطان فريضة، ١١١
عليّ مع الحقّ والحقّ مع علي، اللّهم! أدر، ١٢٠
عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ يدور معه، ٥٤
فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين، ٢٧
كانت بيعة أبي بكر فلتةً وقى الله، ١٢٦
لاتجتمع أُمتي على الخطأ، ٨٧
لأُعطينَّ الرايةَ غداً رجلاً يُحِبُّ اللهَ ورسولَه، ١٠٩
لو أنّ البحر مداد، والرياض أقلام، والإنس، ٣٤
من كنت مولاه فعليّ مولاه، ٢٨، ٣٣، ٣٨، ٤٠،
٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٨١، ١٣٠، ١٣٣
هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولاي، ٥٦

الأعلام

آدم، ٧٢، ١٠٢، ١٥٣
آذربايجان، ١٥، ١٧، ٣٤
ابن الأثير، ٢٩، ٣١
ابن الشيخ البلويّ، ٢٩
ابن الصبّاغ المالكيّ، ٢٩
ابن المغازلي، ٢٩
ابن أبي الحديد، ٢٩، ٦٤، ١٠٢
ابن بطّة، ١٠١
ابن حجر العسقلانيّ، ٢٩
ابن حمزة الدمشقيّ، ٣٠
ابن خلدون، ٢٩
ابن خلّكان، ٢٩
ابن دريد محمّد بن الحسن، ٣١
ابن زولاق الليثيّ، ٢٩
ابن شوذب، ١٣٣
ابن عبدالبرّ، ٢٩
ابن عساكر، ٢٩
ابن عقدة الهمدانيّ، ٣١
ابن قتيبة، ٢٩
ابن كثير الشاميّ، ٢٩، ٣٠
ابن ماجة، ٢٩، ١٠١
ابن محبوب، ١٢٤
ابن مسندة الأصفهانيّ، ٢٩
الاشتهي، ١٠١
الآلوسي، ٣٠
الإمام الباقر عليه السلام، ١٢٤
الإمام الحسن عليه السلام، ٩٨، ١١٤
الإمام الحسين عليه السلام، ١١، ٩٨، ١١٤، ١٤٧، ١٤٨
الإمام الصادق عليه السلام، ٩٥
الإمام الكاظم عليه السلام، ٩٧
الإمام المهديّ عليه السلام، ١٣٥

الإمام زين العابدين عليه السلام، ١٠١
الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ٨، ١٣، ١٩، ٣٣، ٣٨، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٠ـ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧٨ ـ ٨٠، ٨٣ـ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥ـ١٠٩، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٥، ١٥٨، ١٦٠
الأميني، ٢١، ٢٨، ٣١، ٣٢
البغداديّ، ٢٩
البغويّ، ٢٩
البقيع، ١٢، ٢١، ١٦٠
البلاذريّ، ٢٨، ١٠١
البلاغيّ، ١٠٤
البيضاويّ، ٣٠، ٣٩، ٤٧، ٦٢، ٧٠، ١١٧
الترمذيّ، ٢٩، ١٠١، ١٣٥
التفتازانيّ، ٣٠
الثعلبيّ، ٣٠، ١٠١
الجرجاني، ٣٠
الجزريّ، ٣٠
الجلالين، ٣٩، ٤٢، ٧٦، ١٤٥
الحائريّ اليزديّ، ١٤
الحاكم، ٢٩، ٧٣
الحجاز، ٢٠، ١١٢
الحسن اللكنهوري، ٣٢
الحمويّ، ٣١
الحمويني، ٣٠
الخطيب الخوارزميّ، ٢٩
الخطيب الشربينيّ، ٣٠
الدارقطنيّ، ٣٢
الدولابيّ، ٢٩
الذهبيّ، ٣٠
الزبيديّ، ٣١
الزجّاج، ٤٠
السمعاني، ١٠١
الشافعي، ٢٩
الشبلنجيّ، ٦٦، ٦٩، ٧٠
الشريف المرتضى، ٤٠، ٦٠، ٨٣
الشهرستانيّ، ٢٩
الشيخاويّ القادريّ، ٣٠
الصافي، ٤٣، ١٠٧
الطبرسيّ، ٣٩
الطبريّ، ٢٩
الطحاويّ، ٢٩
الظهرانيّ، ٣٣
العراق، ١١، ١٤، ٢١، ٣٤
العماري، ١٠١
الغزالي، ٦٠، ١٣٩

الفخر الرازيّ، ٨، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٥٨، ٦٦
الفرّاء، ٤٠
القرطبيّ، ٣٠
القرماني الدمشقيّ، ٢٩
القسطلانيّ، ٣٠
القوشجيّ، ٣٠
الكَنجيّ الشافعيّ، ٢٩
المتّقي الهنديّ، ٣٠
المجلسيّ، ٣٩
المدينة، ١٢، ٩٩
المظفّر، ٢٨
المقريزيّ، ٢٩
النبهانيّ، ٣١
النجف، ١١ـ١٤، ٢٠ـ٢٢
النجم محمّد الشافعيّ، ٣٠
النسائيّ، ٢٩
النظريّ، ١٠١
النوبريّ، ٢٩
النيشابوريّ، ٣٠
الواحديّ، ٣٠، ١٠١
الهيثميّ، ٣٠
إيران، ١٢، ١٤، ٣٤
أبو الحسن الأنگجي، ١٤
أبو الحسن المغازلي الشافعي، ١٣٣
أبوالخير أحمد بن الحسين بن السمّاك، ١٣٣
أبوالسعادات، ١٠١
أبوالسعود، ٣٠، ١٦٠
أبوالفتح الكراجكيّ، ٣٢
أبوالفضل محمّد بن عبدالله بن مطّلب الشيباني، ٣٢
أبوالقاسم الجواهريّ، ١٤
أبوالقاسم عبيدالله بن عبدالله الحسكانيّ، ٣٢
أبو بكر، ٩٩، ١١٥، ١٣٥، ١٣٦
أبو بكر الباقلاني، ٣٠
أبو بكر البيهقي، ١٠١
أبو بكر أحمد بن محمّد بن طاوان، ١٣٣
أبو بكر محمّد بن عمر الجعابيّ، ٣١
أبو حفص، ٣٤
أبو سعيد السجستانيّ، ٣٢
أبو طالب عبيدالله بن أحمد بن زيد الأنباريّ الواسطيّ، ٣١
أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائريّ، ٣٢
أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعيّ، ٢٩
أبو غالب أحمد بن محمّد بن محمّد الرازيّ، ٣٢
أبو كريب، ١٠١

أبو محمّد جعفر بن نصير الجلديّ، ١٣٣
أبو نعيم، ١٠١
أبو هريرة، ٥٠، ١٠٢، ١٣٣
أبي المعالي، ٣٣
أبي حامد الغزاليّ، ٣٣
أبي سعيد الخدري، ١٠٢
أحمد بن حنبل، ٢٩، ١٠١
أمير المومنين، ٩٤
باكثير المكيّ، ٣٠
بالا آقا (الميرزا رضا)، ١٤
بريدة الأسلمي، ١٠١
بغداد، ٣٣
تاج الدين المناوي، ٣٠
تبريز، ١٢، ١٥ـ١٧
جابر الأنصاريّ، ١٠٢
جلال الدين السيوطيّ، ٢٩، ٣٠
حامد بن عليّ المعماريّ، ٣٠
حسّان بن ثابت، ٥٥، ٨١
حمزة بن ربيعة القرشيّ، ١٣٣
خيبر، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١١٧
داود عليه السلام، ١٠٢
رسـول الله صلى الله عليه وآله، ٧، ١٩، ٢٧، ٣٤، ٣٨، ٤٤، ٥٠، ٥٢ـ٥٥، ٥٧ـ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٥، ٨٧، ٨٩ـ٩٢، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢ـ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣ـ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١ـ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠
سعد بن أبي وقّاص، ١٠٢
سلمة بن الأكوع، ١٠١
سليمان الحنفيّ، ٣٣
سمنان، ١٥
سهل بن سعد، ١٠١
شرف الدين، ٢٨
شمس الدين الأصفهانيّ، ٣٠
شمس الدين الذهبيّ، ٢٩
شمس الدين محمّد بن محمّد الدمشقيّ المقريّ، ٣٢
شهر بن حوشب، ١٣٣
طهران، ١٧
عائشة، ٥٩، ٦١ـ٦٣، ٦٥، ١١٥
عبّاس القمّيّ، ٣٢
عبدالحسين الأمينيّ، ٢١
عبدالرحمان الإيجيّ الشافعيّ، ٣٠
عبدالرحمن بن أبي ليلى، ١٠١
عبدالرؤوف المناويّ، ١٣٥
عبدالله بن شاه منصور القزوينيّ، ٣٢

عبدالله بن عبّاس، ٤٠، ٤٢، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٧٦، ١٠١
عبدالله بن عمر، ١٠١
عليّ بن بلال المهلبيّ، ٣٢
عليّ بن حسن الطاهريّ، ٣٢
عليّ بن سعيد بن قتيبة الرمليّ، ١٣٣
عليّ عبدالرحمان بن عيسى الجرّاح القتانيّ، ٣٢
عمران بن الحصين، ١٠١
عمر بن الخطّاب، ٣٤، ٥٦، ٦٠، ٩٨، ١٣٣
عمرو بن أبي المقدام، ١٢٤
عيسى عليه السلام، ٩٠، ٩٢
فاطمة الزهراء عليها السلام، ١٢، ٥٨، ٩٧، ٩٨، ١١٤، ١١٥، ١٦٠
قم، ١٠، ١٧، ٢٢، ٣٤
مجنون العامريّ، ١٥٢
محبّ الدين الطبريّ، ٢٩
محسن بن الحسين النيشابوريّ الخزاعيّ، ٣٢
محمد بن إسحاق، ١٠١
محمّد بن يحيى الأزديّ، ١٠١
محمد رضا طاهر آل فرج الله النجفيّ، ٣٢
محمّد صدّيق، ١٩
محمّد عليّ الأردوباديّ، ٢١
محمد محسن (آغا بزرگ الطهرانيّ)، ١٢، ١٣، ٢٠
مرتضى الأنصاريّ، ١٢، ١٣
مرتضى حسين الخطيب الفتحيوريّ، ٣٢
مريم عليها السلام، ٩٧
مصر، ٥٢
مطر الورّاق، ١٣٣
ملّا عليّ الخياباني التبريزيّ، ١٢
منصور اللائيّ الرازيّ، ٣٢
موسى عليه السلام، ٧٠، ٨٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩
مهدي الغريفيّ، ٣٢
مير حامد حسين، ٢٨، ٣٢
ميرزا محمد حسين النائينيّ، ١٤
نورالدين الحلبيّ، ٢٩
وأبو يعلى الموصليّ، ٢٩
ولي الله السرابيّ، ١٦
هارون، ٦٤، ٧٠، ٩٧، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨
هاشم البحرانيّ، ١٤٠
ياقوت الحمويّ، ٢٩

محتويات الكتاب

مقدمة المركز **٧**

المقدّمة **١١**

حول المؤلّف والكتاب ١١

نسبه ونسبته وأُسرته ١١

نشأته العلميّة ١٤

صفحة من حياته ١٥

آثاره العلمية ١٨

هذا الكتاب ١٩

إلى الخلود ٢٢

شكر وثناء ٢٢

سابقات الغدير

سابقات الغدير **٢٧**

الحادثة ٢٧

تواترها ٢٨

المؤرّخون ٢٨

المحدّثون: ٢٩
المفسّرون ٣٠
المتكلّمون ٣٠
اللغويون ٣١
الحديث عبر العصور: ٣١
كتب الغدير ٣١
طرفة ٣٣
سابقة «الغدير» ٣٣
هذا الكتاب ٣٤

معنىٰ حديث الغدير

كلمة المؤلّف ٣٧
كلام الفخر الرازي وجوابه ٤٠
[المولى: هو المطاع وليّ الأمر] ٤٣
توضيح السقوط ٥٣
تنبيه ٦٩
وهم وإزاحة ٨٠
الأدلة على أولوية مذهب الإمامية بالاتّباع ٩٤
اعتراف عمر بن الخطّاب ٩٨
حديث يوم خيبر ١٠٩
أُولي الأمر هم أهل البيت ١١١
آية التطهير ١١٤
حديث الثقلين ١١٨

حديث «عليّ مع الحقّ» ١١٩
انقلاب الأمّة بعد النبيّ ﷺ ١٢٠
كلمة الخليفة في البيعة ١٢٦
دعاء النبيّ لعليٍّ يوم الغدير ١٢٩
حديث في فضل الغدير ١٣٣
خاتمة ١٣٤
البحث حول رواية موضوعة ١٣٤

رسالة كشف الستر والأستار عن وجه زيارة الزوّار

زيارة القبور ١٤٥
ثناء الأصفياء والإشارة إلى شهادتهم ١٤٧
الشفاعة والاستشفاع ١٤٩
خفض الجناح لصاحب القبر ١٥٢
بناء الحرم والقبّة في المشاهد ١٥٤

الفهارس

الآيات القرآنية ١٦٣
الأحاديث الشريفة ١٦٨
الأعلام ١٦٩
محتويات الكتاب ١٧٤

چکیده

غدیر، پدیده مبارک و حادثه خجسته‌ای در تاریخ اسلام است که دین خدا را به کمال رساند. اثر حاضر با محو «غدیر»، موضوعات زیر را پژوهش کرده است: سابقات الغدیر، معنی حدیث الغدیر، رساله کشف الستر والاستار عن وجه زیارة الزوّار.

مؤسسهٔ بوستان کتاب

مؤسسه بوستان کتاب
(مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزهٔ علمیهٔ قم)
پرافتخارترین ناشر برگزیدهٔ کشور
نشانی دفتر مرکزی: ایران، قم، اول خیابان شهدا، نبش کوچهٔ ۱۷، ص پ: ۹۱۷
تلفن: ۹۸۲۵۱۷۷۴۲۱۵۵+ ، فاکس: ۹۸۲۵۱۷۷۴۲۱۵۴+ ، پخش: ۹۸۲۵۱۷۷۴۳۴۲۶+

معنا حدیث غدیر

آیة الله سید مرتضی خسروشاهی
تحقیق: سید هادی خسروشاهی

بوستان کتاب
۱۳۸۶

Abstract

Ghadir which perfected the religion of God is a blessed and auspicious event in the history of Islam. This work, focused on Ghadir, studies issues as below:

The background of al-Ghadir, the meaning of the hadith of al-Ghadir, treatise of unveiling the pilgrims' aim of pilgrimage.

The Publisher

Būstān-e Ketāb Publishers

Frequently selected as the top publishing company in Irān, Būstān-e Ketāb Publishers is the publishing and printing house of the Islāmic Propagation Office of Howzeh-ye Elmīyeh-ye Ghom, Islāmic Republic of Irān.
P.O. Box: 37185-917
Telephone: +98 251 774 2155
Fax: +98 251 774 2154
E-mail: info@bustaneketab.com
Web-site: www.bustaneketab.com

The Meaning of the Hadith of al-Ghadir

Ayatollah Morteza al-Khosroshahi

Forward and Research: al-Sayyid Hadi al-khosroshahi

Būstān-e Ketāb Publishers
1386/2008